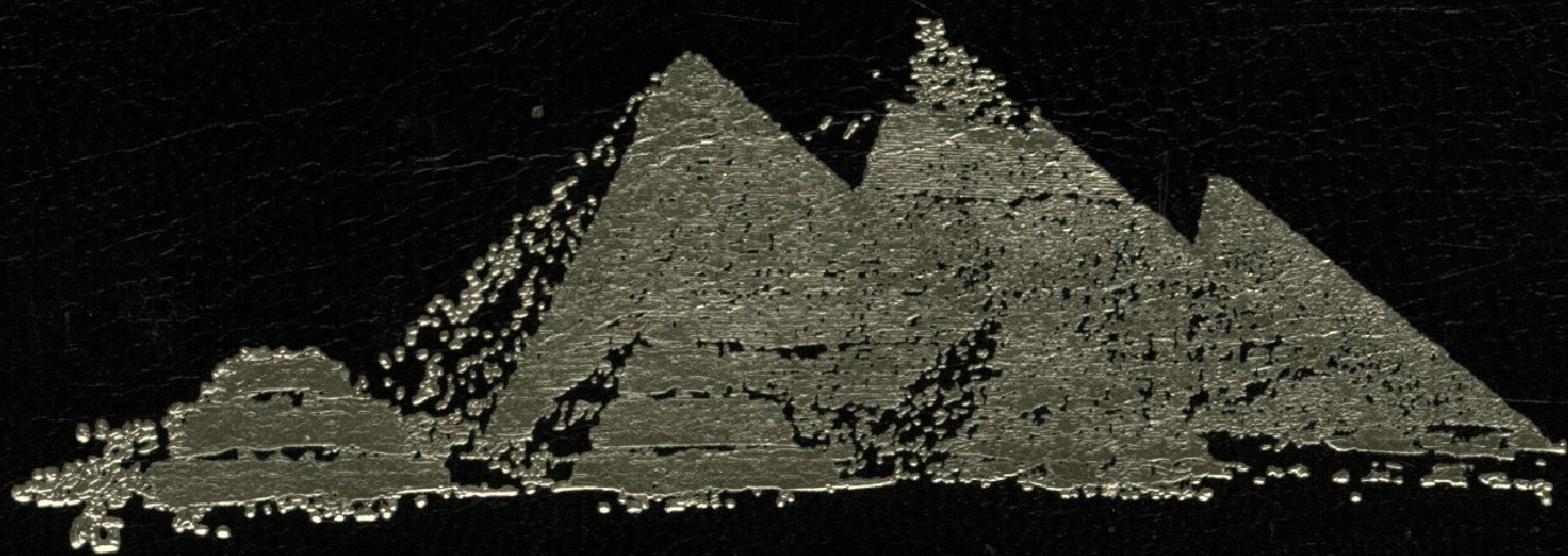
مَوْسُوعَة

عُظَمَاءُ فِي تَارِيخِ مِصْرَ





عظماء

في تاريخ مصر

(١٧)

د. محمد الجوادى

موسوعة

عظماء في تاريخ مصر

المجلّد السابع عشر

النخبة المصرية الحاكمة ـ ٢ ـ

١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠

دار نوبليس

اسم الموسوعة:	عظماء في تاريخ مصر
اسم الكتـــاب:	النخبة المصرية الحاكمة ـ ٢ ـ
المؤلـــــف:	د. محمد الجوادي
قياس الكتـاب:	١٧ × ٢٤
عدد الصفحات:	٢١٢
عدد صفحات الموسوعة:	٤٢٣٦
مكـان النشـر:	بيروت
دار النشر والتوزيع:	دار نوبليس
تلفاكس:	٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١
هاتـف:	٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ ـ ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١
صندوق بريـد:	٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان
بريد إلكتروني:	info@nobilis-int.com
الطبعة الأولى:	٢٠١٢

EAN 9786144031346

ISBN 978-614-403-134-6

(١٩)
آليات إعادة الاستوزار

من الأهمية بمكان أن نقدم تفسيرات منطقية وحقيقية فى نفس الأمر (أو على الأقل واقعية) تفسر هذه الظاهرة التى لم تكن بمثابة القاعدة وإنما كانت بمثابة الاستثناء فى عهد الثورة .

الظاهرة الأولى : الحرص على مستوى معين لتولى الوزارات الاقتصادية

يمكن لنا القول بأن هناك مجموعة من التكنوقراطيين ارتبط بها الأخذ بهذا المبدأ نظراً لثقة الثورة فيهم واللجوء إليهم، أو حتى لمجرد تعود قادة الثورة عليهم، والأهم من هذين العاملين عامل ثالث هو قبولهم للتعاون المستمر مع نظام الحكم. فمن الثابت أن الثورة كانت تثق أيضاً فى آخرين وتلجأ إليهم ولكنهم كانوا يعتذرون، ومع أن هؤلاء قليلين جدا إلا أنهم وجدوا فى عصر الثورة. وسوف نذكر للقارئ هنا ـ على سبيل المثال ـ أن الثورة كانت حريصة دوما وحتى بداية عصر الرئيس مبارك، على الاستعانة بالعمرى وبالجريتلى فى قطاع الشئون الاقتصادية، فإن لم يكن فبالقيسونى على الأقل.

هذا ويمثل الدكتور عبدالمنعم القيسونى (بالذات) أبرز نموذج للذين قبلوا التعاون مع الثورة، وهو فى مذكراته التى نشرها فى عدة مقالات فى جريدة «الأخبار» حوالى عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، يشير إلى أنه لم يعرف كيف ولماذا أخرج من الوزارة فى عام ١٩٦٦ وفى عام ١٩٧٨ ، وأنه لم يعرف أنه عين وزيرا فى عام ١٩٦٧ إلا من الإذاعة . . ومع هذا فإنه الوحيد الذى عاد ليتولى الوزارة فى نفس مجال تخصصه مرتين وذلك أنه عمل ما بين عامى ١٩٥٤ و١٩٦٦ وزيرا للاقتصاد أو للمالية أو لكليهما أو للتخطيط ، ونائبا لرئيس الوزراء فى وزارات على صبرى، وزكريا محيى الدين، ثم ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦ وهو يرجح فى مذكراته أن السبب قد يكون خطابه الغاضب إلى عبدالناصر حين ألغيت بعثة لابنه سامى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم أعيد تعيينه وزيرا فى يونيو عام ١٩٦٧ ، وترك مقعده عند تشكيل الوزارة التالية فى مارس عام ١٩٦٨ ، ثم أعيد تعيينه نائبا لرئيس الوزراء فى نوفمبر عام ١٩٧٦ وحتى مايو عام ١٩٧٨ .

وهناك أربعة من الوزراء الاقتصاديين -إن جاز هذا التعبير- عادوا هم أيضا إلى تولى المناصب الوزارية بعد فترة من خروجهم من الوزارة ، وهؤلاء هم :

حسن عباس زكى	عاد فى ١٩٦٦	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٦١
عبد الرزاق عبد المجيد	عاد فى ١٩٧٨	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٧٧
محمد عبد الفتاح إبراهيم	عاد فى ١٩٨٢	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٧٦
محمود صلاح الدين حامد	عاد فى ١٩٨٢	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٧٨

فإذا أضفنا هؤلاء إلى الدكتور القيسوني نفسه الذى عاد مرتين، أمكن لنا بوضوح أن ندرك أن الثورة كانت أكثر ميلا (وربما أكثر اضطرارا) إلى احترام التخصص فى المجال الاقتصادى، وأنها لم تكن مندفعة إلى التجريب فيه، وأنها كانت قريبة من الروح التى سادت الحكومات المصرية قبل الثورة بالالتزام بآراء الخبراء الاقتصاديين إلى الدرجة التى جعلت عبدالجليل العمرى ـ على سبيل المثال ـ يحظى بثقة كل من النقراشى الذى صمم على تعيينه وكيلا للوزارة، وحزب الوفد وفؤاد سراج الدين باشا الذى عرض عليه الانضمام لوزارة الوفد، وعلى ماهر الذى استوزره مرتين، وأحمد نجيب الهلالى الذى عرض عليه الاشتراك فى وزارة مارس عام ١٩٥٢، وحسين سرى باشا الذى عرض عليه الاشتراك فى وزارته فى يوليو ١٩٥٢، ثم وزارات الثورة نفسها سواء كان القرار فيها للرئيس محمد نجيب أو للرئيس جمال عبدالناصر

الظاهرة الثانية: تفضيل الرئيس عبد الناصر العودة إلى اختياراته الأولى فى الوزارات الفنية

كانت هزيمة عام ١٩٦٧ أخطر حدث واجه نظام الرئيس عبد الناصر، ولهذا فإنه شكل وزارته الجديدة فى ١٩ يونيو بعد بدء الحرب بأسبوعين (أو بعد نهايتها بأسبوع)، وقد عمد فى هذه الوزارة إلى اختيار أفضل العناصر ـ من وجهة نظره ـ لتولى المناصب الوزارية التى كان يعتقد بقدرتهم عليها بعيدا عن حسابات التوازن وإرضاء كبار مساعديه، وقد كان من الواضح أن عبد الناصر فى عام ١٩٦١ قد استغنى عن سيد مرعى مثلا فى سبيل إرضاء آخرين، ولكنه لم يكن مستعدا لإرضاء هؤلاء بعد هزيمة عام ١٩٦٧ مهما

كان قدرهم وأهميتهم ، وقد كرر عبدالناصر نفس المبدأ بعد أربعة شهور حين أعاد عزيز صدقي ليتولى الصناعة بعدما كان مبعدا عنها .

وكنا قد أشرنا في **الظاهرة الأولى** إلى أن عبد الناصر أعاد القيسوني عند تشكيله لهذه الوزارة، وقد ذكر القيسوني نفسه في مذكراته أن عبد الناصر قال لهم في أول اجتماع للوزارة بعد حلف اليمين إنه لم يلجأ إلى أخذ رأيهم في قبول الانضمام للوزارة لأن الوزارة يومها تكليف وليست تشريف . إلخ . وبالإضافة إلى تعيين مرعي وعزيز صدقي والقيسوني الذين يمثلون التكنوقراطية ، فإن عبد الناصر آثر في أثناء وزارته التاسعة هذه (يونيو عام ١٩٦٧) أن يعود عزيز أحمد ياسين بعد أسبوعين من تشكيل الوزارة ليتولى الإسكان والمرافق .

وعلى صعيد ثالث فقد آثر عبد الناصر أن يعود الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالي الأسبق لدخول الوزارة ويتولى وزارة التربية والتعليم . ولم يقتصر توجه عبدالناصر في هذا الصدد على التكنوقراطيين وإنما عاد أيضا إلى اختياراته الأولى من بين زملائه العسكريين ، فها هو حسين الشافعي يعود ليتولى وزارتي الأوقاف والشئون الاجتماعية ، وها هو كمال الدين رفعت يعود ليتولى وزارة العمل ، وها هو زكريا محيي الدين يوجد في الوزارة ليكون بمثابة الرجل الثاني فيها ، وها هو علي صبري يعود هو الآخر إلى الوزارة ليكون الرجل الرابع فيها ، وليكون كل من الرجلين قادراً على تولي أية مهمة طارئة (كالقوات الجوية أو التهجير أو مراقبة أحوال وزارة الحربية) .

ومما يجدر تكراره هنا أن عبد الناصر في وزارته التاسعة وحدها قد أعاد

تسعة من الذين تولوا مناصب وزارية من قبل إلى دخول هذه الوزارة بالإضافة إليه هو نفسه شخصيا.

الظاهرة الثالثة : تعاقب النظراء

يمثل الدكتوران ثروت عكاشة وعبد القادر حاتم خير نموذج لهذه الظاهرة، فقد كان عكاشة وزيرا للثقافة والإرشاد القومى منذ أكتوبر عام ١٩٥٨ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٢، وكان حاتم نائبا للوزير ثم وزيرا للدولة، ثم خلف زميله عكاشة فى وزارة الثقافة والإرشاد القومى فى سبتمبر عام ١٩٦٢، وفى مارس عام ١٩٦٤ أصبح حاتم نائب لرئيس الوزراء لشئون هذا القطاع، وفى أكتوبر عام ١٩٦٥ احتفظ بمنصبه كنائب لرئيس الوزراء وعين معه ثلاثة وزراء آخرون، وفى سبتمبر عام ١٩٦٦ خرج حاتم من الوزارة وعاد ثروت عكاشة لدخولها نائبا لرئس الوزراء ووزيرا للثقافة، بنيما عين وزير آخر للإرشاد القومى (محمد فائق)، وقد بقى ثروت عكاشة حتى نوفمبر عام ١٩٧٠. وفيما بين نوفمبر ١٩٧٠ ومايو ١٩٧١ ظل الرجلان بعيدين عن هذا القطاع.

ولكن السادات فى مايو عام ١٩٧١ أعاد الدكتور حاتم ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء وليتولى وزارتى الثقافة والإعلام (يجمع بينهما فى بعض الوقت ويتولى إحداهما دون الأخرى فى شهور أخرى.. إلخ) واستمر هذا الوضع حتى إبريل عام ١٩٧٤ حين خرج من الوزارة بعدما كان قد وصل إلى منصب رئيس الوزراء بالنيابة.

ومن الطريف أن يوسف السباعي كان قد دخل الوزارة في مارس ١٩٧٣ ، وها هو بعد أقل من عامين (أغسطس ١٩٧٤) يجمع بين وزارتي الثقافة والإعلام.

ومن الأطرف أن الثلاثة كانوا من خريجي الكلية الحربية وأن ترتيبهم في التخرج عكس ترتيب توليهم الوزارة، فالسباعي أقدم من حاتم وحاتم أقدم من ثروت عكاشة.

الظاهرة الرابعة : العودة من مناصب سياسية كانت جزءا من رحلة التنقل في السلطة

(أ) كان أول نموذج للعودة إلى تولي مناصب وزارية بعد الخروج من الوزارة هو عبد اللطيف بغدادي الذي كان قد ترك الوزارة بعد انتخابه رئيسا لمجلس الأمة في يوليو عام ١٩٥٧ ، فلما تم حل هذا المجلس بقيام الوحدة في فبراير عام ١٩٥٨ ، عاد بغدادي إلى الوزارة التي شكلت في مارس عام ١٩٥٨ نائبا للرئيس عبد الناصر ووزيرا.

(ب) بعد إعلان دستور عام ١٩٦٤ وحل مجلس الرياسة، شكلت وزارة جديدة برياسة علي صبري في مارس عام ١٩٦٤ ، وعاد إلى دخولها ثلاثة من أعضاء مجلس الرياسة كانوا وزراء حتى سبتمبر عام ١٩٦٢ وكانوا قدتركوا المناصب الوزارية بعد اختيارهم أعضاء في مجلس الرياسة في ذلك الوقت (سبتمبر ١٩٦٢)، فلما تم حل هذا المجلس عادوا إلى مجلس الوزراء رغم أنهم كانوا في أقدمياتهم الوزارية يسبقون رئيس هذا المجلس

(رئيس الوزارة)، وهؤلاء الثلاثة هم: نور الدين طراف، وأحمد عبده الشرباصي، وكمال الدين رفعت.

(جـ) عند تشكيل وزارة عزيز صدقي في يناير عام ١٩٧٢ عاد محمد عبد السلام الزيات لينضم للوزارة نائبا لرئيس الوزراء، وكان قد انتخب أمينا أول للجنة المركزية في أغسطس عام ١٩٧١.

(د) عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى في إبريل ١٩٧٥ عاد الدكتور حافظ غانم لينضم للوزارة نائبا لرئيس الوزراء، وكان يشغل منصب الأمين الأول للجنة المركزية [أي تكررت تجربة محمد عبد السلام الزيات].

وفي كل هذه الحالات فإن الفترة ما بين تولي الوزارة في المرة الأولى والمرة الثانية لكل هؤلاء، كانت مشغولة ببقائهم في هذه المناصب السياسية أو التشريعية الموازية، وبذلك لا يمكن القول بأنهم خرجوا من دائرة النخبة الحاكمة.

الظاهرة الخامسة: عودة وزراء سابقين لتولي وزارات سياسية مهمة

(١) كان الدكتور مراد غالب قد ترك وزارة الخارجية في سبتمبر عام ١٩٧٢ وعاد للعمل سفيرا في وزارة الخارجية، وفي مارس عام ١٩٧٣ أعيد تعيينه وزيرا للإعلام.

(٢) كان الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد قد ترك وزارة شئون مجلس الوزراء في يناير عام ١٩٧٢ وعاد للعمل رئيسا لوفد مصر لدى الأمم المتحدة،

وبقى فى هذا المنصب فترة طويلة حتى أحيل للتقاعد، وفى يونيو عام ١٩٨٤ عاد إلى دخول الوزارة وزيرا للخارجية.

(٣) كان الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيرا للتنمية الشعبية حتى مارس عام ١٩٨٣، ثم عين محافظا للقاهرة، وفى إبريل عام ١٩٨٩ عين وزيرا للدفاع وللإنتاج الحربى.

الظاهرة السادسة: عودة وزراء أثبتوا النجاح أو القبول إلى وزاراتهم

(١) عودة الدكتور مصطفى كمال حلمى إلى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية ليتولى نفس الوزارات الثلاث (التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى) التى كان يتولاها من قبل.

(٢) عودة المستشار أحمد ممدوح عطية فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين ليتولى وزارة العدل التى كان يتولاها من قبل.

هذا بالطبع بالإضافة إلى عودة صلاح حامد ليتولى المالية فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، وما ذكرناه من الأمثلة فى الظاهرة الأولى المرتبطة بالوزارات الاقتصادية، وإن كان صلاح حامد هو الذى لم يتول فى الحالتين (الاستوزار الأول والثانى) إلا المنصب نفسه كوزير للمالية، على حين كان الآخرون يتولون وزارات غير التى تولوها، وإن كانت ظاهرياً فى نفس التخصص.

الظاهرة السابعة: اختيار رؤساء
الوزراء الجدد لوزراء قدامى لدخول وزاراتهم

تمثلت هذه الظاهرة فى اختيار رؤساء وزراء جدد لوزراء عرفوهم من قبل وآمنوا بكفايتهم فى الوظيفة الوزارية حتى لو اسندوا إليهم وزارات غير التى تولوها من قبل:

(١) اختيار الرئيس محمد نجيب لعبد العزيز عبد الله سالم ليكون وزيرا للزراعة فى حكومته الأولى (سبتمبر ١٩٥٢)، وكان وزيرا للشئون البلدية والقروية فى وزارة على ماهر الرابعة ولكنه استقال قبل نهاية عهد هذه الوزارة بيومين.

(٢) اختيار على صبرى لمحمد أبو نصير لينضم لوزارته الثانية فى عام ١٩٦٤ وزيرا للإسكان والمرافق.

(٣) اختيار جمال عبد الناصر لمحمد أبو نصير لينضم لوزارته العاشرة والأخيرة فى مارس عام ١٩٦٨ وزيرا للعدل.

(٤) اختيار الدكتور عزيز صدقى لزميله الدكتور محمود رياض ليتولى وزارة المواصلات فى وزارته فى يناير عام ١٩٧٢، وكان رياض وزيرا للمواصلات من قبل.

(٥) ترشيح الدكتور عبد العزيز حجازى لزميله الدكتور إسماعيل غانم وزير الثقافة السابق ليتولى وزارتى التعليم العالى والبحث العلمى فى وزارة السادات الثانية ووزارة حجازى نفسه.

(٦) اختيار المهندس إبراهيم نجيب ليعود لتولى منصب وزير السياحة فى وزارة السادات الثانية (إبريل عام ١٩٧٤) وما بعدها، وكان وزيرا للسياحة فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر عام ١٩٧١).

(٧) عودة عبد اللطيف بلطية ليكون وزيرا للقوى العاملة فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل عام ١٩٧٥).

(٨) اختيار مصطفى خليل لزميله الدكتور محمود أمين عبد الحافظ ليكون وزيرا للسياحة فى حكومته (أكتوبر عام ١٩٧٨).

(٩) اختيار الرئيس السادات فى وزارته الأخيرة للمهندس عثمان أحمد عثمان نائبا لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية (يناير عام ١٩٨١).

(١٠) اختيار الرئيس السادات فى وزارته الأخيرة لألبرت برسوم سلامة وزيرا للدولة.

الظاهرة الثامنة: العودة إلى الوزارة لتولى رئاستها

ينطبق هذا على كل من:

١ ـ الرئيس محمد نجيب الذى عاد لتولى رئاسة الوزارة فى مارس عام ١٩٥٤ بعدما كان قد تركها وترك رئاستها فى فبراير عام ١٩٥٤ (الشهر السابق) (وذلك فى إطار أحداث ما عرف بعد ذلك ونتيجة لهذا القرار باسم: أزمة مارس ١٩٥٤).

٢ ـ الرئيس جمال عبد الناصر الذى عاد لتولى رئاسة الوزارة فى إبريل عام ١٩٥٤ بعدما كان قد ترك هذه الرئاسة (ويقى نائباً لرئيس الوزراء) فى مارس عام ١٩٥٤ .

٣ ـ الرئيس جمال عبد الناصر (مرة ثانية) الذى عاد لتولى رئاسة الوزارة فى يونيو عام ١٩٦٧ حيث شكل وزارته التاسعة .

٤ ـ زكريا محيى الدين الذى كان قد ترك الوزارة عندما تولى رئاستها على صبرى ، ولكنه عاد ليرأس الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٦٥ .

٥ ـ الدكتور محمود فوزى الذى كان قد ترك المناصب الوزارية فى عام ١٩٦٧ (وإن كان قد صدر له قرار جمهورى بحضور جلسات مجلس الوزراء) وعاد ليرأس الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٧٠ .

٦ ـ الرئيس محمد أنور السادات الذى عهد إلى نفسه بتولى رئاسة الوزارة مرتين فى مارس عام ١٩٧٣ وحتى سبتمبر عام ١٩٧٤ [وسيعود مرة أخرى] .

٧ ـ الدكتور مصطفى خليل الذى كان قد ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦ وعاد ليرأسها فى أكتوبر عام ١٩٧٨ .

٨ ـ الرئيس محمد أنور السادات نفسه الذى عهد إلى نفسه بتولى رئاسة الوزارة لمرة ثالثة فى مايو عام ١٩٨٠ (وكان قد ترك رئاستها فى سبتمبر ١٩٧٤).

٩ ـ الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى كان قد ترك الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٧٨ وعاد ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء فى مايو عام ١٩٨٠ .

١٠ ـ الدكتور على لطفى الذى كان قد ترك الوزارة فى مايو عام ١٩٨٠ وعاد ليتولى رئاستها فى سبتمبر عام ١٩٨٥ .

(٢٠)
ديناميات تبادل المواقع الوزارية

حرصنا فى الفصل السابق على ذكر حالات إعادة الاستوزار وعلى ذكر الرقم الترتيبى (لكل من شملتهم هذه الظاهرة) فيما بين وزراء الثورة المتعاقبين، وذكرنا الرقم الترتيبى المناظر للذين عينوا وزراء فى نفس اليوم الذى أعيد فيه تعيين الوزير القديم.

وفى هذا الفصل سنتناول باختصار الصور المختلفة لآليات إعادة الاستوزار وتبادل المواقع الوزارية (رئيس الوزراء ـ نائب رئيس الوزراء ـ وزير) فى التبديلات والتوقيفات التى حدثت بالفعل، كما سنفرق بين الذين عادوا إلى تولى نفس الوزارة والذين تولوا وزارات أخرى أو مجرد منصب رئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء، وحين يكون الحدث نفسه قابلا للإدراج تحت أكثر من دينامية، فإننا سنشير إليه فى كلتا الحالتين، مع الإشارة فى الحالة الثانية إلى أننا سبق أن تحدثنا عنه تحت عنوان سابق.

ويمكن ترتيب هذه الحالات على النحو التالى:

أولا: عودة الرؤساء الثلاثة الاوائل إلى تولى رئاسة الوزارة

١ ـ كان الرئيس محمد نجيب رئيسا للوزراء حتى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤ ثم

تخلى عن رئاسة الوزارة وتولاها جمال عبد الناصر، فلما حدثت أزمة مارس عام ١٩٥٤ عاد الرئيس نجيب ليتولى رئاسة الوزارة فى مارس عام ١٩٥٤ فيما عرف بوزارة الرئيس نجيب الثالثة والتى استمرت حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية فى ١٧ إبريل عام ١٩٥٤ التى شملت تعديلات جذرية فى تشكيل الوزارة. أما الوزارات الثلاث المتعاقبة المسماة وزارة نجيب الثانية وعبد الناصر الأولى ونجيب الثالثة، فإنها تكاد تكون وزارة واحدة لولا النصوص القانونية التى صدرت فى شأن رفع درجة عبد الناصر من نائب رئيس وزراء إلى رئيس وزراء، ورفع درجتى عبد الجليل العمرى وجمال سالم إلى نائبى رئيس وزراء وتعيين الدكتور على الجريتلى وزيرا للمالية والاقتصاد حين أصبح العمرى نائباً لرئيس الوزراء ثم عودته وزيرا للدولة للشئون المالية والاقتصادية بعد عودة العمرى وجمال سالم إلى درجة الوزير.

ولكن على أية حال فقد دخلت هذه الفترة فيما بين فبراير ثم مارس ثم إبريل سنة ١٩٥٤ التاريخ على أنها ثلاث وزارات لا وزارة واحدة.

٢ ـ كان الرئيس جمال عبد الناصر قد تولى رئاسة الوزارة فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ثم عاد ليعمل نائبا لرئيس الوزراء تحت رئاسة الرئيس نجيب فى ٨ مارس ١٩٥٤، ثم تولى رئاسة الوزارة فى ١٧ إبريل ١٩٥٤، وظل فى هذا المنصب باستمرار حتى فى أثناء الوحدة حين شكلت حكومة مركزية برئاسته ومجلسان تنفيذيان يتبعان الحكومة المركزية، وقد شكل عبد الناصر قبل الوحدة ٣ وزارات (فى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤ وهى وزارة نجيب الثانية بتعديل طفيف، وفى ١٧ إبريل عام ١٩٥٤ وهى وزارة شملت كثيرا من

التعديلات، وفى ٢٩ يونيو عام ١٩٥٦ بعد انتخابه رئيسا للجمهورية وحل مجلس قيادة الثورة)، ثم شكل فى أثناء فترة الوحدة أربع وزارات (عقب قيام الوحدة فى مارس عام ١٩٥٨ ثم فى أكتوبر عام ١٩٥٨، ثم تعدلت هذه الثانية مع تغيير رئيسى المجلسين التنفيذيين فى سبتمبر عام ١٩٦٠، ثم شكل وزارة رابعة موسعة قصيرة العمر قبيل الانفصال فى أغسطس عام ١٩٦١)، وعقب الانفصال مباشرة شكل عبد الناصر وزارته الثامنة فى أكتوبر عام ١٩٦١.

وهكذا ظل عبد الناصر رئيسا للوزراء باتصال منذ إبريل عام ١٩٥٤ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٢ حين عهد إلى على صبرى برئاسة المجلس التنفيذى مع صدور ما سمى بالإعلان الدستورى الجديد لنظام الحكم، وهكذا تخلى عبد الناصر عن رئاسة الحكومة فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٢ ويونيو عام ١٩٦٧ حين عاد ليشكل وزارته التاسعة فى يونيو عام ١٩٦٧ وليظل رئيسا للوزراء حتى وفاته فى عام ١٩٧٠.

وهكذا يمكن القول بأن جمال عبد الناصر عاد إلى الوزارة مرة واحدة فى يونيو عام ١٩٦٧ لأنه كان قد ترك الوزارة مرة واحدة فى سبتمبر ١٩٦٢ بينما عاد إلى رئاستها مرتين فى إبريل عام ١٩٥٤ ويونيو عام ١٩٦٧ وذلك لأنه ترك الرئاسة فى مارس ١٩٥٤ وان لم يترك الوزارة.

هكذا فان الرئيس عبد الناصر لم يبق خارج مجلس الوزراء منذ دخله إلا فيما بين سبتمبر ١٩٦٢ ويونيو ١٩٦٧ وفيما عدا هذا فانه منذ إعلان الجمهورية فى يونيو ١٩٥٣ وحتى وفاته ظل عضواً فى مجلس الوزراء أو رئيسا له.

٣ ـ كان الرئيس السادات قد تولى وزارة الدولة فيما بين أغسطس عام ١٩٥٤ ويونيو عام ١٩٥٦ ، ولم يشغل أى منصب وزارى بعد ذلك إلا حين تولى رئاسة الوزارة بنفسه فى مارس عام ١٩٧٣ وحتى سبتمبر عام ١٩٧٤ ، حيث شكل وزارتين هما الوزارتان الثالثة والتسعون والرابعة والتسعون فى الترتيب العام لوزارات مصر ، وعاد الرئيس مرة ثانية ليسند رئاسة الوزارة لنفسه فى مايو عام ١٩٨٠ وحتى وفاته .

ثانيا : عودة أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى تولى المناصب الوزارية

٤ ـ كان عبد الطيف بغدادى قد دخل الوزارة فى يونيو عام ١٩٥٣ مع جمال عبد الناصر وظل فيها باستمرار حتى انتخب رئيسا لأول مجلس أمة فى عهد الثورة فى يوليو عام ١٩٥٧ ، فترك الوزارة ولكنه عاد إلى دخول وزارة الوحدة الأولى فى مارس عام ١٩٥٨ كنائب للرئيس (رئيس الجمهورية) ، وقد بقى باتصال فى المواقع الوزارية حتى سبتمبر عام ١٩٦٢ حين خرج أعضاء مجلس القيادة من الوزارة عند تكليف على صبرى برئاستها كمجلس تنفيذى .

٥ ـ يمثل زكريا محيى الدين الحالة الفريدة بين أعضاء مجلس القيادة للرجوع إلى الوزارة مرتين ، فهو قد دخل الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٥٣ وظل فيها باستمرار شأنه شأن جمال عبد الناصر حتى عُهد إلى على صبرى بتشكيل الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، ثم عاد زكريا محيى الدين لدخول

الوزارة رئيسا لها ووزيرا للداخلية فى أكتوبر عام ١٩٦٥ ، ثم ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦ عندما تشكلت الحكومة برئاسة صدقى سليمان، ثم عاد لدخول وزارة عبد الناصر التاسعة بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ كنائب للرئيس .

وعلى مستوى الوزارات فإن زكريا محيى الدين ظل محتفظا بوزارة الداخلية حتى أكتوبر عام ١٩٥٨ حيث شكلت وزارة الوحدة الثانية فأصبح وزيرا مركزيا للداخلية بينما عين عباس رضوان وزيرا تنفيذيا للداخلية فى مصر، وبقى الوضع كذلك حتى أغسطس عام ١٩٦١ حيث شكلت وزارة الوحدة الرابعة الموحدة فأصبح زكريا محيى الدين نائبا لرئيس الجمهورية للخدمات (وعضوا فى مجلس الوزراء) وتولى عباس رضوان بمفرده وزارة الداخلية فيما بين أغسطس عام ١٩٦١ وأكتوبر عام ١٩٦١، وهى فترة قصيرة لا يكاد ينتبه إليها الذين يكتبون فى التاريخ . فلما شكل عبد الناصر وزارته الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ عاد زكريا محيى الدين ليتولى الداخلية حتى سبتمبر ١٩٦٢ ، وحين شكل زكريا محيى الدين وزارته فى أكتوبر ١٩٦٥ ضم إلى مسئولية الرئاسة وزارة الداخلية وكان آخر عهده بها سبتمبر عام ١٩٦٦ .

٦ ـ لم يشترك حسين الشافعى فى وزارات على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان، وعاد للاشتراك فى وزارتى عبد الناصر الأخيرتين، وهكذا فإن حسين الشافعى اشترك فى الوزارة منذ إبريل عام ١٩٥٤ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، ثم منذ يونيو عام ١٩٦٧ وحتى انتخب عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا فى أكتوبر عام ١٩٦٨، وهكذا فإن حسين

الشافعى لم يعمل عضوا فى مجلس الوزراء إلا تحت رئاسة عبد الناصر، وذلك على خلاف زكريا محيى الدين الذى عمل بعض الوقت (قبله) تحت رئاسة الرئيس نجيب.

ثالثا: عودة رؤساء الوزارات إلى تولى مناصب وزارية غير الرئاسة

٧ـ أشرنا فى البند رقم (٢) إلى أن عبد الناصر عاد نائبا لرئيس الوزراء الرئيس نجيب فى ٨ مارس عام ١٩٥٤ عندما شكل نجيب وزارته لثالثة وعاد عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء بعدما كان تولى رئاسة الوزارة.

٨ـ يمثل الدكتور نور الدين طراف نموذجا قريبا من هذا، فقد كان قد تولى رئاسة المجلس التنفيذى فى أكتوبر عام ١٩٥٨ وفى سبتمبر عام ١٩٦٠ عاد وزيرا مركزيا للصحة، ثم خرج من الوزارة ليصبح عضوا فى مجلس الرئاسة (سبتمبر ١٩٦٢) ثم عاد نائبا لرئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٦٤.

٩ـ تتمثل الحالة الثالثة فى على صبرى الذى ترأس الوزارة مرتين فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٢ وأكتوبر عام ١٩٦٥ ثم عاد ليتولى منصب نائب الرئيس فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧ ـ مارس ١٩٦٨).

١٠ـ كما أشرنا فى البند رقم (٥) إلى أن زكريا محيى الدين عاد نائبا

للرئيس (عبد الناصر) فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو عام ١٩٦٧) بعدما كان قد تولى رئاسة الوزارة (أكتوبر عام ١٩٦٥ ـ سبتمبر عام ١٩٦٦).

١١ ـ تتمثل الحالة الخامسة فى المهندس صدقى سليمان الذى ترأس الوزارة فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٥ ويونيو عام ١٩٦٧، ثم عاد ليتولى منصب الرئيس فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو عام ١٩٦٧ ـ مارس عام ١٩٦٨)، وعاد خطوة أخرى (وهو ما يدل على عظمة هذا الرجل) ليتولى منصب الوزير فقط فى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس عام ١٩٦٨ ـ أكتوبر عام ١٩٧٠)، ثم عادة خطوة ثالثة ليتولى منصب الوزير فقط وتحت رئاسة رئيس وزراء آخر غير عبد الناصر وذلك فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى (أكتوبر عام ١٩٧٠ ـ نوفمبر عام ١٩٧٠)، وهى أولى وزارات عهد السادات، وذلك على الرغم من أن الدكتور محمود فوزى نفسه كان نائبا لرئيس الوزراء فى الوزارة التى رأسها صدقى سليمان نفسه. وهذه هى الحالة الوحيدة فى تاريخنا المعاصر فى عهد الثورة كله.

رابعا: عودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى نفس المنصب وذلك بعد فترة وبدون أن يعودوا وزراء فيما بين المرتين

١٢ ـ فى ١٥ مايو ١٩٧١ عاد الدكتور محمد عبد القادر حاتم ليكون نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام، وكان قد تولى نفس المنصب فى وزارتى على صبرى الثانية (مارس عام ١٩٦٤) وزكريا محيى الدين (أكتوبر عام ١٩٦٥)، ثم ترك الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٦ وحتى عاد إلى نفس منصبه.

خامسا: عودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى مناصب الوزراء فى الوزارة التالية مباشرة

١٣ ـ حدث هذا لأول مرة فى حالة عبد الجليل العمرى الذى كان قد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة عبد الناصر الأولى (فبراير عام ١٩٥٤)، ثم عاد وزيرا فقط فى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس عام ١٩٥٤) وترك الوزارة فى أبريل عام ١٩٥٤ . ومن المهم أن نذكر أن هذا قد حدث بناء على اقتراح العمرى نفسه،

١٤ ـ كان عبد المحسن أبو النور نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان (٧ مارس عام ٦٤ ـ سبتمبر عام ١٩٦٦)، وفى الوزارتين التاليتين (عبدالناصر التاسعة والعاشرة) عاد وزيرا فقط (يونيو عام ١٩٦٧ ـ أكتوبر ١٩٦٨).

١٥ ـ كان المهندس محمود يونس نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر عام ١٩٦٦)، وفى الوزارات التالية عاد وزيرا فقط (يونيو عام ١٩٦٧).

١٦ ـ كان الدكتور ثروت عكاشة نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة صدقى سليمان سبتمبر عام ١٩٦٦)، وفى الوزارة التالية (عبدالناصر التاسعة) عاد وزيرا فقط (يونيو عام ١٩٦٧ ، مارس عام ١٩٦٨ ، أكتوبر عام ١٩٧٠).

سادسا : عودة نواب رئيس الوزراء
إلى تولى مناصب الوزراء بعد فجوة

١٧ ـ كان كمال الدين رفعت قد وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٦٤ ، ثم ترك الوزارة عند إعادة تشكيلها فى أكتوبر عام ١٩٦٥ ، فلما عاد إلى دخول الوزارة عمل وزيرا فى وزارات عبدالناصر التاسعة يونيو عام ٦٧ والعاشرة مارس عام ١٩٦٨ والدكتور فوزى الأولى أكتوبر عام ١٩٧٠ .

سابعا : التنقل بين منصبى الوزير ونائب رئيس الوزراء
ثم نائب أول ثم رئيس وزراء

١٨ ـ كان الدكتور عزيز صدقى قد وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٦٤ ، ثم استقال من منصبه فى أغسطس عام ١٩٦٥ ، ثم عاد إلى دخول الوزارة وزيرا فقط فى أكتوبر عام ١٩٦٧ ، ثم فى وزارتى مارس عام ١٩٦٨ وأكتوبر عام ١٩٧٠ ، ثم أصبح نائبا لرئيس الوزراء فى وزارتى نوفمبر عام ١٩٧٠ ومايو عام ١٩٧١ ، ونائبا أول لرئيس الوزراء فى سبتمبر عام ١٩٧١ ، فرئيسا للوزراء فى يناير عام ١٩٧٢ .

ثامنا: الانتقال من نائب رئيس وزراء إلى وزير ثم نائب رئيس وزراء مرة أخرى

١٩ ـ يمثل جمال سالم الحالة الفريدة، قد عمل وزيرا (يونيو عام ١٩٥٣ ـ فبراير عام ١٩٥٤)، فنائبا لرئيس الوزراء (فبراير عام ١٩٥٤)، فوزيرا (فبراير عام ١٩٥٤)، فنائبا لرئيس الوزراء (أغسطس عام ١٩٥٤).

تاسعا: التنقل بين منصب نائب رئيس الوزراء والوزير ثم نائب رئيس الوزراء مع فجوات

٢٠ ـ يمثل الدكتور عبد المنعم القيسونى نموذجا فريدا، فقد كان نائبا للوزير منذ إبريل عام ١٩٥٤، فوزيرا فى أغسطس عام ١٩٥٤، وظل يتولى المنصب الوزارى باتصال حتى أصبح نائبا لرئيس الوزراء فى وزارتى مارس عام ١٩٦٤ وأكتوبر عام ١٩٦٥، ثم خرج من الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦، ولما عاد إلى دخولها فى يونيو عام ١٩٦٧ عاد وزيرا فقط، ثم ترك الوزارة فى مارس عام ١٩٦٨، ثم عاد إلى دخولها نائبا لرئس الوزراء فى نوفمبر عام ١٩٧٦ حتى مايو عام ١٩٧٨.

عاشرا: وزراء عادوا إلى الوزارة ليتولوا الرئاسة

٢١ ـ يمثل الدكتور على لطفى المثل الوحيد لهذا النموذج، فقد كان وزيرا للمالية فيما بين أكتوبر عام ١٩٧٨ ومايو عام ١٩٨٠، وفى سبتمبر عام ١٩٨٥ كلف برئاسة الوزراء.

حادى عشر: نواب لرئيس الوزراء عادوا إلى الوزارة ليتولوا الرئاسة

٢٢ ـ كان الدكتور محمود فوزى نائباً لرئيس الوزراء منذ مارس عام ١٩٦٤ وحتى يونيو عام ١٩٦٧، حيث أصبح مساعدا لرئيس الجمهورية (على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء)، وفى أكتوبر عام ١٩٧٠ أسندت إليه رئاسة وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة بنفس تشكيلها لتكون بمثابة أولى وزارات عهد الرئيس السادات (وزارة فوزى الأولى فى أكتوبر ١٩٧٠).

٢٣ ـ يمثل الدكتور مصطفى خليل مثلا آخر لهذا النموذج، فقد كان نائبا لرئيس الوزراء منذ مارس عام ١٩٦٤ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٦، وفى أكتوبر عام ١٩٧٨ كلف بتشكيل الوزارة.

ثاني عشر: وزراء سابقون عادوا إلى الوزارة نوابا لرئيس الوزراء

٢٤ ـ كان الدكتور نور الدين طراف قد عمل وزيرا فرئيسا للمجلس التنفيذي حتى سبتمبر عام ١٩٦٠، حيث عاد للعمل وزيرا مركزيا حتى أكتوبر عام ١٩٦١ (انظر البند رقم ٨ في ثالثا)، ثم عاد الدكتور طراف إلى دخول الوزارة نائبا لرئيس الوزراء في مارس عام ١٩٦٤.

٢٥ ـ كان المهندس أحمد عبده الشرباصي قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبري في سبتمبر عام ١٩٦٢ وعين عضوا في مجلس الرئاسة، ثم عاد إلى دخول الوزارة في مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء.

٢٦ ـ كان كمال رفعت قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبري في سبتمبر عام ١٩٦٢، وعين عضوا في مجلس الرئاسة، ثم عاد إلى دخول الوزارة في مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء للشئون العلمية ويشرف على وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي.

٢٧ ـ كان الدكتور ثروت عكاشة قد ترك الوزارة في سبتمبر عام ١٩٦٢، وفي سبتمبر عام ١٩٦٦ عاد إلى دخول الوزارة نائبا لرئيس الوزراء في وزارة صدقي سليمان وفي الوزارة التالية عاد وزيرا فقط.

٢٨ ـ كان محمد عبد السلام الزيات وزيرا لشئون مجلس الأمة فيما بين إبريل عام ١٩٧٠ وأغسطس عام ١٩٧٠، وقد انتخب أمينا أول للجنة المركزية في أغسطس ١٩٧٠، ثم عاد إلى دخول الوزارة عند تشكيلها

برئاسة الدكتور عزيز صدقي في يناير عام ١٩٦٢، وقد تولى منصب نائب رئيس الوزراء.

٢٩ ـ كان الدكتور عبد العزيز كامل قد ترك الوزارة عند تشكيلها في يناير ١٩٧٢، وكان آخر منصب تولاه هو وزير الأوقاف وشئون الأزهر، وفي الوزارة التالية ـ وهي وزارة الرئيس السادات الأولى مارس عام ١٩٧٣ ـ عاد الدكتور عبد العزيز كامل نائبا لرئيس الوزراء للشئون الدينية ووزيرا للأوقاف (فقط).

٣٠ ـ كان الدكتور محمد حافظ غانم قد ترك الوزارة (هو الآخر. أي مثل عبدالعزيز كامل) عند تشكيلها في يناير عام ١٩٧٢، وكان آخر مناصبه فيها توليه وزارة التربية والتعليم، وقد عاد إلى دخول الوزارة عند تشكيلها برئاسة ممدوح سالم في إبريل عام ١٩٧٥ نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتعليم العالي، وقد بقي في منصب نائب رئيس الوزراء حتى مايو عام ١٩٧٨.

٣١ ـ كان الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين قد تولى عدة وزارات فيما بين مارس عام ١٩٧٣ وأكتوبر عام ١٩٧٨، ثم خرج من الوزارة ثم عاد إليها نائبا لرئيس الوزراء في مايو ١٩٨٠، فنائبا أول فرئيسا للوزراء.

٣٢ ـ كان المهندس عثمان أحمد عثمان وزيراً فيما بين أكتوبر ١٩٧٣ ونوفمبر ١٩٧٦، وترك الوزارة في نوفمبر ١٩٧٦ وعاد إلى دخولها في فبراير ١٩٨١ نائباً لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية.

٣٣ ـ كان محمد عبد الفتاح إبراهيم قد عمل وزيرا للمالية ثم للتأمينات فيما بين إبريل عام ١٩٧٤ ومارس عام ١٩٧٦، ثم خرج من الوزارة، وبعد

أقل من ٦ سنوات عاد إلى دخول الوزارة نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى يناير عام ١٩٨٢ فى حكومة فؤاد محيى الدين الأولى .

ثالث عشر : وزراء عادوا لتولى المناصب الوزارية فى نفس القطاع بعد فترة من خروجهم

٣٤ـ ذكرنا فى البند رقم (٥) عودة زكريا محيى الدين لتولى وزارة الداخلية مع رئاسته للوزارة فى أكتوبر عام ١٩٦٥ بعدما كان ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٢ . ومن الجدير بالذكر أنه فيما بين أغسطس ١٩٦١ وأكتوبر ١٩٦١ كان نائباً للرئيس وعضواً فى الوزارة، وإن كان قد ترك وزارة الداخلية فى هذه الفترة القصيرة، وهكذا يمكن القول بأنه ترك الوزارة وعاد إليها مرتين . . . وانه ايضا ترك وزارة الداخلية وعاد إليها مرتين .

٣٥ـ كان الدكتور ثروت عكاشة قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى فى سبتمبر عام ١٩٦٢، وقد عاد إلى نفس وزارته وبدرجة نائب رئيس الوزراء فى سبتمبر عام ١٩٦٦، ثم وزارة صدقى سليمان، وإن كان قد ترك الإرشاد القومى ليتولاه محمد فائق . (انظر أيضا البند رقم ٢٧)

٣٦ـ أشرنا فى البند رقم (٦) إلى عودة حسين الشافعى فى يونيو عام ١٩٦٧ ليتولى الشئون الاجتماعية والأوقاف .

٣٧ـ أشرنا فى البند رقم (٨) إلى عودة الدكتور نور الدين طراف ليتولى وزارة الصحة المركزية فى سبتمبر عام ١٩٦٠ بعدما كان رئيسا للمجلس

التنفيذى منذ أكتوبر عام ١٩٥٨ .

٣٨ـ أشرنا فى البند رقم (١٢) إلى عودة الدكتور محمد عبدالقادر حاتم إلى نفس مناصبه وقطاعه فى مايو عام ١٩٧١ .

٣٩ـ كان سيد مرعى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة عبد الناصر فى أكتوبر عام ١٩٦١ وظل بعيدا عن المناصب الوزارية حتى عاد فى وزارة عبد الناصر التاسعة فى يونيو عام ١٩٦٧ .

٤٠ ـ أشرنا فى البند رقم (١٧) إلى أن كمال الدين رفعت قد ترك وزارة العمل فى سبتمبر عام ١٩٦٢ وعاد إلى توليها فى يونيو ١٩٦٧ . (وفيما بين ذلك كان قد عمل نائبا لرئيس الوزراء للشئون العلمية ، ثم ترك عضوية الوزارة . (انظر البند رقم ٢٦) .

٤١ ـ كان حسن عباس زكى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة عبد الناصر فى أكتوبر عام ١٩٦١ وظل بعيدا عن المناصب الوزارية حتى عاد فى وزارة صدقى سليمان فى سبتمبر عام ١٩٦٦ ، وكان آخر منصب وزارى تولاه حسن عباس زكى فى المرة الأولى هو وزير الاقتصاد والخزانة ، فلما عاد عاد وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية . (فيما كان هناك وزير آخر للخزانة)

٤٢ ـ أشرنا فى البند رقم (٢٠) إلى أن الدكتور عبد المنعم القيسونى عاد ليتولى مناصب وزارية فى نفس القطاع مرتين (عام ١٩٦٧) و (عام ١٩٧٦).

٤٣ ـ أشرنا في البند رقم (١٨) إلى أن الدكتور عزيز صدقي ترك الوزارة في أغسطس عام ١٩٦٥ وعاد لدخولها في أكتوبر عام ١٩٦٧ .

٤٤ ـ كان الدكتور عزيز ياسين قد خرج من الوزارة عند تشكيلها في يونيو عام ١٩٦٧ ولكنه عاد بعد أقل من شهر في ٨ يوليو عام ١٩٦٧ .

٤٥ ـ أشرنا في البند رقم (٢٩) إلى عودة الدكتور عبد العزيز كامل ليكون وزيرا للأوقاف ونائبا لرئيس الوزراء في مارس عام ١٩٧٣ ، وكان آخر عهده بالوزارة في يناير عام ١٩٧٢ كوزير للأوقاف وشئون الأزهر .

٤٦ ـ كان الدكتور محمود رياض وزيرا للمواصلات في وزارة على صبري الثانية (مارس عام ١٩٦٤ ـ أكتوبر عام ١٩٦٥)، ثم عاد إلى تولى نفس الوزارة في يناير عام ١٩٧٢ ، ثم أسندت إليه أعباء وزارة النقل بالإضافة إليها وبقي وزيرا حتى إبريل عام ١٩٧٥ .

٤٧ ـ كان إبراهيم نجيب قد عمل وزيراً للسياحة في سبتمبر عام ١٩٧١ في وزارة الدكتور محمود فوزي الرابعة، وترك الوزارة في يناير عام ١٩٧٢ ، ولكنه في وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل عام ١٩٧٤) عاد وزيرا للسياحة والطيران المدني. ومن الجدير بالذكر أنه كان نائبا لوزير الإسكان والمرافق فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٢ ويونيو عام ١٩٦٧ في أربع وزارات متعاقبة، ثم ترك عضوية مجلس الوزراء في يونيو عام ١٩٦٧ .

٤٨ ـ كان عبد اللطيف بلطية وزيرا للعمل فيما بين نوفمبر عام ١٩٧٠ ويناير عام ١٩٧٢ في وزارات الدكتور محمود فوزي الثلاث الأخيرة، وقد عاد لتولي المنصب في وزارات ممدوح سالم الثلاث الاولى (إبريل عام

١٩٧٥ ـ أكتوبر عام ١٩٧٧).

٤٩ ـ كان الدكتور مصطفى كمال حلمى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور مصطفى خليل فى أكتوبر عام ١٩٧٨، وفى الوزارة التالية يونيو عام ١٩٧٩ عاد لتولى نفس مناصبه وزيرا للتعليم والدولة للبحث العلمي.

٥٠ ـ كان الدكتور عبدالرزاق عبد المجيد قد تولى منصب وزير التخطيط فيما بين إبريل عام ١٩٧٧ وأكتوبر عام ١٩٧٧، وترك الوزارة عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الرابعة، ولكنه عاد يشترك فى وزارة ممدوح سالم الخامسة فى مايو عام ١٩٧٨.

٥١ ـ كان صلاح حامد وزيرا للمالية فيما بين نوفمبر عام ١٩٧٦ وأكتوبر عام ١٩٧٨، وقد عاد لتولى نفس المنصب فيما بين يناير عام ١٩٨٢ ونوفمبر عام ١٩٨٦.

٥٢ ـ كان المستشار أحمد ممدوح عطية وزيرا للعدل فى وزارة ممدوح سالم الخامسة مايو عام ١٩٧٨ ـ أكتوبر عام ١٩٧٨، وقد عاد لتولى هذا المنصب فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية فى أغسطس عام ١٩٨٢ وحتى أكتوبر عام ١٩٨٧.

رابع عشر: وزراء عادوا إلى الوزارة
ولكنهم تولوا وزارات أخرى

٥٣ - كان عبد العزيز عبد الله سالم قد استقال من الوزارة في ٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ قبل نهاية وزارة على ماهر بيوم، فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى في ٨ سبتمبر عام ١٩٥٢ دخل الوزارة كوزير للزراعة وكان وزيرا للشئون البلدية والقروية في الوزارة السابقة.

٥٤ - كان الدكتور نور الدين طراف قد ترك الوزارة عند تشكيلها في أكتوبر عام ١٩٦١، ولكنه في مارس عام ١٩٦٤ عاد ليكون نائباً لرئيس الوزراء ومشرفا على مجموعة من الوزارات ليس من بينها وزارته الأصلية.

٥٥ - كان المهندس أحمد عبده الشرباصي قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى في سبتمبر ١٩٦٢، ثم عاد ليدخل الوزارة التالية مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاجتماعية والأوقاف، ليستمر حتى سبتمبر عام ١٩٦٦ فقط.

٥٦ - كان كمال رفعت قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى في سبتمبر ٦٢، ثم عاد ليدخل الوزارة التالية مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء للشئون العلمية.

٥٧ - كان محمد أبو نصير قد ترك الوزارة عند تشكيلها في ١٦/ ٨/ ١٩٦١ وذلك بعد أن عمل وزيرا للتجارة والصناعة ثم للتجارة ثم للشئون البلدية والقروية في الإقليم المصرى.

ولكنه عاد إلى دخول الوزارة فى مارس عام ١٩٦٤ وزيرا للإسكان، ثم خرج عند تشكيل الوزارة التالية فى أكتوبر عام ١٩٦٥ .

ثم عاد أبو نصير مرة ثانية ليتولى المنصب الوزارى لثالث مرة فى وزارة رابعة كوزير للعدل فى حكومة الرئيس عبد الناصر العاشرة والأخيرة (مارس عام ١٩٦٨) وحتى أغسطس عام ١٩٦٩ .

٥٨ - كان الدكتور عبد العزيز السيد وزيرا للتعليم العالى فيما بين أكتوبر عام ١٩٦١ وأكتوبر عام ١٩٦٥ ، ثم خرج من الوزارة ثم عاد وزيرا للتربية والتعليم فيما بين يونيو عام ١٩٦٧ ومارس عام ١٩٦٨ .

٥٩ - كان الدكتور محمد مراد غالب وزيرا للدولة للشئون الخارجية (سبتمبر عام ١٩٧١) فوزيرا للخارجية (يناير عام ١٩٧٢)، ثم نقل سفيرا بوزارة الخارجية (سبتمبر عام ١٩٧٢)، وعند تشكيل الوزارة التالية (مارس عام ١٩٧٣) اختير وزيرا للإعلام.

٦٠ - كان الدكتور إسماعيل غانم وزيرا للثقافة فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو عام ١٩٧١ - سبتمبر عام ١٩٧٢)، ثم عاد ليدخل الوزارة فى وزارتى الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) والدكتور حجازى (سبتمبر عام ١٩٧٤) وعمل كوزير للتعليم العالى والبحث العلمى.

٦١ - أشرنا فى البند رقم (٣٠) إلى عودة الدكتور محمد حافظ غانم إلى الوزارة فى إبريل عام ١٩٧٥ وقد تولى وزارة التعليم العالى (ثم شئون مجلس الوزراء وشئون السودان)، وقد كان وزيرا للتربية والتعليم عندما ترك الوزارة فى يناير عام ١٩٧٢ .

٦٢ ـ كان الدكتور محمود أمين عبد الحافظ وزيرا للإسكان والتشييد فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس عام ١٩٧٣ ـ إبريل عام ١٩٧٤)، وفى أكتوبر عام ١٩٧٨ عاد إلى دخول الوزارة وزيرا للسياحة والطيران المدنى مايو عام ١٩٨٠ .

٦٣ ـ كان ألبرت برسوم سلامة قد تولى عدة مناصب وزارية فيما بين مارس ١٩٧٣ وأكتوبر ١٩٧٧ ، ثم خرج من الوزارة ، ثم عاد لدخول الوزارة فى سبتمبر ١٩٨١ .

٦٤ ـ أشرنا فى البند رقم (٣١) إلى عودة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين إلى دخول الوزارة نائباً لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٨٠ وكان قد ترك الوزارة ند تشكيل الدكتور مصطفى خليل لوزارته الأولى فى اكتوبر ١٩٧٨ .

٦٥ ـ أشرنا فى البند رقم (٣٢) إلى عودة المهندس عثمان أحمد عثمان إلى دخول الوزارة ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية فى فبراير عام ١٩٨١ ، وكان قد عمل وزيرا للتعمير ثم الإسكان والتعمير فيما بين أكتوبر عام ١٩٧٣ ونوفمبر عام ١٩٧٦ .

٦٦ ـ أشرنا فى البند رقم (٣٣) إلى عودة محمد عبد الفتاح إبراهيم ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء لشئون الاستثمار والتعاون الدولى وكان وزيرا للمالية ثم التأمينات من قبل .

٦٧ ـ كان الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وزير الشئون مجلس الوزراء حين ترك الوزارة عند تشكيلها فى يناير عام ١٩٧٢ ، وبعد ١٢ عاما عاد الدكتور عصمت عبدالمجيد ليعمل كوزير للخارجية فى وزارة كمال حسن

على فى يوليو عام ١٩٨٤ .

٦٨ ـ كان الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيرا للتنمية الشعبية فيما بين أغسطس عام ١٩٨٢ ومارس عام ١٩٨٣ ، حيث اختير محافظا للقاهرة ، وفى إبريل عام ١٩٨٩ اختير وزيرا للدفاع والإنتاج الحربى حتى مايو عام ١٩٩١ .

خامس عشر : الوزراء الذين عادوا إلى دخول مجلس الوزراء وزراء ثم اصبحوا نوابا لرئيس الوزراء

٦٩ ـ أشرنا فى البند رقم (٥٠) إلى عودة الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وزيراً للتخطيط فى مايو ١٩٧٨ ، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٨٠ .

٧٠ ـ أشرنا فى البند رقم (٤٩) إلى عودة الدكتور مصطفى كمال حلمى وزيراً للتعليم والدولة للبحث العلمى فى يونيو ١٩٧٩ ، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى أغسطس ١٩٨٢ .

٧١ ـ أشرنا فى البند رقم (٦٧) إلى عودة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وزيراً للخارجية فى أغسطس ١٩٨٤ ، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى سبتمبر ١٩٨٥ .

سادس عشر : نواب الوزراء الذين عادوا إلى دخول مجلس الوزراء وزراء

٧٢ ـ كان عبد الفتاح حسن نائبا لوزير الخارجية في وزارة يونيو عام ١٩٥٦ ، ثم ترك الوزارة وعين سفيرا فى السودان، وفى أكتوبر ١٩٦٥ عاد إلى دخول الوزارة وزيرا للدولة .

٧٣ ـ كان عبد الملك سعد نائبا لوزير المواصلات فيما بين مارس ١٩٦٤ ويونيو ١٩٦٧ ، حيث ترك عضوية مجلس الوزراء، وفى ١٦ مايو ١٩٧١ عين وزيرا للمواصلات حتى سبتمبر ١٩٧١ .

٧٤ – كان إبراهيم نجيب نائباً لوزير الاسكان فيما بين سبتمبر ١٩٦٢ ويونيو ١٩٦٧ حيث ترك عضوية مجلس الوزراء ، وفى سبتمبر ١٩٧١ عين وزير للسياحة حتى يناير ١٩٧٢ حيث ترك الوزارة وعاد اليها مرة ثانية كما ذكرنا فى البند رقم ٤٦ .

٧٥ ـ كان الدكتور عبد الحميد حسن نائبا لوزير الشباب فيما بين أكتوبر عام ١٩٧٣ وأكتوبر عام ١٩٧٤ ، ثم خرج من مجلس الوزراء، وفى فبراير عام ١٩٧٩ عين وزير دولة للشباب والرياضة حتى مايو عام ١٩٨٠ .

(٢١)
الاستثناءات في الترتيب البروتوكولي ودلالتها

مضت الأمور قبل الثورة على أن يسيطر الترتيب البروتوكولي على قائمة أعضاء مجلس الوزراء، وقد التزمت الثورة بهذا فى أول عهدها بالطبع، ولكن الاستثناءات فى هذا بدأت يوم عين الرئيس محمد نجيب رئيساً للوزراء فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ فشكل الوزارة برئاسته، ولم يكن هو نفسه قد تولى أى منصب وزارى من قبل، وعين سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء ولم يكن هو الآخر قد تولى أى منصب وزارى من قبل، وهكذا كان الاسمان الأول و الثاني فى الوزارة من أحدث الناس عهداً بتوليها، وتكرر هذا للمرة الثالثة فى الوزارة التالية (وزارة نجيب الثانية : يونيو ١٩٥٣) مع جمال عبدالناصر الذى عين نائباً لرئيس الوزراء دون أن يكون وزيراً من قبل، ثم سرعان ما شكل عبدالناصر نفسه وزارته الأولى، كما تكرر هذا للمرة الرابعة مع جمال سالم الذى عُين نائباً لرئيس الوزراء متخطيا غيره حين شكل عبدالناصر وزارته الأولى (فبراير ١٩٥٤).

وفيما عدا هذه الاستثناءات الأربعة ظلت الأمور على النمط البروتوكولي السابق، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة يدخلون الوزارة فيأخذون ترتيبهم تبعاً للأقدمية الوزارية حتى لو كانت مخالفة لأقدميتهم

العسكرية التى التزموا بها فى مجلس قيادة الثورة، وهكذا كان الصاغ صلاح سالم مثلاً يسبق فى التشكيلات الوزارية البكباشى حسين الشافعى وغيره ممن هم أقدم منه فى العسكرية.

لكن الرئيس جمال عبدالناصر توصل إلى حل (ناصرى) لهذه المشكلة عندما شكل وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦، بعدما انتخب رئيساً للجمهورية، فقد تم بالموازاة لذلك حل مجلس قيادة لثورة، وقد رتب عبدالناصر أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين شاركوا فى وزارته هذه تبعاً لأقدمياتهم فى القوات المسلحة [ما يسمى : كشف الجيش] عند قيام الثورة، فجاء عبداللطيف البغدادى فى المحل الأول، يليه زكريا محيى الدين، يليه حسين الشافعى، ثم عبدالحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وقد ظل جمال عبدالناصر محتفظاً لزملائه بهذا الترتيب ومحافظاً عليه حتى انسحب أولهم وخامسهم (البغدادى وكمال الدين حسين) من الحياة السياسية، وعند ذاك عين عبدالحكيم عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية، مما يدلنا على أن المسألة لم تعد بروتوكولية تماماً، وإلا لكان قد عين زكريا محيى الدين فى هذا المنصب أو لكان قد منح هذا المنصب لعبداللطيف البغدادى حين كان منذ ١٩٥٦ وبعد انسحاب جمال سالم من الحياة العامة بمثابة النائب الأقدم!! لكن هذه قصة أخرى تعكس علاقة عبدالناصر الحميمة بعبدالحكيم عامر.

إنما يهمنا الآن أن نذكر للقارئ أن ترتيب دخول أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى مقاعد مجلس الوزراء كان على النحو الذى فصلناه فى الباب الأول من كتابنا «الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم :

تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم، دار الشروق، ١٩٩٦» الذى نلخصه للقارئ هنا على هذا النحو:

☐ كان نجيب أول من دخل مجلس الوزراء، وقد عين رئيساً للوزراء فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢.

☐ وقد تلاه ثلاثة فى يونيو ١٩٥٣ غداة إعلان الجمهورية وهم: جمال عبدالناصر الذى عين نائباً لرئيس الوزراء، وعبداللطيف البغدادى، وصلاح سالم اللذان عينا وزيرين فى نفس اليوم.

☐ وقد تلاهما اثنان آخران فى أكتوبر ١٩٥٣ وهما جمال سالم وزكريا محيى الدين.

☐ ثم كمال الدين حسين فى فبراير ١٩٥٤.

☐ ثم حسين الشافعى وحسن إبراهيم فى ١٧ أبريل ١٩٥٤.

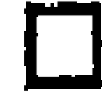
☐ ثم عبد الحكيم عامر وأنور السادات فى نهاية أغسطس ١٩٥٤، أما عبد الحكيم عامر فكان قد نال رتبة اللواء وعين قائداً للقوات المسلحة وقد عين وزيراً للحربية، وأما أنور السادات فقد عين وزيراً للدولة، وبهذا كان الوحيد من الثوار الوزراء الذى لم يتول وزارة محددة، على حين أن خالد محيى الدين لم يتول الوزارة على الإطلاق.

أما ترتيب أقدميات أعضاء مجلس قيادة الثورة عند قيام الثورة فكان على النحو التالى: جمال سالم ثم عبداللطيف البغدادى (وكلاهما قائد جناح) ثم زكريا محيى الدين ثم أنور السادات ثم حسين الشافعى (وهم

بكباشية) ثم عبدالحكيم عامر ثم صلاح سالم ثم كمال الدين حسين (وكل منهم صاغ) ثم حسن إبراهيم (وهو قائد سرب) ثم الصاغ خالد محيى الدين، ويأتى جمال عبدالناصر فى الترتيب تبعاً لدفعته التى تخرج فيها تالياً لحسين الشافعى وَمَنْ قبله (وهم : جمال سالم والبغدادى وزكريا والسادات) وسابقاً على عبدالحكيم عامر ومَنْ بعده (وهم : صلاح سالم وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وخالد محيى الدين)، أى أنه كان فى الوسط تماماً قبله خمسة وبعده خمسة، وهو ما قد يستغرب له القارئ اليوم!!

على هذا النحو فقد وضعت وزارة يونيو ١٩٥٦ خطاً فاصلاً بين الوزراء العسكريين الخمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين جاء ذكرهم فى مقدمة القرار الصادر بتشكل الوزارة بالترتيب التالى : [البغدادى - زكريا محيى الدين - حسين الشافعى - عبدالحكيم عامر - كمال الدين حسين]، وبين مَنْ تلاهم من الوزراء المدنيين عند قيام الثورة وهم الوزراء المدنيون الثلاثة عشر [عشرة قدامى وثلاثة جدد) وقد رتبوا تبعاً لأقدمياتهم الفعلية فى تولى الوزارة وعلى هذا النحو ترتيبهم على النحو التالى : د. نور الدين طراف، أحمد حسنى، أحمد حسن الباقورى، فتحى رضوان [وهؤلاء الأربعة منذ سبتمبر ١٩٥٤، وإن كان أولهم يسبق الثلاثة التالين بيوم فى الأقدمية]، د. محمود فوزى، د. عبدالرزاق صدقى [وهذان منذ ديسمبر ١٩٥٢]، أحمد عبده الشرباصى [منذ يوليو ١٩٥٣]، محمد أبو نصير، د. عبدالمنعم القيسونى [منذ ١٩٥٤]، كمال رمزى استينو (منذ مارس ١٩٥٦]، عزيز صدقى، مصطفى خليل، سيد مرعى [وهم الوزراء الثلاثة الجدد يومها]

وظل الوضع هكذا عندما تشكلت وزارة الوحدة الأولى، ووزارة الوحدة الثانية، وكان من الطبيعى جداً أن يترأس الدكتور نور الدين طراف المجلس التنفيذى للإقليم المصرى، فقد كان أقدم الوزراء التنفيذيين بالفعل.



لكن أول مشكلة حدثت عندما حدث تعارض بين مبدأين كان عبدالناصر نفسه حريصاً عليهما بنفس القدر فى نفس الوقت، فقد كان يؤمن بعدة مسلمات أدت إلى اقتناعه باختيار على صبرى رئيساً للمجلس التنفيذى فى سبتمبر ١٩٦٢، ولم تكن أقدمية على صبرى تسمح له بهذا المنصب!

فإذا ما احترم عبدالناصر أهم المسلمات الأخرى (فى تفكيره) وهى مبدأ الأقدمية فقد كان مضطراً إلى التخلص من ثلاثة أرباع وزرائه من أجل أن يكون على صبرى - الذى لم يكن من أعضاء مجلس قيادة الثورة ولا حتى من الضباط الأحرار - رئيساً للوزراء.

وقد اتسم حل عبدالناصر لهذه المشكلة بمزيج من الحلول المتناقضة والمؤقتة، فهو أولاً قد أعفى اثنين من أقدم الوزراء المدنيين (هما الأقدمان على الإطلاق نور الدين طراف الذى عمل رئيساً للمجلس التنفيذى من قبل، والثالث فى الأقدمية وهو المهندس أحمد عبده الشرباصى) من أن يعملا تحت رئاسة على صبرى، وعينهما كعضوين فى مجلس الرئاسة إلى جوار أعضاء مجلس قيادة الثورة، لكن المشكلة الجديدة أنه عين

معهما فى هذا المجلس عضواً ثالثاً هو كمال الدين رفعت الذى كانت أقدميته فى الوزارة هو الآخر من أحدث الأقدميات .

أما المشكلة الثالثة فهى أن الدكتور محمود فوزى ثانى أقدم الوزراء الباقين منذ مطلع عهد الثورة ظل وزيراً [فقط] تحت رئاسة على صبرى .

وبعدعام ونصف عام تفاقمت هذه المشكلة حين شكل على صبرى وزارته الثانية (مارس ١٩٦٤) ودخلها ثلاثة من أعضاء مجلس الرئاسة (هم نور الدين طراف، والشرباصى، وكمال الدين رفعت) كنواب لرئيس الوزراء ضمن أحد عشر نائباً لرئيس الوزراء لم يُراع مبدأ الأقدمية فى اختيارهم (وقد أفردت دراسة مفصلة لهذا الترتيب فى الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من هذا الكتاب) مما نظنه قد خلق بالطبع مشكلات نفسية دفينة جديدة تضاف إلى المشكلات السابقة منذ سبتمبر ١٩٦٢، ثم الأهم من هذا أن نواب رئيس الوزراء لم يصبحوا فى مواقع فعالة تفيد بلادهم من خبراتهم وقد تناولت هذا بالتفصيل فى الفصل الأول من الباب الأخير من كتابى البنيان الوزارى ، ولكن يكفى أن نذكر ـ على سبيل المثال ـ أن نور الدين طراف ابتعد عن الصحة وأصبح مسئولاً عن العدل وعن الشباب!! . . وهكذا .

وحين شكل زكريا محيى الدين وزارته (أكتوبر ١٩٦٥) التزم بالأقدميات الموجودة، أو بتعبير أدق (الأقدميات الراهنة)، لكنه حاول بعض الحلول فاختصر عدد النواب إلى ثمانية، واحتفظ بأحدهم فى موقع غير موقعه التقليدى (وهو مصطفى خليل الذى كان نائباً لرئيس الوزراء لقطاع النقل والمواصلات فجعله يخلف عزيز صدقى فى منصب

نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتعدين)، كما استفاد زكريا محيى الدين وكذلك على صبرى من قبل من المهندس أحمد عبده الشرباصى نائب رئيس الوزراء ووزير الأشغال التقليدى ليتولى قطاع الأوقاف والشئون االاجتماعية، وبالإضافة إلى هذا فقد أدخل زكريا محيى الدين فى وزارته نائباً لرئيس الوزراء لم يكن قد تولى الوزارة من قبل، ولكن مكانتهفى أجهزة الدولة كانت لا تسمح له بأقل من ذلك وهو المهندس محمود يونس.

وبعد أقل من عام شكل صدقى سليمان وزارته وكان هو الآخر شأن على صبرى (وإن لم يكن بنفس الدرجة) حديث العهد بالوزارة، وقد اختصر عدد نواب رئيس الوزراء إلى أربعة فقط [كان منهم اثنان فقط من نواب على صبرى الأحد عشر، والثالث من نواب زكريا محيى الدين الثمانية، بينما كان الرابع وزيراً سابقاً تؤهله أقدميته القديمة لمثل هذ المنصب]، وبتشكيل صدقى سلميان لوزارته خرج أحمد عبده الشرباصى نهائياً من الوزارة، كما كان نور الدين طراف قد خرج نهائياً بتشكيل زكريا محيى الدين لوزارته، وبذلك أصبح الدكتور محمود فوزى هو الوحيد الباقى من الوزراء القدامى الذين بدأت بهم الثورة! أو استبقتهم من عهدها فى الملكية وقبل الجمهورية.

وعاد الدكتور محمود فوزى ليكون بمثابة الشخص الثانى فى مجلس الوزراء كما كان كذلك فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢)، ولم يكن فى هذه الوزارة أحد غيره ممن تولوا الوزارة قبل ١٩٥٨.

وفى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ لم يكن الجو يسمح بالحفاظ على أقدميات ولا مناصب، وهكذا شكل عبدالناصر وزارته التى ضمت اثنين من أعضاء مجلس القيادة هما زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين هم: على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان، وعين هؤلاء الأربعة (لأن زكريا مكرر) كنواب للرئيس، بينما تلاهم الباقون كوزراء، وكان من هؤلاء الوزراء بالطبع مَنْ تولى منصب نائب رئيس الوزراء من قبل ذلك [وهم خمسة بالتحديد: كمال رفعت، وعبدالمنعم القيسونى، وعبدالمحسن أبو النور، ومحمود يونس، وثروت عكاشة]، وبعد ثلاثة شهور عين نائب رئيس وزراء سابق [عزيز صدقى] وزيراً فى هذه الوزارة أيضاً.

وفى مطلع عهد الرئيس السادات تشكلت الوزارة على نحو ما كانت عليه فى عهد عبدالناصر ولكن برئاسة الدكتور محمود فوزى بدلاً من الرئيس جمال عبدالناصر، ولم يكن الدكتور محمود فوزى نفسه عضواً فى الوزارة، فقد كان قد ترك عضوية مجلس الوزراء فى وزارة عبدالناصر التى شكلها عقب النكسة (يونيو ١٩٦٧) والتى لم تكن تسمح بكثير من التكرار فى الوظائف فى ظل وجود وزير خارجية هو محمود رياض.. ولكن كان قد صدر قرار خاص بالدكتور محمود فوزى بأن يكون مساعداً لرئيس الجمهورية على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء!!

بعد شهر واحد (نوفمبر ١٩٧٠) تشكلت وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية وضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء، أولهم كان قد تولى

المنصب من قبل وهو عزيز صدقى، وثانيهم لم يكن قد تولى هذا المنصب من قبل لكن كانت أقدميته موازية لأقدمية الأول وهو سيد مرعى، أما الآخران فكانت أقدميتهما تعود إلى عهد وزارة على صبرى الثانية وهما محمود رياض وشعراوى جمعة، بينما ترك الوزارة عند تشكيلها فى ذلك اليوم عدد من الوزراء الذين كان لهم الحق فى منصب نائب رئيس الوزراء طبقاً لقاعدة الأقدمية هذه، فقد ترك المهندس صدقى سليمان الوزارة وقد كان رئيساً لها فى ١٩٦٦ ونائباً لرئيسها فى ١٩٦٧، وأقدم الوزراء منذ مارس ١٩٦٨، كذلك ترك الوزارة كل من كمال الدين رفعت الذى كان نائباً لرئيس الوزراء منذ مارس ١٩٦٤ وعضواً فى مجلس الرئاسة قبل ذلك، ولكنه كان وزيراً (فقط) منذ يونيو ١٩٦٧، والدكتور ثروت عكاشة الذى كان قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى ١٩٦٦ ولكنه كان وزيراً (فقط) منذ يونيو ١٩٦٧، وكذلك حسن عباس زكى الذى كانت أقدميته الوزارية تعود إلى ١٩٥٨، أى إلى ما قبل أقدمية النائبين الثالث والرابع. وبخروج هؤلاء الأربعة [صدقى سليمان، وكمال رفعت، وثروت عكاشة، وحسن عباس زكى] أصبح أقدم الوزراء فى حكومة الدكتور محمود فوزى الثانية [بعد نواب رئيس الوزراء الأربعة] محمد فائق وكمال هنرى أبادير [وقد دخلا الوزارة معا فى سبتمبر ١٩٦٦] وهما أحدث بالفعل من أحدث نواب رئيس الوزراء (وهو شعراوى جمعة). وهكذا بدأ عهد السادات محترماً للأقدميات إلى أقصى حد أو إلى الحد المطلق!!

وقد مضى الأمر على هذا النحو طيلة عهد الرئيس السادات باستثناء خاص ومتكرر لمعظم وزراء الحربية (صادق ثم أحمد إسماعيل والجمسى

وكمال حسن على وأحمد بدوى)، ولاثنين فقط من وزراء الداخلية الثلاثة (ممدوح سالم ،ثم النبوى إسماعيل)، ولاثنين فقط من وزراء الخارجية (إسماعيل فهمى، ومحمد إبراهيم كامل)، ولاثنين ممن تولوا شئون مجلس الشعب (محمد عبدالسلام الزيات وفكرى مكرم عبيد)، وكانت نتيجة هذا أن منصب نائب رئيس الوزراء نفسه لم يعد كما كان العهد فى بداية عهد الرئيس السادات خاضعاً للأقدمية المطلقة، وإنما أصبح خاضعاً لعاملين آخرين هما الأقدمية الراهنة، والتقدير الخاص، فضلاً عن عامل أقل أهمية وهو ضرورة شغل مناصب ما سمى برؤساء القطاعات.

وفيما يلى نورد أسماء الذين عدلت أقدمياتهم لتعطيهم أسبقية خاصة على مدى عهد الرئيس السادات:

أولاً : وزراء الحربية والدفاع

١ - الفريق أول محمد أحمد صادق

حين دخل الفريق صادق الوزارة فى مايو ١٩٧١ جاء ترتيبه فى الوضع الطبيعى بعد الوزراء القدامى، فقد كان عهد السادات لا يزال ملتزماً بقاعدة الأقدمية، لكنه عين نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ليكون بذلك واحداً من النواب الخمسة لرئيس الوزراء، وبهذا فإنه سبق أربعة فقط من أعضاء الوزارة كانوا أقدم منه فى

تولى المنصب الوزارى وهم الدكاترة: محمود رياض (منذ ١٩٦٤ ثم منذ ١٩٧٢)، والسيد جاب الله السيد، وعبدالعزيز حجازى (وهما معاً منذ مارس ١٩٦٨)، والمهندس أحمد نوح (منذ يناير ١٩٧١)، وكان شأن الفريق صادق فى هذا التصعيد شأن ممدوح سالم الذى دخل الوزارة معه فى نفس اليوم ونال منصب نائب رئيس الوزراء معه فى نفس اليوم كذلك!

٢ - المشير أحمد إسماعيل

يبدو أن قرار تعيين المشير أحمد إسماعيل وزيراً فى أكتوبر ١٩٧٢ قد نص على أن يكون أقدم الوزراء، فقد ورد اسمه على هذا النحو فى الوزارة التالية وهى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، ولم يعين المشير أحمد إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء فى هذه الوزارة، لكنه عين فى هذا المنصب فى الوزارة التالية (أبريل ١٩٧٤) (نلاحظ هنا أن القائد العام فى معركة ٦ أكتوبر المجيدة لم يكن نائب رئيس جمهورية، ولا نائب رئيس وزراء، وإنما كان وزيراً فقط)، وحين عين المشير أحمد إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء فى أبريل ١٩٧٤ كان هذا وضعاً طبيعياً بحكم أقدميته الراهنة كأقدم الوزراء فى الحكومة السابقة.

وربما لا يمكن القول بأن تعيين أحمد إسماعيل سابقاً فى أقدميته لكل الوزراء كان بمثابة استثناء، فقد كان أحمد إسماعيل على مديراً للمخابرات العامة (منذ مايو ١٩٧١) ورئيساً سابقاً للأركان (منذ مارس ١٩٦٩)، وبذلك فربما كانت مكانته البروتوكولية لا تسمح بأقل من هذا. ومع هذا فلست أدرى هل كان ترتيب جلوسه فى الفترة الباقية من وزارة

الدكتور عزيز صدقى (أى ما بين أكتوبر ١٩٧٢ ومارس ١٩٧٣) يأتى تالياً للوزراء الذين سبقوه إلى دخول الوزارة، أم أنه كان بمثابة أقدم الوزراء!

٣ـ المشير محمد عبدالغنى الجمسى

حين أصبح الفريق أول محمد عبد الغنى الجمسى نائباً لرئيس الوزراء ممدوح سالم فى وزارته الأولى (أبريل ١٩٧٥)، فإنه لم يكن قد قضى فى الوزارة ثلاثة شهور ونصف شهر، ومع أنى لا أعرف هل نص القرار الصادر بتعيينه وزيراً فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ خلفاً للمشير أحمد إسماعيل على أن يكون بأقدمية خاصة أم لا، فإنه مع تشكيل هذه الوزارة سبق إلى منصب نائب رئيس الوزراء كلاً من زملائه السبعة عشر: عبداللطيف بلطية (نوفمبر ١٩٧٠)، وأحمد سلطان (مايو ١٩٧١)، وإبراهيم نجيب (سبتمبر ١٩٧١)، وعائشة راتب (نوفمبر ١٩٧١)، وعثمان بدران (يناير ١٩٧٢)، وأحد كمال أبو المجد (سبتمبر ١٩٧٢)، وأحمد كامل البدرى (أكتوبر ١٩٧٢)، ويوسف السباعى، وأحمد فؤاد محيى الدين، وأحمد عز الدين هلال، وعبدالفتاح عبدالله محمود، وألبرت برسوم (مارس ١٩٧٣)، وعثمان أحمد عثمان (أكتوبر ١٩٧٣)، ومحمد عبدالفتاح إبراهيم ومصطفى كمال حلمى (أبريل ١٩٧٤)، محمد حامد محمود، وعبدالرحمن الشاذلى (سبتمبر ١٩٧٤). وإذا كان قرار تعيينه وزيراً قد نص على أن يكون أقدم الوزراء (وهو الغالب) فإنه بذلك يكون قد سبق كل الوزراء الموجودين يومها وليس هؤلاء السبعة عشر فحسب.

على أن الإنجاز المتميز فى حالة المشير الجمسى أنه كان الوحيد فى

تاريخ الوزارات الذى نال درجة نائب رئيس الوزراء بعد تعيينه وزيراً بأربعة شهور ونصف شهر فقط، وصحيح أن هناك مَنْ عينوا بدرجة نائب رئيس وزراء دفعة واحدة بدون المرور بمنصب رئيس الوزراء وهم أربعة (بل هناك من بدأوا مناصبهم الوزارية بمنصب رئيس الوزراء دون أن يكونوا أعضاء فى مجلس الوزراء وهم ستة : ثلاثةقبل الثورة وثلاثة بعدها)' إلا أنه لا أحد من الوزراء مهما كانت أقدميته [الراهنة] نال درجة رئيس وزراء بعد توليه الوزارة بنفس السرعة التى نالها بها المشير الجمسى

٤ ـ الفريق أول كمال حسن على

حين عين كمال حسن على وزيراً نص قرار تعيينه الذى واكب تشكيل حكومة مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) أن يكون أقدم الوزراء، وبذلك سبق وزراء كانوا أقدم منه فى تولى المنصب الوزارى وهم: أحمد عز الدين هلال (مارس ١٩٧٣)، وحامد السايح (نوفمبر ١٩٧٦)، ومحمود أمين عبدالحافظ (مارس ١٩٧٣ ثم أكتوبر ١٩٧٨)، وآمال عثمان (فبراير ١٩٧٧)، وعبدالرزاق عبدالمجيد (أبريل١٩٧٧)، وحسب الله الكفراوى، وبطرس غالى، وعلى السلمى، وسعد محمد أحمد (أكتوبر ١٩٧٧)، ومحمود داود، وناصف طاحون (مايو ١٩٧٨)، وفى الوزارة التالية أضيف لهؤلاء مصطفى كمال حلمى (أبريل ١٩٧٤ وعاد للوزارة يونيو ١٩٧٩).

أما حين تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى حكومة السادات الثالثة فإنه لم يسبق أحداً، بل بالعكس تأخر ترتيبه فى الوزارة ليكون الشخص

الرابع (بعدما كان الثالث) وذلك بعد عودة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين إلى دخول الوزارة .

٥ - المشير أحمد بدوى

حين دخل المشير بدوى وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) جاء ترتيبه فى القرار الصادر بتشكيل الوزارة كأقدم الوزراء بعد النواب الستة لرئيس الوزراء ، ولكنه توفى بعد أقل من عشرة شهور .

٦ - المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة

حين عين الفريق محمد عبدالحليم أبو غزالة وزيراً كان النص فى قرار تعيينه على أنه أقدم الوزراء ، وبذا فإنه حين وصل إلى منصب نائب رئيس الوزاء لم يسبق أحداً بحكم أقدميته الراهنة ، ولكنه فى قرار تعيينه كوزير سبق عدداً كبيراً من الوزراء .

٧ - الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب

عين الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب وزيراً مرتين ، المرة الأولى كوزير للتنمية الشعبية فى أغسطس ١٩٨٢ وجاء ترتيبه فى الوضع الطبيعى ، أما المرة الثانية فهى تعيينه وزيراً للدفاع فى أبريل ١٩٨٩ ، وقد نص قرار تعيينه على أن يكون بمثابة أقدم الوزراء كما هو الوضع فى كل وزراء الدفاع منذ عهد المشير أحمد إسماعيل . وقد خرج من الوزارة فى ١٩٩١ قبل أن تشكل الوزارة التالية فى ١٩٩٣ ، وبذلك فإنه لم يشارك كوزير للدفاع فى الصورة البروتوكولية التى تؤخذ للوزارة عند أداء اليمين فى أول عهدها رغم بقائه وزيراً للدفاع لمدة عامين ، وإن كان قد أتيحت

له الفرصة من قبل فى هذه الصورة عند أداء وزارة فؤاد محيى الدين الثانية لليمين فى أغسطس ١٩٨٢ .

٨ - المشير محمد حسين طنطاوى

عين الفريق محمد حسين طنطاوى وزيراً للدفاع فى مايو ١٩٩١ باقدمية خاصة سابقاً على محمد صفوت الشريف وزير الاعلام، وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد أصبح بمثابة أقدم الوزراء بعد خروج مَنْ كانوا أقدم منه .

ثانياً : وزراء الخارجية والدولة للعلاقات الخارجية

١ ـ إسماعيل فهمى

مر تصعيد إسماعيل فهمى بمرحلتين، المرحلة الأولى عند تشكيل وزارة السادات الثانية فى أبريل ١٩٧٤ ، وفيها نص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على أنه ثانى أقدم الوزراء بعد الدكتور محمود رياض، وبذلك فقد سبق اسمه ١٧ وزيراً من زملائه كانوا يسبقونه فى الوزارة السابقة (مارس ١٩٧٣ حيث كان قد عين وزيراً للسياحة) وهم : أحمد سلطان (مايو ١٩٧١)، وإسماعيل غانم (مايو ١٩٧١ ثم أبريل ١٩٧٤)، وإبراهيم نجيب (سبتمبر ١٩٧١)، وعائشة راتب (نوفمبر ١٩٧١)، وإسماعيل صبرى وعثمان بدران ومحمود محفوظ وصلاح غريب (يناير ١٩٧٢)، وأحمد كمال أبو المجد (سبتمبر ١٩٧٢)، وأحمد كامل البدرى

(أكتوبر ١٩٧٢)، وكذلك زملاؤه الذين كانوا يسبقونه فى الأقدمية عند تشكيل الوزارة فى أكتوبر ١٩٧٣ وهم: يوسف السباعى، والدكتور محمد محب زكى، وفؤاد محيى الدين، وأحمد عز الدين هلال، وإبراهيم سالم محمدين، والدكتور حسن الشريف، والمهندس عبدالفتاح عبدالله محمود.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى بقى الوضع على ما هو عليه من حيث ترتيب الأقدميات.

أما فى الوزارة التى تلتها وهى وزارة ممدوح سالم الأولى فقد أصبح إسماعيل فهمى نائباً لرئيس الوزراء [ليكون بمثابة النائب الثانى من ثلاثة] ولم يتخط أحداً فى هذه الخطوة اللهم إلا عبداللطيف بلطية الذى كان قد عاد لدخول الوزارة كوزير فقط.

٢ ـ السفير محمد إبراهيم كامل

حين عين محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية (ديسمبر ١٩٧٧) نص القرار الصادر بتعيينه على أن يكون تالياً فى الأقدمية للدكتورة آمال عثمان، وأن يسبق اللواء محمد نبوى إسماعيل! وبهذا فإنه لم يتمتع بأقدمية مطلقة بين الوزراء مثل ما حدث مع وزراء الدفاع السبعة الذين أشرنا إليهم، وإنما كانت أقدمية نسبية محددة بالسابق واللاحق (وهو ما تكرر فيما بعد مع السفير عمرو موسى)، ومع هذا فقد حدث فى هذه الأقدمية شىء طريف جداً، فقد كان يحتل هذه الأقدمية بالفعل وزير آخر لم يكن قد اشترك فى الوزارة التى دخل محمد إبراهيم كامل فى أثنائها مجلس الوزراء وهى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧)، وهذا

الوزير هو الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد الذى كان قد عين فى أبريل ١٩٧٧ ، أى بعد آمال عثمان التى عينت فى فبراير ١٩٧٧ ، وقبل النبوى إسماعيل الذى عين فى أكتوبر ١٩٧٧ ، ولكنه - أى عبدالرزاق عبدالمجيد - لم يشترك فى وزارة أكتوبر ١٩٧٧ التى دخلها محمد إبراهيم كامل بعد شهرين من تشكيلها ، وهكذا فإنه عندما شكلت وزارة تالية فى مايو ١٩٧٨ وعاد عبدالرزاق عبدالمجيد إلى دخولها ، جاء ترتيبه قبل محمد إبراهيم كامل ، ولعل هذه النقطة فى الصياغة القانونية تكشف عن طرافة وصعوبة التقيد بالنص مهما حاول النص أن يكون محدداً ، فهنا كما نرى تم الالتزام تماماً بأن يكون محمد إبراهيم كامل تالياً للدكتورة آمال عثمان وسابقاً على اللواء محمد نبوى إسماعيل ، لكنه لم يصبح تالياً مباشرة للدكتورة آمال عثمان ، وإن كان قد أصبح سابقاً مباشرة على محمد النبوى إسماعيل .

٣ - الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد

حين عين الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزيراً للخارجية فى وزارة كمال حسن على فى يوليو ١٩٨٤ ، جاء ترتيبه كأقدم الوزراء فى الوضع الطبيعى ، فقد كان قد تولى المنصب الوزارى منذ نوفمبر ١٩٧٠ وحتى يناير ١٩٧٢ .

٤ - الدكتور بطرس غالى

حين عين الدكتور بطرس غالى نائباً لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٩١ ، فإنه لم يسبق إلا الدكتورة آمال عثمان (فبراير ١٩٧٧) ، وزميله حسب

الله الكفراوى (أكتوبر ١٩٧٧).

٥ ـ السفير عمرو موسى

حين عين عمرو موسى وزيراً للخارجية فى مايو ١٩٩١ صدر قرار تعيينه متضمناً أقدمية خاصة له كما أوضحنا فى كتاب «الوزراء، ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم» .

ثالثاً : وزراء الداخلية

١ ـ اللواء ممدوح سالم

عين نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٣) هو والفريق صادق، وكانا قد دخلا الوزارة فى مايو ١٩٧١ ، وبذلك فقد سبقوا أربعة كانوا أقدم منهم فى تولى الوزارة وكانوا ما يزالون وزراء وهم: محمود رياض (وزير المواصلات فى ١٩٦٤ وفى ١٩٧٢)، والسيد جاب الله السيد وعبدالعزيز حجازى (مارس ١٩٦٨)، وأحمد نوح (يناير ١٩٧١).

لكنه حينما عين رئيساً للوزراء لم يكن هناك من نوابه مَنْ هو أقدم منه فى تولى منصب نائب رئيس الوزراء، وإن كان قد استعان فى وزارته الثالثة بالدكتور عبدالمنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء فى وزارتى على

صبرى (مارس ١٩٦٤) وزكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥)، وقد عين فى منصب نائب رئيس الوزراء أيضاً، أما الدكتور حافظ غانم الذى عمل نائباً لرئيس الوزراء (ممدوح سالم) منذ وزارته الأولى وحتى الرابعة، فعلى الرغم من أنه أقدم منه فى تولى الوزارة (١٩٦٨ مقابل ١٩٧١)، فإنه لم يتول منصب نائب رئيس الوزراء إلا حينما تولى ممدوح سالم نفسه منصب رئيس الوزراء.

وبذلك فإن ممدوح سالم لم يتخط كثيرين كما قد يهيأ للبعض، وكل ما يمكن قوله هو أنه سبق حجازى إلى منصب نائب رئيس الوزراء، أما الثلاثة الآخرون (محمود رياض والسيد جاب الله وأحمد نوح) الذين سبقهم حين تولى هذا المنصب، فإنهم لم يصلوا إلى هذا المنصب، ومن الطريف أن حجازى نفسه قد سبق ممدوح سالم إلى منصب النائب الأول ثم إلى منصب رئيس الوزراء كذلك.

٢ ـ اللواء محمد نبوى إسماعيل

حين عين اللواء نبوى إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية (مايو ١٩٨٠)، سبق بذلك كلاً من الدكتور مصطفى كمال حلمى (كان وزيراً منذ أبريل ١٩٧٤)، والدكتورة آمال عثمان (كانت وزيرة منذ فبراير ١٩٧٧)، والدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد (أبريل ١٩٧٧)، وقد عين عبدالرزاق عبد المجيد نائباً لرئيس الوزراء فى نفس اليوم، لكن جاء ترتيبه بعد ترتيب محمد النبوى إسماعيل، كما أنه سبق زملائه حسب الله الكفراوى وبطرس غالى، وسعد محمد أحمد.

رابعاً : وزراء شئون مجلس الشعب

١ ـ محمد عبدالسلام الزيات

حين شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢ جاء اسم الزيات بمثابة النائب الثانى لرئيس الوزراء فى مقدمة أربعة نواب جدد (الثلاثة الباقون هم : محمد عبدالله مرزبان، وممدوح سالم، ومحمد أحمد صادق)، وكان الزيات قد عين وزيراً فى ١٠ أبريل ١٩٧١ فقط، واحتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة فى ١٥ مايو ١٩٧١، ثم انتخب سكرتيراً أول للجنة المركزية فى ١١ أغسطس ١٩٧١، ولأن هذا المنصب كان يمنح تلقائياً درجة نائب رئيس الوزراء، فلم يكن تعيين الزيات فى هذه الدرجة بأمر غريب، لكنه بهذا التعيين سبق أربعة من الوزراء كانوا لا يزالون أعضاء فى وزارة يناير ١٩٧٢ وهم : الدكتور محمد رياض (وكان وزيراً منذ ١٩٦٤ وعاد لدخول هذه الوزارة وزيراً فقط)، والدكتوران : عبدالعزيز حجازى والسيد جاب الله (وكانا وزيرين منذ مارس ١٩٦٨)، وأحمد نوح (وكان وزيراً منذ يناير ١٩٧١). ومع هذا وفى ظل ما وصل إليه من منصب رفيع فى الاتحاد الاشتراكى لا يعتبر الزيات قد حقق أسبقية فى هذه الخطوة، والدليل أن الذى خلفه فى الاتحاد الاشتراكى كان نائب رئيس الوزراء سيد مرعى.

٢ ـ فكرى مكرم عبيد

حين شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته عين فكرى مكرم عبيد نائباً لرئيس الوزراء ولم يكن قد تولى أى منصب وزارى من قبل، وبذلك

يمكن القول بأنه سبق مجموعة كبيرة من الوزراء الذين عملوا فى هذه الوزارة كوزراء فقط وهم: أحمد عز الدين هلال، ومحمود عبدالحافظ (منذ ١٩٧٣)، وحامد السايح (١٩٧٦)، وآمال عثمان، والنبوى إسماعيل، وعبدالرزاق عبدالمجيد، وحسب الله الكفراوى، وبطرس غالى، وعلى السلمى، وسعد محمد أحمد (١٩٧٧)، ومحمود داود (مايو ١٩٧٨)، لكن عندما عاد فؤاد محيى الدين لدخول الوزارة فى مايو ١٩٨٠ فإنه عين نائباً لرئيس الوزراء وسابقاً فى الترتيب على فكرى مكرم عبيد الذى كان قد نال هذه الدرجة قبله.

خامساً: وزراء للوزارات الاقتصادية
[من أجل رئاسة قطاع الشئون الاقتصادية]

١ - محمد عبدالله مرزبان

حين أسند منصب نائب رئيس الوزراء إلى مرزبان في يناير ١٩٧٢، فإنه سبق بهذا كلاً من الدكتور محمود رياض، وزميليه الدكتورين السيد جاب الله، وعبدالعزيز حجازى.

٢ - الدكتور عبدالعزيز حجازى

عين الدكتور عبد العزيز حجازى نائباً لرئيس الوزراء بعد تعيين ممدوح سالم (الأحدث منه فى تولى الوزارة) كنائب لرئيس الوزراء، لكنه عين بعدها نائباً أول لرئيس الوزراء، كما عين رئيساً للوزراء قبل ممدوح

سالم، وفى كلا المنصبين فإنه لم يسبق إلا ممدوح سالم الذى كان قد سبقه فى منصب نائب رئيس الوزراء كما سبقه أقدم النواب.

أما حين نال الدكتور حجازى درجة نائب رئيس الوزراء فى مارس ١٩٧٣ فإنه لم يسبق إلا الدكتور محمود رياض وإن كانت مدة الدكتور حجازى [المتصلة] فى الوزارة أطول من مدة محمود رياض.. كما سبق حجازى زميله الدكتور السيد جاب الله الذى لم ينل هذا المنصب، أما محمد عبدالله مرزبان الذى دخل الوزارة معه فى نفس اليوم فكان قد سبقه إلى هذا المنصب.

٣ـ الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد

حين عين الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد نائباً لرئيس الوزراء (مايو ١٩٨٠) سبق بذلك كلاً من الدكتور مصطفى كمال حلمى والدكتورة آمال عثمان!!

سادساً: وزير للأوقاف
[من أجل رئاسة قطاع الشئون الدينية]

الدكتور عبدالعزيز كامل

حين عين الدكتور عبدالعزيز كامل نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، فإنه لم يتخط إلا الدكتور محمود رياض (وزير منذ ١٩٦٤ ثم منذ ١٩٧١) والدكتور السيد جاب الله السيد

(الذى كان قد تولى منصب الوزير قبله فى مارس ١٩٦٨ مقابل أكتوبر ١٩٦٨).

سابعاً: وزير للكهرباء
[من أجل رئاسة قطاع شئون الإنتاج]

المهندس أحمد سلطان

حين عين أحمد سلطان نائباً لرئيس الوزراء ممدوح سالم فى مارس ١٩٧٦، فإنه لم يسبق بهذا أحداً إلا عبد اللطيف بلطية (نوفمبر ١٩٧٠ ثم أبريل ١٩٧٥)، ومع هذا فمن ناحية اتصال المدة كان أحمد سلطان يومها أقدم من عبداللطيف بلطية.

ثامناً: وزير للتعليم
[من أجل رئاسة قطاع الخدمات]

الدكتور مصطفى كمال حلمى

حين عين الدكتور مصطفى كمال حلمى نائباً لرئيس الوزراء لم يسبق إلا ألبرت برسوم سلامة فقط، ومع هذا فمن ناحية اتصال المدة كان مصطفى كمال حلمى يومها أقدم من ألبرت برسوم.

تاسعاً: وزيران للتخطيط والزراعة
[دون أن يتوليا رئاسة قطاع معين وبعد انتهاء عهد القطاعات]

الدكتوران كمال الجنزورى ويوسف والى

حين عين الدكتوران كمال الجنزورى ويوسف والى نائبين لرئيس الوزراء، فإنهما سبقا عدداً من الوزراء القدامى هم: صلاح حامد (نوفمبر ١٩٧٦)، وآمال عثمان (فبراير ١٩٧٧)، وحسب الله الكفراوى وبطرس غالى وسعد محمد أحمد (أكتوبر ١٩٧٧)، وأحمد ممدوح عطية (مايو ١٩٧٨)، وسليمان متولى (أكتوبر ١٩٧٨)، وماهر أباظة وجمال السيد إبراهيم (مايو ١٩٨٠)، ومحمد عبدالحميد رضوان (سبتمبر ١٩٨١)، أما من زملائهما اللذين عينوا معهما فى نفس اليوم فقد سبق الجنزورى زميله صفوت الشريف، كما سبق يوسف والى زميله حسن أبو باشا.

علاقة مناصب نواب رئيس الوزراء فى عهدى السادات ومبارك بالاستثناءات فى الترتيب البوتوكولى

أولاً: النواب الذين جاء توليهم هذا المنصب متناسباً مع أقدمياتهم الراهنة عند تعيينهم نواباً لرئيس الوزراء فى عهدى السادات ومبارك

١ ـ د. محمد عبدالقادر حاتم

٢ ـ د. محمد حافظ غانم

٣ ـ المشير أحمد إسماعيل

٤ ـ د. أحمد فؤاد محيى الدين

٥ ـ كمال حسن على

٦ ـ محمد عبدالفتاح إبراهيم

٧ ـ المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة

٨ ـ د. أحمد عصمت عبدالمجيد

ثانياً : نواب رئيس الوزراء فى عهدى السادات ومبارك الذين أعطاهم هذا المنصب أسبقية لم تكن لهم قبل الحصول عليه

١ ـ محمد عبدالسلام الزيات

٢ ـ الفريق أول محمد أحمد صادق

٣ ـ ممدوح سالم

٤ ـ محمد عبدالله مرزبان

٥ ـ د . عبد العزيز حجازى

٦ ـ د . عبد العزيز كامل

٧ ـ إسماعيل فهمى

٨ ـ المشير محمد عبدالغنى الجمسى

٩ ـ أحمد سلطان

١٠ ـ فكرى مكرم عبيد

١١ ـ محمد النبوى إسماعيل

١٢ ـ عبد الرزاق عبد المجيد

١٣ ـ مصطفى كمال حلمى

١٤ ـ كمال الجنزورى

١٥ ـ يوسف والى

١٦ ـ بطرس غالى

(٢٣)
إعداد وزراء الغد

تتكفل النظم الليبرالية والشمولية على حد سواء بإعداد وزراء المستقبل فى إطار ديناميات طبيعية مستقرة ترتبط دائماً بعناصر مؤكدة الوجود فى الطبيعة البشرية من قبيل الطموح الإنسانى، والقدرة على الفرز والانتقاء، والحرص على الاستخلاف بنفس القدر من الحرص على البقاء فى نفس الموضع لأطول فترة ممكنة، هذا فضلاً عن تعاقب الأجيال والامتداد الزمنى للمدارس الفكرية والحزبية بل والأكاديمية.

ومع بداهة مثل هذه الحقيقة فقد واجهت مصر فى ١٩٩٩ روحاً لم يسبق لها مثيل عند البحث عن وزراء جدد، وعلى الرغم من كثرة الأسماء المطروحة على الساحة، وعلى الرغم من أن الوزارة الجديدة ضمت ثلاثة عشر وزيراً جديداً، وأعقبها اختيار ستة عشر محافظاً جديداً، على الرغم من هذا كله فقد ترسب فى الشعور الوطنى مدى صعوبة العثور على وزراء جدد..

وقد ساعد على هذا أن الأسماء الكثيرة التى كانت متاحة تركزت على عدد معدود من الوزارات بينما لم يكن أحد يفكر فى كثير من الوزارات الأخرى التى فوجئ الناس بوزراء جدد لها لا يزال بعضهم حتى اليوم لا

يعرفون عن مؤهلاتهم الوزارية شيئاً.

واليوم وبعد أن مضى على تشكيل الوزارة أكثر من أربعة شهور فلاتزال الحياة السياسية على اقتناعها المؤكد بأن المسألة أصعب من أن تترك لرئيس الوزراء وحده، أو لجهاز كفء كهيئة الرقابة الإدارية.

ومن المفيد - والوضع هكذا - أن نتدارس الأساليب المثلى التى أثبتت فيما مضى قدرتها على توفير الأعداد الكافة من وزراء المستقبل.

ومن ضمن آليات كثيرة فإنى أفضل الحديث عن ثلاث آليات فقط من الآليات التى لا يتطرق الشك فى قدرتها على الوفاء باحتياجات مصر فى المستقبل من الوزراء.

(١) الوكلاء البرلمانيون

هم وكلاء وزارة يعينون بصفة مؤقتة فى أثناء عضويتهم فى مجلس الشعب ويتولون منصب الوكالة فى وزارة واحدة أو أكثر، ويتولون مهام محددة، ويقومون بوظائف تنفيذية - تشريعية فى آن واحد، وقد اتبع هذا الأسلوب قبل الثورة وكان من أبرز هؤلاء: محمد صبرى ابو علم باشا، و عبد الفتاح الطويل باشا الذى عمل بمثابة وكيل برلمانى لشئون القصر وأصبح وزيراً وفدياً لعدة وزارات منها وزارة المواصلات.. ويوسف الجندى الزعيم السياسى الكبير، وعبد الفتاح باشا حسن الوكيل البرلمانى فى وزارة الداخلية والذى تولى وزارة الشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد الأخيرة، وكان نائباً لرئيس حزب الوفد الجديد.

ومن حسن الحظ أن حزب مصر العربى الاشتراكى قد أخذ بهذا التقليد فى السبعينيات وكان هناك فى وقت من الأوقات ثمانية وكلاء برلمانيون، ومن هؤلاء كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى نفسه . . وكذلك كانت البرلمانية العظيمة السيدة نوال عامر .

(٢) المستشار الفنى للوزارة

بدأ نجيب الهلالى باشا علاقته بالسياسة التنفيذية من خلال هذا المنصب حيث عمل مستشاراً فنياً لوزارة المعارف، وفيما بعد فإنه أصبح وزيراً للمعارف، وعلى نفس النمط سار طه حسين، وكانت هذه الوظيفة تمثل أفضل فرصة للوزارة ولوزير المستقبل حيث يكون المستشار الفنى متفرداً تماماً لكافة المسائل الفنية فى الوزارة يتولاها بتفرغ نسبى بعيداً عن انشغال الوزير في البروتوكول، وفى اجتماعات مجلس الوزراء ، واللجان الوزارية ، والبرلمان ، على حين يتفرغ المستشار الفنى بكل كفاءته لمعالجة المسائل الفنية والتعرف على تفصيلاتها عن قرب، فإذا ما حانت الفرصة له لتولى الوزارة فإنه فى هذه اللحظة يكون جاهزاً تماماً بفكره وفهمه الواعى للخطوات التنفيذية ، فضلاً عن القدرة على المواءمة بين التوجهات السياسية العامة ، والأوامر التنفيذية الكفيلة بتسيير دولاب العمل .

(٣) أمناء اللجان المتخصصة فى الأحزاب

ولكى تكون هذه الآلية ناجحة فلابد أن يحتفظ الحزب نفسه بقدر من الحياة يكفل لعمل هذه اللجان وتشكيلها واجتماعاتها حدوداً قصوى (وليست دنيا) من الفاعلية والفعالية، وبحيث تستقطب أمانة اللجان الوجوه

القادرة على العطاء وعلى التفكير من أجل إحداث طفرات حقيقية فى الفكر السياسى الذى يواجه تحديات الواقع بأسلوب يمتزج فيه العلم والفكر مع السياسة والبيروقراطية، ومن الممكن حتى للأحزاب المختلفة وليس حزب الأغلبية وحده أن تمكن لخبرائها المتميزين من خلال هذه اللجان الحزبية، ونحن نعرف أن الانتقال من حزب إلى حزب وارد، وأن كثيراً من الذين نجحوا فى وزارة غير وفدية (على سبيل المثال) كانوا قد تدربوا وتشكلوا وتكونوا فى الوفد نفسه.. وهكذا.

الباب الخامس

فى آليات تكوين
النخبة الحاكمة

(٢٣)
المراجعة الأخيرة للنخبة الحاكمة
فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر

فى رأيى المتواضع أن الفترة الأخيرة من عهد الرئيس جمال عبدالناصر هى أمجد فتراته، لأنه بدأ فيها يواجه الواقع بشجاعة ومسئولية، وبذل فيها جهداً كبيراً فى محاولة إزالة الآثار الخطيرة للأخطاء الكبيرة التى وقعت من قبل، والتى انتهت نهاية أكثر من قاسية بهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ولا أظن هذا الفصل وحده قادراً على أن يصور تاريخ الرئيس عبدالناصر أو منهجه فى تلك الفترة، لكنى أستطيع الزعم أن قراءة تصرفاته فى اختياراته وتعديلاته للنخبة الحاكمة كفيلة بأن تلقى الضوء على أكثر من ملمح من ملامح تاريخ هذه الفترة، وتاريخ عبد الناصر نفسه.

وقد بدأ عبد الناصر بعد صدمة يونيو ١٩٦٧ فى العودة إلى الأصول أو إلى التراث أو إلى الماضى، وبدا هذا واضحاً فى اختياره للقيادات التى أسند إليها المناصب الكبرى فى القوات المسلحة، على الرغم من أن المنطق كان يقتضى نوعاً من التجديد واللجوء إلى الصفوف التالية للصف الذى كان مسئولاً عن القيادة بالفعل. . ولكن عبد الناصر بحكم التركيبة النفسية الشرقية عاد إلى مَنْ كان قد تخطاهم بالفعل أكثر من مرة.

ولم تمض أيام أخرى حتى انتهج عبد الناصر تقس المنهج فيما يتعلق بتشكيل الوزارة، فشكل وزارته التاسعة فى ١٩ يونيو دون أن يدخل فيها أى وزير جديد، وإنما عاد إلى اختياراته الأولى وأعاد إلى الوزارة وزراء كانوا قد تركوا المناصب الوزارية منذ فترة، وظل عبد الناصر على هذا النهج كلما صادفته مشكلة فى أثناء عمل هذه الوزارة، وهكذا عاد إلى الوزارة كل من سيد مرعى وعبد المنعم القيسونى وعزيز ياسين وعزيز صدقى من التكنوقراطيين، هذا فضلاً عن حسين الشافعى وزكريا محيى الدين وعلى صبرى وكمال رفعت من الضباط .

ومع هذا فقد كان عبد الناصر بحسه وممارسته يؤمن أن الجماهير تريد نوعاً ما من التجديد، ولكنه كان لا يزال بعيداً عن تحديد المنبع الذى يلجأ إليه للتجديد ولبث دماء جديدة .

ويدأ عبد الناصر جلسات استماع مطولة فى مجلس ا لوزراء وفى اللجان العليا من الاتحاد الاشتراكى العربى، ويبدو أنه لم يستطع أن يستخلص منهجاً جديداً للتعامل مع الواقع، فقد كانت تجربته السابقة لا تزال ماثلة أمام عينيه بكل السلبيات وقسوتها، وبكل الإيجابيات وبريقها، ومن ثم فإنه لم يكن مستعداً لتقبل مغامرات جديدة أو ما يبدو أنه مغامرات جديدة .

وفى ظل مناخ كهذا المناخ يصبح صاحب القرار موجوداً فى خانة رد الفعل بأكثر مما هو موجود فى خانة الفعل . . وهذا هو ما حدث بالفعل حين بدأت مظاهرات الطلبة والعمال للتعبير عن السخط الشعبى على استهانة الدولة ومحكمتها بما حدث فى ٥ يونيو ١٩٦٧ .

والآن وقد مضى أكثر من ثلث قرن عل ما حدث يومها واستبانت لنا حقائق كثيرة كانت غائبة عن الجماهير فى ذلك الوقت، فإننا قد نندهش للمسار الخاطئ الذى فرض على الجماهير أن تسير فيه . . كانت هناك هزيمة كبيرة لم تحدث من قبل فى تاريخ شعب، وكان الشعب يريد أن يشفى غليله فى المتسببين فى هذه الهزيمة، فإذا بالبيروقراطية العسكرية تحتال على الشعب وتقدم كُباش فداء ليحكم عليها بالادانة بدلاً من المسئولين الحقيقيين . . ولم يكن الشعب ليملك أن يعرف الحقيقة فى ذلك الوقت، وربما لم يكن ليشغل باله بالبحث عن الحقيقة لأنه يدرك أن «الدولة» متمثلة فى النظام القائم هى المسئولة أولاً وأخيراً، ولابد أن تكون هناك عقوبة تتناسب مع الجرم.

لم تكن الجماهير لتعنى بأسماء صدقى محمود وجمال عفيفى والدغيدى وإسماعيل لبيب وغيرهم، ولم يكن يهم الجماهير أن تعرف أن بعض هؤلاء ضحايا كالجماهير تماماً . . ولكن الوجدان الشعبى كان ينتظر اللحظة التى يشعر فيها ببعض الرضا أو بشفاء الغليل .

وليس هذا الفصل موضعاً للحديث عن تفصيلات كثيرة، سواء عن سير المظاهرات أو المسئولين عنها (وقد تناولنا هذا فى اكثر من موضع من كتابنا «مذكرات رجال القانون والقضاء» وغيره من الكتب)، كما أن هذا ليس مجالاً للحديث عن محكمة قادة الطيران التى انتهت بتبرئة بعضهم مرة واثنتين (وقد تناولنا هذا فى كتابنا «الطريق إلى النكسة»)، ولكننا فى هذا الفصل معنيون بالحديث عن آثار المظاهرات فى إعادة ترتيب وتشكيل النخبة الحاكمة فى الفترة الأخيرة من عهد عبدالناصر .

هكذا فان مظاهرات الطلبة والعمال فى عام ثمانية وستين كان لها دور هام حتى فى الشارع المصرى الذى كان بعيداً عن العاصمة، وكانت الإذاعات الأجنبية تتكفل له بالإشارة لما يحدث في القاهرة، وكان الاستماع إلى هذه الإذاعات فى حد ذاته شيئاً يفعله المواطن فى خوف أو فى استحياء نتيجة للشحن المعنوى الهائل الذى كان النظام الحاكم قد نجح فيه إلى حد بعيد، ومع هذا فقد كانت هذه الإذاعات بالإضافة إلى ما يتناقله الناس بالطريق المباشر، تعلن بوضوح عن تغيرات حتمية قادمة فى شكل السلطة، وكان لمظاهرات الطلبة أثر أوضح ما يكون عند النخبة الحاكمة وأهل الفكر وأهل النفوذ وأهل التأثير فى القاهرة.

وقد اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر بمديرى الجامعات الأربع الموجودة حينذاك على نحو ما رواه الدكتور عبد الوهاب البرلسى فى مذكراته التى تناولناها فى الباب العاشر من كتابنا «مذكرات وزراء الثورة»، وبعد أيام أعلن التشكيل الوزارى الذى ضم عدداً كبيراً من أساتذة الجامعات. بهذا أصبحت الوزارة المكونة مع بيان ٣٠ مارس تضم بالإضافة إلى الكفاءات التكنوقراطية الموجودة من قبل ثلاثة عشر وزيراً جديداً (أو اثنا عشر وزيراً والثالث عشر بدرجة نائب وزير). وبعد فترة قليلة صدر قرار بتعيين اثنى عشر محافظاً جديداً كان منهم من وصلوا إلى مواقع متقدمة بعد هذا، فقد كان منهم ـ على سبيل المثال ـ الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء فى أول عهد الرئيس مبارك.

وقد لعب هؤلاء دوراً مهماً فى الحياة العامة، من خلال أكثر من مرحلة من مراحل الانتقال، وقد كان دورهم محسوساً إلى الدرجة التى تجعل

المؤرخ أو القارئ في موقف لابد أن يسأل فيه نفسه هل كان اختيار هؤلاء موفقاً إلى هذه الدرجة؟ والإجابة عن هذا السؤال قد يكون لها اتجاهان، الاتجاه الأول يثبت أنه فعلا كان لهم هذا الأثر القوى فى الحياة العامة، وأن هذا الأثر لم يكن ليتأتى لغيرهم، ذلك أن الظن قد يقود إلى التفكير فى أن تكون الظروف هى التى هيأت لهؤلاء ضخامة الدور الذى لعبوه، ولكن الإنصافُ يقتضينا أن نذكر أن هؤلاء كانوا أيضا على مستوى الظروف التى واجهتهم بقدر ما كانوا على مستوى الفرص المواتية.

أما الاتجاه الثانى فيتعلق بآليات اختيار هذه المجموعة التى تمكنت من الصمود ثم الصعود: الصمود فى عصر تال شهد التغيير المستمر، والصعود فى بدايات هذا العهد وحتى وسطه.

لعل أبرز هذه الوجوه الجديدة يومها كان الدكتور محمد حلمى مراد، ولعل مرجع هذا إلى أنه كان بين أساتذة الجامعات الذين دخلوا الوزارة، بمثابة الوحيد الذى كان يشغل منصب مدير الجامعة (كان مديراً لجامعة عين شمس)، وأنه كان بين مديرى الجامعات الأربعة الذين اجتمعوا بالرئيس قبلها، الوحيد الذى دخل الوزارة، (وإن كان البرلسى قد دخل الوزارة فى أول تعديل وزارى تال فى أكتوبر ١٩٦٨، ومحمد مرسى أحمد فى فرصة تالية فى مايو ١٩٧١، أما مدير الجامعة الرابع الدكتور حسن بغدادى فقد كان وزيراً سابقاً بالفعل).

ومهما قيل عن تاريخ الدكتور محمد حلمى مراد بعد ذلك أو قبل ذلك، فمما لاشك فيه أن الأيام الحاسمة التى كُتب على أساسها الجزء الأكبر من تاريخه كله بعد ذلك، كانت هى هذه الشهور القلائل التى كان فيها فى

الوزارة منذ العشرين من مارس ١٩٦٨ وحتى العاشر من يوليو ١٩٦٩ حين أعلنت إقالته .

هذه الأيام التى قاربت الخمسمائة يوم كانت بعد ذلك منبعاً من المنابع العظيمة فى صياغة مواقف الحياة السياسية بين تيارات المعارضة وبين الرئيس السادات ، وقبل ذلك فى صياغة الهجوم على الرئيس عبدالناصر فى حكم الرئيس السادات وبعد هذا العهد ، وقبل هذين فى إثارة بعض الانتقاد الخفى ضد السادات نفسه قبل وفاته ، وبعد كل أولئك فى تنمية روح التاريخ الممتد فى الماضى عند البحث عن الجذور للمعارضة الجديدة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

فى القرار الجمهورى الصادر بتشكيل الوزارة ، كان هذا المعنى الذى نتحدث عنه من ألمعية الدكتور محمد حلمى مراد واضحاً فى أنه جاء مباشرة أول الثلاثة عشر فى الكشف ، وجاء وراءه بعد ذلك الآخرون ، وهؤلاء الآخرون منهم مَنْ سارت بهم أقدارهم بعد ذلك إلى مواقع رئاسة الوزارة نفسها كالدكتور عبدالعزيز حجازى بعد ٦ سنوات ، وهى فترة قصيرة للانتقال من موقع الوزير إلى موقع رئيس الوزراء (هذا إذا أتيح لكل وزير أن يكون رئيسا للوزراء) ، ولم يكن حجازى وحده الذى أتيح له أن يصعد إلى موقع أعلى ، فقد أتيح لأربعة من هؤلاء الوصول إلى موقع نائب رئيس الوزراء وقد كان أسبقهم هو محمد عبدالله مرزبان ثم الدكتور عبدالعزيز حجازى نفسه ، ثم أتيح هذا الموقع أيضاً للدكتور محد حافظ غانم ، كما أتيح للدكتور عبدالعزيز كامل (وهو الثالث عشر الذى دخل الوزارة يومها نائباً لوزير الأوقاف) . أما الذى سبق هؤلاء الخمسة جميعا إلى الموقع الأقوى ،

فقد كان ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية ، الذى سرعان ما قفز العمل السياسى به إلى مكانة نائب رئيس الجمهورية أو إلى درجة نائب رئيس الجمهورية ، باختياره فى أواخر أكتوبر سنة ثمان وستين (١٩٦٨) عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ومن الجدير بالذكر أن خلفه فى هذا المنصب قد صعد هو الآخر إلى مكانة رفيعة فى بداية عصر الرئيس السادات ، وهو حافظ بدوى ، الذى أصبح وزيراً للشئون الاجتماعية فى نهاية أكتوبر ١٩٦٨ ، ثم رئيساً لمجلس الأمة فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

هكذا يمكن لنا أن نفهم أن المراجعة الأخيرة للنخبة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر كانت ذات أثر كبير فى العهد التالى ، أى عهد الرئيس محمد أنور السادات .

وفى الحقيقة أن الفترة اللاحقة من سنة ١٩٦٨ قد شهدت - كما ذكرنا من قبل - أيضا بعث دم جديد فى مناصب المحافظين حيث اختير ١٢ محافظا جديداً ، كان من هؤلاء الاثنى عشر محافظاً الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى دخل الوزارة (١٩٧٣) ورأس الوزارة (١٩٨٢) .

وكان منهم أحمد سلطان إسماعيل الذى دخل الوزارة (١٩٧١) وبقى بها حتى (١٩٧٨) ، وكان نائباً لرئيس الوزارة (١٩٧٦ - ١٩٧٨) .

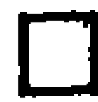
وكان منهم الدكتور محمد محب زكى الذى دخل الوزارة وزيراً للزراعة (١٩٧٣) .

وكذلك المستشار محمد فخرى عبدالنبى الذى عمل وزيراً للعدل

(١٩٧٣)، كما عمل مستشاراً لرئيس الجمهورية بعد ذلك، وشغل عدة مواقع مرموقة في الاتحاد الاشتراكي!

وكان منهم أيضاً اللواء صلاح مجاهد الذي كان مرشحاً في ١٥ مايو ١٩٧١ ليتولى منصب وزير الداخلية، وكانت كفته ترجح كفة السيد ممدوح سالم الذي تولى هذا المنصب فعلا، لولا أن صلاح مجاهد الذي كان محافظاً لدمياط كان قد حضر في هذه الأثناء اجتماعاً مع السيد ضياء الدين داود في دمياط! وهذه هي رواية محمد عبدالسلام الزيات أحد أقطاب حركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١، وقد أوردناها في كتابنا «مذكرات رجال القانون والقضاء: محاكمة ثورة يوليو».

ونستطيع أن ندرك أو نلاحظ أن هؤلاء كانوا فعلاً نتيجة اختيار دقيق أسفر عن دفع عناصر من جميع مجالات الخدمات من رجال الصف الثاني إلى الصف الأول.. وهي العقلية السائدة في عصر الثورة في اختيار المحافظين ليكون منهم بعد ذلك بعض الوزراء!



انتخابات الاتحاد الاشتراكي (١٩٦٨)

نأتي بعد هذا إلى آلية محددة كان لها أثر في إعادة ترتيب مواقع النخبة المصرية في عهد الثورة، وهي انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي في أكتوبر ١٩٦٨، والتي امتدت من القاعدة ـ كما كان يقال ـ وحتى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي.

وقد ظلت آثار عملية انتخابات هذه اللجنة التى جرت فى أكتوبر ١٩٦٨ عالقة بأذهان المرشحين ومشاعرهم غير الواعية فترة طويلة جداً، وباتت تؤثر على تصرفاتهم ونظرتهم لكثير من الأمور، والشاهد أن أبرز المؤيدين الحقيقيين لأنور السادات فى ١٥ مايو كانوا أبرز أولئك المظلومين أو الذين ظنوا أنفسهم مظلومين أو صوروها على أنها عانت من الظلم فى تلك الانتخابات!!

ولعل خير مثال يؤيد ما نذهب إليه هو ما نقرأه فى مذكرات كمذكرات المهندس سيد مرعى حول هذا الموضوع (وقد تعرضنا لهذا الموضوع فى الباب الثانى من كتابنا «مذكرات وزراء الثورة» المخصص لكتاب «أوراق سياسية»)، وهذه المرارة التى اجتاحته هو والمهندس عزيز صدقى وحسن عباس زكى من جراء نتيجة هذه الانتخابات.

على أن أنصار الجبهة الأخرى التى كان فى صالحها ما انتهت إليه هذه الانتخابات، يذهبون إلى صحتها ودقتها فى التعبير عن الواقع السياسى والشعبى، وفى مقدمة هؤلاء الأستاذ عبدالله إمام وغيره ممن يقولون صراحة إن ما يزعمه الآخرون ما هو إلا افتراء على الحقيقة، وتأليف من أساسه.

فإذا ما ابتعدنا عن جوهر الأشخاص الذين تدور حولهم الانتخابات، ونظرنا إلى الموضوع نظرة محايدة، لوجدنا مدلولات كثيرة لهذه الخطوة الذى ظل أثرها النفسى والمعنوى يمتد سنوات نتيجة توزيع أصوات لجنة من ١٥٠ عضواً فى أول مرة تجرى فيها مثل هذه الانتخابات كمقياس للتعبير عن مفاضلة (مجموعة من القيادات وليس القيادة الكبرى وحدها) بين رجال الصف الأول.

وقد كانت مجموعة رجال الرئيس الذى كان دائما بيده الأمر تتولى تقييم وترتيب القيادة المتاحة مع وضع اعتبار شديد وحاسم للبروتوكول، فلما آثر الرئيس عبدالناصر أن يترك هذا الأمر لطائفة من رجال الصف الثانى يعبرون عنه بطريقة أو بأخرى حين يختارون من بين مرشحين عدداً محدداً، أو فلما حدث أن تركه الرئيس وجدت طائفة من رجال الصف الثانى الفرصة لإظهار قدرتها على وضع الناس حسب ما يتراءى لهم .

فلما حدث هذا وظهرت النتائج على النحو الذى ظهرت به، بدأت ولا تزال التفسيرات التى تدل فى وضوح على معنى مهم، وهو المعنى الذى يستنتج منه المتأمل كيف كانت ديمقراطيتنا أو دكتاتوريتنا فى محنة، ومحنة صعبة جداً .

ولا يعنينا هنا أن نكرر لك عدد أصوات الذين فازوا بعضوية هذه اللجنة (وقد ذكرناها فى هذا الكتاب) بقدر ما يعنينا أن نثبت لك أصوات الذين لم يفوزوا لأنهم لم يحصلوا على نصف عدد الأصوات، أى ما يوازى ٧٥ صوتاً .

فقد حصل وكيلا مجلس الأمة كمال الحناوى، وعلى السيد علىّ على ٦٤ صوتا .

وتلاهم كمال رفعت وزير العمل وحصل على ٥٠ صوتاً .

إلى هنا انتهى عدد الذين استطاعوا الحصول على ثلث الأصوات، وقد بلغ هؤلاء أحد عشر مرشحاً فقط، ثمانية ناجحون وثلاثة عُدوا من بين الذين لم يسعدهم الحظ .

ثم يأتى الذين حصلوا على أقل من ثلث الأصوات :

حسن عباس زكى وزير الاقتصاد وقد حصل على ٣٧ صوتاً ، أى أقل من ربع إجمالى الأصوات بنصف صوت .

ثم الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مدير جامعة القاهرة وقد حصل على ٣٤ صوتاً .

ثم الوزيران التقليديان عزيز صدقى وسيد مرعى وقد حصلا على ٣٣ صوتاً فقط ، وقد لعب هذان الوزيران كما نعرف دورا كبيرا فى ١٥ مايو وبعد ١٥ مايو .

ثم أحمد فهيم رئيس اتحاد العمال وقد حصل على ٣٠ صوتاً .

ثم زعيم حزب التجمع فى عهدى الرئيسين السادات ومبارك وهو عضو مجلس القيادة الباقى فى الحياة السياسية وهو خالد محيى الدين وقد حصل على ٢٠ صوتاً .

وجاء بعد هذا رجلان لعبا دوراً كبيراً قبيل ١٥ مايو مباشرة وبعدها وهما الدكتوران : أحمد السيد درويش (١٤ صوتاً) ومصطفى أبوزيد فهمى (١٢ صوتاً) .

آخر مرحلة فى المراجعة

كانت بقية المراجعة تقتضى من الرئيس جمال عبدالناصر إعادة تسكين مساعديه البارزين فى مواقع محددة المسئولية ، وهكذا فإنه فى أبريل ١٩٧٠ أصدر قراراً بتعيين أربعة وزراء كانوا بمثابة مساعدين شخصيين أو

سكرتيرين له، ونحن لا نقصد التقليل من قيمتهم بذكر لفظ السكرتارية، خاصة أن بعضهم يعانى حساسية مفرطة من هذا اللفظ نتيجة أن بداياتهم المهنية الحقيقية كانت فيه، وهؤلاء الأربعة كانوا هم: سامى شرف، وحسن التهامى، وسعد الدين زايد، ومحمد حسنين هيكل.

ولم يقتصر الموقف يومها على هذا، وإنما تم تعيين مجموعة من كبار الموظفين فى رئاسة الجمهورية بدرجة وزير كانوا هم : محمد حافظ إسماعيل الذى عُين مديراً للمخابرات العامة، ومحمد حلمى السعيد الذى عُين رئيساً للمكتب الاقتصادى برئاسة الجمهورية ومحمد أحمد محمد سكرتير الرئيس. وقد أصبح هؤلاء الثلاثة وزراء وأعضاء فى مجلس الوزراء بالفعل فى أول فرصة تالية، مع أن هذه الفرصة كانت على عهد الرئيس السادات عند تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠.

وقد عُين معهم (فى أبريل ١٩٧٠) أيضاً أربعة آخرون بدرجة وزير هم : محمد عبد اللطيف الجيار، وعبد العزيز فريد، وحسن صبرى الخولى، وعبدالرحمن أبو العينين.

(٢٤)
كيف اختار الرئيس مبارك وزرائه
فى الفترات الرئاسية الثلاث الأول؟

من المهـم أن نفهم أن الرئيس مبارك يلجأ فى اختياره لرجاله إلى أساليب لم يلجأ إليها الرئيسان السابقان، ولم يكن فى بالهما أن يلجئا إليها وعندما نقرأ اختيارات مبارك بطريقة إحصائية، وعلى سبيل الحصر فسوف نستطيع أن ندرك عدة حقائق مهمة، فضلاً عن أساليب مبتكرة فى اختيا ر القيادات.

(١) من الأحزاب المعارضة

كان الدكتور يوسف والى واحداً من الذين وقعوا لحزب الوفد على تأسيسه فى الشهر العقارى، وإذا بالجماهير الوفدية تفاجأ باختياره وزيراً فى أول حكومة تمت فيها اختيارات جديدة فى عهد الرئيس مبارك، وهى وزارة فؤاد محيى الدين الأولى فى يناير ١٩٨٢، وقد انعكس هذا على جريدة الوفد التى بذلت جهدها لكى ترفع من شأن يوسف والى إلى أعلى مكانة، وهى الجريدة التى صرحت بأنه لا يتقاضى مرتبه، ولمحت من خلال العصفورة إلى كثير من الخصال الكريمة فى شخصية الوزير الجديد.

وكانت مقالات الدكتور إبراهيم عبده فى الصفحة الأخيرة من الوفد تنطق

على الدوام بالتسبيح بحمد يوسف والى ومقارنته بوزير آخر كان مثار الانتقاد المستمر عند الدكتور إبراهيم عبده في الصفحة الأخيرة (!!)

وعندما حدث فى إحدى المراحل جفاء بين يوسف والى والوفد، أراد بعض الوفديين أن يضغطوا على يوسف والى بانتمائه القديم، وربما بمحاولته الصعود عن طريق الوفد بعدما فشل فى الصعود من خلال هيئة التحرير وتنظيمات الثورة، ولكن يبدو أن فؤاد (باشا) سراج الدين نفسه كان هو الذى وقف ضد هذا الاتجاه، وذكّر أعضاء حزبه بفضل الرجل فى التوقيع فى الشهر العقارى وبأنه من غير المناسب لأخلاق الوفد أن يفعلوا ما كانوا ينوونه. . وهكذا بقى يوسف والى فى هدنة مع الوفد.

النموذج الثانى لاختيارات الرئيس مبارك من أحزاب المعارضة، هو الدكتور حلمى الحديدى، الذى كان قد وصل إلى عضوية مجلس الشعب نائباً عن حزب العمل الاشتراكى، وحين كان على مجلس الشعب أن يوفد وفداً للقاء الرئيس الجديد (المرشح وقتها للرئاسة) فى ١٩٨١، كان من حسن حظ حلمى الحديدى أن كان عضواً فى الوفد ولم يكن الرئيس مبارك يعرفه، وظهر هذا واضحاً أمام عدسات التليفزيون وأمام جماهير المشاهدين، وسأل الرئيس مبارك عن اسم هذا البرلمانى، وحدث تصاعد فى تقديم حلمى الحديدى لنفسه عند الرئيس حتى إنه أصبح بمثابة الممثل للتيار الناصرى، ولم يكن ما يسمى تجاوزاً بـ«التيار الناصرى» بحساباته المعقدة فى ذلك الوقت ليعارض مثل هذا الوجود .

وتكونت عند الجمهور السياسى فكرة أن حلمى الحديدى هو الذى قدم محمود شريف للرئيس ليعين كأمين للشباب فى الحزب الوطنى، وأصبح

حلمى الحديدى بمثابة الرجل الثانى فى أمانة الحزب الوطنى بعد يوسف والى ، ووصلت الأمور إلى أن أصبح هناك شبه تحالف بين حلمى الحديدى ورفعت المحجوب ، وهما ينتميان إلى نفس الدائرة الانتخابية الجديدة التى اقتطعت تفصيلاً من دائرة قديمة لم تكن بحاجة إلى الانقسام .

وفى ظل الانتخابات بنظام القوائم لم يستطع حلمى الحديدى اللحاق بقائمة الحزب الوطنى لمحافظة دمياط التى كانت تضم ثلاثة أقطاب هم : رفعت المحجوب نفسه ، ومحمد حسن الزيات ، وحسب الله الكفراوى ، لكنه مع هذا استطاع الوصول إلى موقع وزير الصحة فى حكومة على لطفى ، وأصبحت الشائعات عن صعوده تتنامى فى اتجاه أنه مرشح نائباً لرئيس الجمهورية(!!) ولكن سرعان ما انطفأ نجم حلمى الحديدى ، ترك الوزارة عند أول تعديل ، وفى الانتخابات التى تلت وفاة الدكتور المحجوب لم يستطع الحديدى الفوز بالمقعد البرلمانى رغم دخوله قضايا واستشكالات طويلة فى المحاكم على اختلاف درجاتها لتعديل نتيجة الانتخابات فى الدائرة التى خلت كان من المفترض أنها له بعد وفاة المحجوب .

(٢) من الرجال الثوانى فى وزارتهم

تكرر المثل الواضح على هذا أكثر مرة منذ تشكيل الوزارة الأولى لفؤاد محيى الدين ، كان الدكتور الجنزورى مدير معهد التخطيط القومى الذى أصبح وزيراً للتخطيط ، وصفوت الشريف كان رئيساً لاتحاد الإذاعة والتليفزيون فأصبح وزيراً للإعلام ، وحسن أبو باشا كان الشخص الأول فى

وزارة الداخلية بعد وزيرها النبوى إسماعيل فأصبح وزيرا للداخلية .

بعد ثلاثة شهور تكرر الأسلوب فاختير الشيخ إبراهيم الدسوقى أقدم وكلاء وزارة الأوقاف وزيراً للأوقاف .

وفى يوليو ١٩٨٤ تكرر هذا للمرة الخامسة والسادسة عند اختيار رئيس هيئة البترول عبدالهادى قنديل ليكون وزيراً للبترول، وعند اختيار أحمد رشدى ليكون وزيراً للداخلية، وفى مارس ١٩٨٥ تكرر هذا للمرة السابعة عند اختيار سلطان أبو على نائب رئيس هيئة الاستثمار والشخص الثانى بروتوكولياً فى وزارة الاقتصاد ليكون وزيراً للاقتصاد .

فى سبتمبر ١٩٨٥ تكرر هذا للمرة الثامنة، فأصبح منصور حسين نائب وزير التربية والتعليم وزيراً لهذه الوزارة، وفى مايو ١٩٩١ جاء حمدى البنبى بمثابة تطبيق لنفس القاعدة، وفى ١٩٩٦ حدث هذا مع ظافر البشرى نائب الجنزورى فى بنك الاستثمار القومى الذى أصبح وزير دولة للتخطيط ، وفى يوليو ١٩٩٧ كان محمود أبوزيد هو التطبيق قبل الأخير للقاعدة، ثم كان اللواء حبيب العادلى فى نوفمبر ١٩٩٧ بمثابة النموذج الأخير لهذه القاعدة .

(٣) من كبار التكنوقراطيين فى الوزارة حتى إن لم يمارسوا دور الرجل الثانى على وجه التحديد

ويرجع هذا إلى أن هذه الوزارات أصبحت مقسمة إلى هيئات خارج الديوان، حتى وإن وجدت داخل الديوان نفسه، لكن الهيئات تتمتع

باستقلال وظيفى فى درجاتها، وهكذا كان راغب دويدار رئيساً للمؤسسة العلاجية قبل أن يصبح وزيراً، ونفس الأمر مع بعض وزراء الرى المتعاقبين .

(٤) من الشخصيات البارزة فى مجال عمل الوزارة خارج ديوانها

النموذج الأبرز هو الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة، الذى اختير وزيرا للتعليم العالى .

كان النموذج الأول هو الشيخ جاد الحق الذى كان يشغل منصب المفتى تابعاً لوزارة العدل فاختير وزيراً للأوقاف ثم شيخاً للأزهر دون تقيد بمفهوم بيروقراطية نفوذ الوزارات .

النموذج الثانى عادل طاهر رئيس هيئة التنشيط السياحى الذى عين وزيراً للسياحة .

ومن النماذج الأخرى على مدى الوزارات المتعاقبة يأتى محمود محمد محمود الذى عين وزيراً للاقتصاد فى حكومة عاطف صدقى الثالثة (١٩٩٣) وكان رئيساً لبنك مصر الدولى.

يأتى أيضاً أقدم عمداء كليات التربية عبدالسلام عبدالغفار حين اختير وزيراً للتربية .

حدث هذا أيضاً مع عمرو موسى الذى كان أحد السفراء اللامعين .

(٥) بمشورة أو ترشيح الوزير السابق

من الطـ ـف أن الرئيس مبارك كان يؤثر دائماً بنفسه أو من خلال رئيس الوزراء أر ـسأل الوزراء السابقين ترشيح من يرونه قادراً على أن يخلفهم فى مواقعهم. وأبرز نموذج على ذلك هو اختيار وزير العدل السابق أحمد ممدوح عطية لخلفه الحالى المستشار فاروق سيف النصر.

على نفس النمط فإن عبدالسلام عبدالغفار جاء فى وزارة كمال حسن على بترشيح من مصطفى كمال حلمى عندما حدث الانفصال بين التعليم العالى التى استبقاها مصطفى كمال حلمى لنفسه، والتربية والتعلم التى تولاها عبدالسلام عبدالغفار.

(٦) من المحافظين الناجحين الذين ينتمون إلى مجال عمل الوزارة

حدث هذا فى عهد الرئيس مبارك لأول مرة فى حالة الدكتور محمد صبرى زكى محافظ أسوان الذى أصبح وزيراً للصحة. ثم حدث فى حالة يوسف صبرى أبو طالب محافظ شمال سيناء الذى اختير وزيراً للتنمية الشعبية، ثم فى حالته مرة ثانية وهو محافظ للقاهرة حين اختير وزيراً للدفاع، وفى حالة سعد مأمون حين اختير وزيراً للإدارة المحلية من منصب محافظ القاهرة، وهو ما حدث أيضاً مع الدكتور محمود شريف بنفس الترتيب.

وقد اختير ناجى شتلة فى نفس الوقت وهو محافظ لكفر الشيخ وزيراً للتموين، كما حدث هذا مع أحمد جويلى محافظ الإسماعيلية الذى اختير

وزيراً للتموين فى أغسطس ١٩٩٤.

وحدث أيضاً بصورة بارزة فى ثلاثة محافظين لأسيوط اختيروا كوزراء للداخلية على التوالى هم الألوية: زكى بدر، ومحمد عبدالحليم موسى، وحسن الألفى.

كذلك حدث نفس الشيء مع عصام راضى عبدالحميد محافظ دمياط الذى عين وزيراً للرى (١٩٨٤)، وهكذا تم اختيار المحافظين وزراء ١١ مرة فى عهد الرئيس مبارك.

(٧) رؤساء مجالس الإدارات

حدث هذا فى أربعة قطاعات هى: قطاع الصناعة بصفة خاصة، وفى قطاعات الإسكان والسياحة والاقتصاد كذلك.

فقد جاء ٨٠٪ من وزراء الصناعة جميعاً من رئاسات مجالس إدارة شركات كبيرة أو ناجحة:

جاء المهندس فؤاد أبو زغلة من رئاسة شركة الحديد والصلب.

وجاء خلفه الدكتور محمد السيد الغرورى من رئاسة شركة المحلة للغزل والنسيج.

وجاء المهندس محمد عبدالوهاب من رئاسة شركة النصر للسيارات.

وجاء المهندس سليمان رضا من رئاسة مجمع الومنيوم نجع حمادى.

في السياحة : جاء فؤاد سلطان من رئاسة بنك مصر إيران.

في الإسكان : جاء صلاح حسب الله من رئاسة مجلس إدارة شركة المقاولون العرب.

وفي قطاع الاقتصاد : جاءت نوال التطاوي من رئاسة بنك الاستثمار العربي، وجاء محمود محمد محمود من رئاسة بنك مصر الدولي.

(٨) من الحزب الوطني ولجانه المتخصصة

جاء الدكتور علي لطفي من رئاسة اللجنة الاقتصادية للحزب، وجاء إسماعيل سلام من رئاسة اللجنة الصحية، وجاء حلمي الحديدي من منصب الأمين العام المساعد للحزب، وجاء محمود شريف من منصب الأمين السابق للشباب (بعد مروره بمنصب المحافظ).

(٩) من الرجال الثواني في وزارة أخرى

حدث هذا في حالة ممدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات والرجل الثاني في وزارة الإعلام وقد أصبح وزيراً للسياحة.

وحدث هذا في حالة محيي الدين الغريب نائب رئيس هيئة الاستثمار والرجل الثاني في وزارة الاقتصاد وقد أصبح وزيراً للمالية.

(١٠) من نواب رؤساء الجامعات البارزين

لأن منصب رئيس الجامعة يعادل منصب الوزير (وكان حتى منتصف الثمانينيات يفوقه من حيث الثبات)، فإن الفرصة المتاحة أمام نواب رؤساء الجامعات لتولى منصب الوزير تكاد تتساوى مع فرص رؤساء الجامعات، وربما تفوقها، ومن هؤلاء يمكن لنا أن نذكر :

د. أحمد هيكل	نائب رئيس جامعة القاهرة (الثقافة)
د. أحمد فتحى سرور	نائب رئيس جامعة القاهرة (التعليم)
د. أحمد سلامة	نائب رئيس جامعة عين شمس (الحكم المحلى)
د. محمود حمدى زقزوق	نائب رئيس جامعة الأزهر (الأوقاف)

كذلك فإن ناجى شتلة نفسه كان نائباً لرئيس جامعة المنوفية (التموين).

أما من رؤساء الجامعات ومن يناظرهم فقد جاء :

مفيد شهاب	رئيس جامعة القاهرة (التعليم العالى)
عادل عز	رئيس أكاديمية السادات (البحث العلمى)

(١١) رجال رؤساء الوزارات أنفسهم

حدث هذا بصفة خاصة فى وزراء شئون مجلس الوزراء، ويمكن تعداد

هؤلاء على النحو التالى :

النموذج البارز هو طلعت حماد فى وزارة الجنزورى (وبالطبع ظافر البشرى)

عادل عبد الباقى فى وزارة فؤاد محيى الدين

كما حدث بصفة بارزة فى وزارة الدكتور عاطف صدقى

جلال أبو الدهب ، ومحمد الرزاز ، ويسرى مصطفى

وبالطبع قبل هذين أحمد فتحى سرور ، وأحمد سلامة .

(١٢) من البرلمان وقادة الحزب الوطنى

يأتى كمال الشاذلى كنموذج بارز ، ولكن يأتى قبله بالطبع كل من :

توفيق عبده إسماعيل ، ومصطفى السعيد فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية ، ويأتى أيضاً السيد على السيد ووليم نجيب سيفين فى وزارة الدكتور على لطفى ، وقد عمل وليم نجيب سيفين كوزير لشئون الهجرة ، وكذلك سلفه عدلى عبدالشهيد.

وجاء أمين الحزب الوطنى فى الإسكندرية الدكتور محمد زكى أبو عامر وزيراً للبرلمان .

(١٣) القيادات العمالية فى اتحاد العمال والبرلمان

حدث هذا فى حالة ثلاث قيادات عمالية رغم العشرة الطويلة التى قضاها سعد محمد أحمد، فجاء عاصم عبدالحق وأحمد العماوى وكلاهما رشح أو تولى منصب وكيل مجلس الشورى، كما جاء السيد على السيد وكيل مجلس الشعب.

(١٤) من القوات المسلحة فى مجال تخصصه

حدث هذا بنسبة أضعف كثيراً مما حدث فى عهد الرئيس عبد الناصر أو السادات، ولا تكاد هذه النسبة تقارن بما كان سائدا فى ذلك الوقت. والنموذج شبه الوحيد لهذا فى عهد الرئيس مبارك هو عندما اختير محسن صدقى وزيراً للإسكان لفترة قصيرة هى وزارة كمال حسن على.

(١٥) قدامى البيروقراطيين

كان عاطف صدقى بالذات مولعاً بالاستفادة منهم، هكذا استفاد من أحمد رضوان الأمين العام لمجلس الوزراء كوزير لشئون مجلس الوزراء، ومن فؤاد إسكندر كوزير للهجرة، ومن موريس مكرم الله وكيل أول الوزارة للتعاون الدولى.

(١٦) أساتذة جامعة شبان

يطلق مسمي الشبان الآن على ما يقارب الخمسين ، هكذا جاء محمد على محجوب وزيراً للأوقاف ، ومن قبله محمد الأحمدى أبو النور ، ومحمد إبراهيم سليمان للإسكان ، وإبراهيم فوزى للصناعة ، وزكى أبو عامر لشئون مجلسى الشعب والشورى ، ويوسف بطرس غالى ، من قبل هؤلاء اختير عميد تجارة عين شمس محمد فتحى محمد على وزيراً للتعليم العالى .

(١٧) أساتذة جامعة متقاعدون وعلى وشك التقاعد

* على عبدالفتاح عميد طب عين شمس السابق (الصحة)
* فينيس كامل جودة بالمركز القومى للبحوث (البحث العلمى)
* ماهر مهران من قدامى أساتذة النساء والتوليد (السكان)

(١٨) من حيث لا يحتسب أحد

وهو ما يفسر فى الأوساط الصحفية على أنه ترشيح من الأجهزة ، كما فى حالة فاروق حسنى الذى كان لا يزال موظفاً فى الدرجة الأولى .

(٢٥)
ملامح تكوين النخبة
الوزارية فى عهد الرئيس مبارك

على مدى الفترات الثلاث الأولى من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك تشكلت ٩ وزارات رأسها ستة من رؤساء الوزارات، كان أولهم هو الرئيس مبارك نفسه، الذى تولى هذا المنصب لمدة ثلاثة شهور فقط فى بداية حكمه، ولكنه آثر العدول عن هذا الوضع الانتقالى بسرعة ليكون هناك رئيس وزراء مسئول، وحتى فى الوزارة الأولى فى عهد الرئيس مبارك فقد تعمد الرئيس أن يسند إلى أحد نواب رؤساء الوزارة لقب ومسئولية النائب الأول لرئيس الوزراء لكى يتولى المسئولية فى وضوح تام أمام البرلمان والصحافة والشعب.

ويمكن لنا بمنتهى الوضوح أن نلاحظ أكثر من صورة من صور الثبات والاستقرار فى المناصب الوزارية فى عهد الرئيس مبارك :

ثبات حجم الوزارة : يدور عدد أعضاء مجلس الوزراء حول رقم (٣٢)، وهو العدد الحالى للوزارة القائمة مابين رئيس ونائب رئيس وأعضاء من الوزراء، ولم يلجأ الرئيس مبارك إلى الأخذ بتقليد نواب الوزير إلا مرة واحدة فى وزارة الداخلية. كذلك فقد تقلص مبدأ نواب رئيس مجلس الوزراء الذى كان معمولاً به فى عهدى الرئيسين السادات وعبدالناصر بكثرة

إلى أقصى حد من المعقولية .

منذ بداية الثورة وحتى نهاية عهد الرئيس عبدالناصر ، تولى المنصب الوزارى ١٣٦ وزيراً جديداً، عدا الذين أعيد استوزارهم وذلك بدون حسبان الوزراء السوريين .

ويرينا الجدول التالى مقارنة مهمة بين عدد الوزارات والفترات الزمنية التى استغرقتها كل مرحلة من مراحل الثورة :

	عدد الوزراء	الفترة الزمنية بالشهور
فترة الثورة فى ظل الحكم الملكى	٢٥	١١
رئاسة الرئيس محمد نجيب (يونيو ١٩٥٣ - نوفمبر ١٩٥٤)	١٨	١٧
المجلس يتولى المسئولية ما بين تنحية نجيب وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية (نوفمبر ١٩٥٤ - يونيو ١٩٥٦)	٢	٢٠

عهد الرئيس جمال عبدالناصر (يونيو ١٩٥٦ ـ سبتمبر ١٩٧٠)	٩١	١٧١
عهد الرئيس السادات (أكتوبر ١٩٧٠ ـ أكتوبر ١٩٨١)	١٦١	١٣٢
الفترات الثلاث الأولى من عهد الرئيس مبارك (أكتوبر ١٩٨١ ـ سبتمبر ١٩٩٩	٨٧	٢١٦

ولست مغرماً بحساب المعدلات لأنها فى هذه الحالة لا تعبر بدقة عن الظروف والتغيرات، وإن كانت تعطى مؤشراً لمعدلات الانضمام إلى نخبة أصحاب اللقب.

ولكن بوسع القارئ أن يكتشف المعدلات التالية:

الرئيس عبد الناصر	٠,٥٣	وزير / شهر
الرئيس السادات	١,٢	وزير / شهر
الرئيس مبارك	٠,٤	وزير / شهر

ولكن من المفارقات الطريفة أن أول وزراء عهد الرئيس محمد نجيب هو الرئيس جمال عبدالناصر، وأن أول وزراء عهد الرئيس عبدالناصر هو الدكتور عزيز صدقى، الذى خرج من الوزارة فى ١٩٦٤ ثم عاد إليها فى ١٩٦٧ ثم أصبح رئيساً للوزراء فى عهد الرئيس السادات، وأن أول وزراء عهد الرئيس السادات هو المهندس حلمى السعيد، الذى لم يلبث أن دخل المعتقل، أما أول وزراء عهد الرئيس مبارك فهو الشيخ جاد الحق على جاد الحق!!

ومع أن القيمة المهنية لوزراء عهد الرئيس السادات تفوق بمراحل كثيرة القيم المهنية لوزراء عهد الرئيس مبارك، إلا أن إنجاز وزراء عهد الرئيس مبارك يفوق على جميع المستويات إنجازات وزراء عهد الرئيس السادات باستثناءات قليلة:

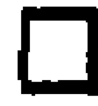
☐ على مدى عهد الرئيس مبارك ظلت الوزارة محتفظة باسمها وبكيانها وبأن لها رئيساً مسئولاً، وقد بدأ هذا الخط منذ عهد الرئيس السادات، ولكنه تأكد تماماً فى عهد الرئيس مبارك.

أما فى عهد الرئيس عبدالناصر فقد تغير اسم الوزارة أكثر من مرة إلى المجلس التنفيذى للإقليم المصرى، والحكومة المركزية ثم المجلس التنفيذى فى مقابل مجلس الرئاسة ثم العودة إلى الوزارة.

☐ قل إلى حد كبير استحداث الوزارات الجديدة فى عهد الرئيس مبارك باستثناءات يمكن القول بأنها كانت ضرورية لمواجهة ظروف موسمية كوزير الدولة للسكان فى الفترة التى شهدت الإعداد لعقد مؤتمر السكان العالمى فى

مصر، وبعدها ضُمت الوزارة إلى وزارة الصحة. وأخيراً تم استقلال البيئة بوزير دولة وذلك تمشياً مع الاتجاهات العالمية في الحالتين (البيئة والسكان)، وفيما عدا هذا فإن الاستقرار قاد إلى ضم الوزارات الجديدة إلى الوزارات الأم كالهجرة والمغتربين في الخارج، ومع هذا فإن الحلول الوسطى فرضت نفسها في استبقاء بعض الوزارات في مهام شكلية لفترات محدودة كوزير التنمية الريفية!

□ لكن العنصر الأكثر أهمية يتمثل في تركيز الاهتمام على مجالين مهمين للإصلاح الاجتماعي الاقتصادي، وهما التنمية الإدارية وسياسات الخصخصة، وحين بدأت عملية الخصخصة تولى رئيس الوزراء بنفسه مهمة وزير قطاع الأعمال ثم أسندت إلى وزير مخضرم، وفي آخر التعديلات تفرغ لها تماماً هذا الوزير المخضرم وهو الدكتور عاطف عبيد، أما التنمية الإدارية فقد تفرغ لها أيضاً وزير سياسي هو الدكتور محمد زكي أبو عامر.



وقد توفي رئيس الوزراء الأول الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين وهو في منصبه، بل في مكتبه، كما توفي رئيس الوزراء التالي له وهو الفريق أول كمال حسن علي بعد أن ترك المنصب بفترة، أما الدكتوران علي لطفي وعاطف صدقي فإنهما مازالا قريبين من مواقع المسئولية، وإن كان الدكتور عاطف صدقي أقرب حيث يتولى منصب المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة.

وحين نتأمل في الوزارة الحالية فسنجد أنها تضم طبقات من تعاقب

الوزراء، فقد تولى الدكتور الجنزوري رئاسة الوزارة في يناير ١٩٩٦، وأجرى لها تعديلاً في يوليو ١٩٩٧ بدا محدوداً في الأسماء ولكنه كان بالفعل غير محدود في المهام الوزارية . . وفي الوزارة القائمة الآن اثنان توليا الوزارة منذ عهد الرئيس السادات بلا انقطاع، الأول والأقدم هو المهندس سليمان متولي سليمان (منذ أكتوبر ١٩٧٨)، والثاني هو المهندس ماهر أباظة (منذ مايو ١٩٨٠)، ثم يأتي بعد هذين في الأقدمية رئيس الوزراء نفسه ونائب رئيس الوزراء الوحيد الدكتور يوسف والي وصفوت الشريف وزير الإعلام، وقد دخلوا أولى وزارات الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين في يناير ١٩٨٢.

من الوزراء الذين لم يدخلوا الوزارة إلا في عهد وزارة كمال حسن على لم يبق إلا الدكتور عاطف عبيد، على حين لم يبق من الوزراء الجدد في وزارة الدكتور على لطفي أي وزير، من الوزراء الذين لم يستوزروا إلا في عهد الدكتور عاطف صدقي على مدى وزاراته الثلاث بقي خمسة عشر منهم المشير طنطاوي والسفير عمرو موسى والمستشار فاروق سيف النصر وفاروق حسني ومحمود شريف وحسين كامل بهاء الدين وحمدي البنبي ويوسف بطرس غالي وكمال الشاذلي وممدوح البلتاجي وزكي أبو عامر ومحمد إبراهيم سليمان ومحمد الغمري وأحمد العماوي وأحمد جويلي، ومن الطريف أن هؤلاء جميعاً دخلوا وزارتي الدكتور عاطف صدقي الثانية والثالثة (١٩٨٧ و١٩٩٣)، أما الوزراء الجدد في وزارته الأولى (١٩٨٦) فلم يبق أحد منهم حتى الآن، على حين أن هناك أحد عشر وزيراً لم يدخلوا الوزارة إلا في عهد الدكتور الجنزوري سواء في بدايتها في يناير ١٩٩٦، أو في التعديل الذي أجرى لها في يوليو ١٩٩٧ وهم: محيي الدين الغريب

وظافر البشرى وطلعت حماد ومحمود حمدى زقزوق وسليمان رضا وإسماعيل سلام ومفيد شهاب ومحمود أبوزيد وميرفت التلاوى ونادية مكرم عبيد . هذا فضلاً عن وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى الذى دخل الوزارة بمفرده .

هناك بالطبع من وزراء الجنزورى وزيرة دخلت وخرجت بسرعة وهى الدكتورة نوال التطاوى .

تبعاً للترتيب التاريخى لدخول الوزارة لأول مرة فإننا نستطيع أن نرتب وزراء عهد مبارك على النحو الترتيبى التالى بادئين بالرئيس مبارك نفسه .

يحتل الرئيس محمد حسنى مبارك مكانة فريدة ونادرة بين كل أعضاء مجالس الوزراء فى عهد الثورة ، فهو الوحيد الذى تولى رئاسة الوزارة فقط من دون أن يتولى قبلها أى وزارة أو أن يجمع بينها وبين وزارات أخرى ، وعلى خلاف الرؤساء محمد نجيب وجمال عبدالناصر وأنور السادات فإن الرئيس حسنى مبارك لم يعهد إلى نفسه بتشكيل الوزارة أبداً ، كل ما فى الأمر أنه رأس الوزارة الأخيرة للرئيس السادات ، وقد شغل الرئيس مبارك هذا المنصب لأقل من ثلاثة شهور أسند بعدها رئاسة الوزراء إلى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى كان بمثابة الرجل الثانى فى الوزارة منذ مايو ١٩٨٠ .

وتأتى بعد هذا إلى ترتيب وزراء مبارك تبعاً لأقدميتهم فى تولى هذا المنصب :

□ **الترتيب الأول** : يحتل هذا الترتيب عشرة وزراء دخلوا الوزارة فى يناير ١٩٨٢ عند تشكيلها برئاسة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، ومن الطريف أن أولهم سرعان ما ترك الوزارة بعد شهرين ونصف شهر ليتولى مشيخة الأزهر وهو المغفور له الشيخ جاد الحق على جاد الحق، أما الباقون فمنهم ثلاثة لا يزالون فى الوزارة حتى يومنا هذا، وهم رئيس الوزراء كمال الجنزورى ونائب رئيس الوزراء يوسف والى وصفوت الشريف، أما الوزراء العشرة حسب ترتيب القائمة الصادرة بتشكيل الوزارة فقد كانوا المغفور له الشيخ جاد الحق على جاد الحق، والدكتور محمد صبرى زكى، ثم المستشار عادل عبدالباقى، ومحمد صفوت الشريف، والدكتور كمال الجنزورى، والمهندس فؤاد أبو زغلة، والمغفور له عادل طاهر، واللواء حسن أبو باشا، والدكتور فؤاد هاشم، والدكتور يوسف والى.

□ **الترتيب الحادى عشر** : يحتل هذا الترتيب وزير واحد هو الشيخ إبراهيم الدسوقى، الذى عُين فى ١٧ مارس ١٩٨٢ وزيراً للأوقاف خلفاً للشيخ جاد الحق الذى عُين شيخاً للأزهر.

□ **الترتيب الثانى عشر** : يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء دخلوا الوزارة الثانية للدكتور فؤاد محيى الدين فى أغسطس ١٩٨٢ وهم: اللواء يوسف صبرى أبو طالب، والدكتور وجيه شندى، والدكتور مصطفى السعيد، وتوفيق عبده إسماعيل.

□ **الترتيب السادس عشر** : يحتل هذا الترتيب ثلاثة وزراء عُينوا فى تعديل وزارى محدود فى مارس ١٩٨٣ (عقب صدور الأحكام فى قضية عصمت السادات) وهؤلاء هم: الفريق سعد مأمون، والدكتور محمد

ناجي شتلة، والمهندس محمد السيد الغروري.

☐ **الترتيب التاسع عشر** : يحتل هذا الترتيب ثمانية وزراء دخلوا الوزارة في وزارة كمال حسن على في يوليو ١٩٨٤، وقد عُين مع هؤلاء وزير الخارجية الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، ولكن أقدميته جاءت في أول الوزراء جميعاً بعد نائبي رئيس الوزراء مصطفى كمال حلمي وأبو غزالة مباشرة، نظراً لأنه كان قد تولى الوزارة في مطلع السبعينيات، وهؤلاء الوزراء الجدد هم : اللواء أحمد رشدي (الداخلية)، والمهندس عصام راضي عبدالحميد (الري)، والمهندس محمد عبدالوهاب (الصناعة)، والكيميائي عبدالهادي قنديل (البترول)، والدكتور عاطف عبيد (الدولة لشئون مجلس الوزراء)، والدكتور عبدالسلام عبدالغفار (التربية والتعليم)، والمهندس محسن عبدالفتاح صدقي (الإسكان)، والدكتور محمد الأحمدي أبو النور (الأوقاف).

☐ **الترتيب السابع والعشرون** : يحتل هذا الترتيب الدكتور سلطان أبو علي، الذي عُين في ٣١ مارس ١٩٨٥ وزيراً للاقتصاد خلفاً للدكتور مصطفى السعيد الذي استقال من منصبه

☐ **الترتيب الثامن والعشرون** : يحتل هذا الترتيب ثمانية وزراء هم الذين دخلوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور على لطفي في سبتمبر ١٩٨٥ وهؤلاء هم : الدكتور السيد على السيد (شئون مجلسي الشعب والشورى)، ومنصور إبراهيم حسين (التربية والتعليم)، والمهندس عبدالرحمن لبيب (الإسكان)، والدكتور أحمد هيكل (الثقافة)، والمهندس وليم نجيب سفين (شئون مجلسي الشعب والشورى)، والدكتور محمد

فتحى محمد على (التربية والتعليم)، وفؤاد عبداللطيف سلطان (السياحة)، والدكتور حلمى عبدالرازق الحديدى (الصحة).

□ **الترتيب السادس والثلاثون** : يحتل هذا الترتيب اللواء زكى بدر، الذى عُين وزيراً للداخلية خلفاً للواء أحمد رشدى الذى استقال عقب أحداث الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦.

□ **الترتيب السابع والثلاثون** : يحتل هذا الترتيب الدكتور عاطف صدقى، الذى عُين أول ما عُين رئيساً للوزراء فى نوفمبر ١٩٨٦، وهو واحد من ثلاثة فقط بدأوا مناصبهم الوزارية برئاسة مجلس الوزراء أما الآخران فهما الرئيسان محمد حسنى مبارك ومحمد نجيب.

□ **الترتيب الثامن والثلاثون** : يحتل هذا الترتيب عشرة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل الدكتور عاطف صدقى لها لأول مرة فى نوفمبر ١٩٨٦ وهم: المغفور له الدكتور محمد محمد جلال أبو الدهب، والدكتور عادل عبدالحميد عز، والدكتور محمد راغب دويدار، والدكتور يسرى مصطفى، والمغفور له الدكتور أحمد سلامة، والدكتور أحمد فتحى سرور، والدكتور محمد أحمد الرزاز، والدكتور محمد على محجوب، وعدلى عبدالشهيد بشاى، وعاصم عبدالحق على.

□ **الترتيب الثامن والأربعون** : يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل عاطف صدقى لوزارته الثانية فى أكتوبر ١٩٨٧ وهؤلاء هم: المستشار فاروق سيف النصر، والدكتور فؤاد إسكندر، والدكتور موريس مكرم الله، وفاروق حسنى.

وينبغى أن نشير هنا إلى أن الفريق يوسف صبرى أبو طالب قد عاد إلى دخول الوزارة لتولى منصب وزير الدفاع فى أبريل ١٩٨٩ .

□ **الترتيب الثانى والخمسون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد عبدالحليم موسى ، الذى عُين وزيراً للداخلية فى يناير ١٩٩٠ عقب استقالة اللواء زكى بدر .

□ **الترتيب الثالث والخمسون :** يحتل هذا الترتيب المستشار أحمد رضوان جمعة منصور ، الذى عُين وزيراً للدولة بمجلس الوزراء فى يونيو ١٩٩٠ .

□ **الترتيب الرابع والخمسون :** يحتل هذا الترتيب فى الواقع خمسة وزراء عُينوا فى ٢٠ مايو ١٩٩١ ، ولكن اثنين منهم عُينا بأقدمية خاصة ، فالفريق محمد حسين طنطاوى يسبق السيد صفوت الشريف فى الأقدمية والسفير عمرو موسى يليه ، وقد اتضح هذا لنا من ترتيب جلوس الوزراء ، ومن الترتيب فى قرار تشكيل الوزارة القادمة ، أما الثلاثة الآخرون فقد جاء ترتيبهم حسب الأقدمية الطبيعية ، وهؤلاء الخمسة هم : الفريق أول محمد حسين طنطاوى ، وعمرو موسى ، والدكتور محمود سيد أحمد شريف ، والدكتور حسين كامل بهاء الدين ، والدكتور حمدى البنبى .

□ **الترتيب التاسع و الخمسون :** يحتل هذا الترتيب وزيران عُينا فى ٢٢ أبريل ١٩٩٣ ، وهما اللواء حسن الألفى الذى عُين وزيراً للداخلية خلفاً للواء محمد عبدالحليم موسى ، والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة بمجلس الوزراء .

☐ **الترتيب الحادى والستون** : يحتل هذا الترتيب ثلاثة عشر (١٣) وزيرا عُينوا لأول مرة عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ ، وهو أكبر عدد من الوزراء الجدد فى مرة واحدة فى عهد الرئيس مبارك، وقد واكب هذا بداية الرئاسة الثالثة للرئيس، وهؤلاء هم: الدكتور ماهر أحمد مهران (السكان)، والمهندس محمد صلاح الدين حسب الله (الإسكان)، وكمال محمد الشاذلي (شئون مجلسى الشعب والشورى)، والدكتور ممدوح أحمد البلتاجى (السياحة)، ومحمود محمد محمود بيومى (الاقتصاد)، والدكتور محمد عبدالهادى راضي (الأشغال)، والدكتور علي عبدالفتاح المخزنجى (الصحة)، والدكتور محمد زكى أبو عامر (شئون مجلسى الشعب والشورى)، والدكتور إبراهيم فوزى (الصناعة)، والدكتور محمد إبراهيم سليمان (التعمير)، والدكتورة فينيس كامل جودة (البحث العلمي)، والدكتور محمد الغمراوى داود (الإنتاج الحربى)، وأحمد أحمد العماوى (القوى العاملة). ، وقد ترك خمسة منهم الوزارة فى أول تغيير وبقى ثمانية!!

☐ **الترتيب الرابع والسبعون** : يحتل هذا الترتيب الدكتور أحمد أحمد جويلى ، الذى عُين وزيراً للتموين فى أغسطس ١٩٩٤ ، وذلك بعد تدهور الحالة الصحية لوزير التموين الدكتور جلال أبو الدهب.

☐ **الترتيب الخامس والسبعون** : يحتل هذا الترتيب سبعة وزراء عُينوا لأول مرة عند تشكيل حكومة الدكتور كمال الجنزورى الأولى فى يناير ١٩٩٦ ، وهؤلاء هم: الدكتور محيى الدين الغريب (المالية)، وظافر سليم البشرى (الدولة للتخطيط)، والمستشار طلعت سيد أحمد حماد (الدولة

لشئون مجلس الوزراء)، والدكتور محمود حمدى زقزوق (الأوقاف)، والمهندس سليمان رضا سليمان (الصناعة)، والدكتور إسماعيل سلام (الصحة)، والدكتورة نوال التطاوى (الاقتصاد).

☐ **الترتيب الثانى والثمانون :** يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء عُينوا لأول مرة فى ٨ يوليو ١٩٩٧ ، وهم: الدكتور مفيد شهاب محمود شهاب، والدكتور محمود عبدالحليم أبوزيد، والسفيرة ميرفت مهنى التلاوى، ونادية رياض مكرم عبيد.

☐ **الترتيب السادس والثمانون :** ويحتل هذا الترتيب اللواء حبيب العادلى، الذى عُين وزيراً للداخلية فى خريف ١٩٩٧ بعد استقالة اللواء حسن الألفى غداة حادث الأقصر.

هكذا يمكن القول بأن عدد الوزراء الذين استوزرهم الرئيس مبارك على مدى فترات الرئاسة الثلاث الأولى بلغ ٨٦ وزيراً، لم يتولوا هذه المناصب قبل عهده، وبالإضافة إلى هؤلاء الوزراء الجديد فقد أعاد الرئيس مبارك استوزار مجموعة من الذين تولوا الوزارة من قبل: منهم اثنان فى نفس الوزارات، وواحد فى نفس القطاع، واثنان فى وزارات تخصصهما الأصلى، إذ كانا قد توليا وزارات مختلفة من قبل.

وقد حدثت عملية إعادة الاستوزار على النحو التالى

☐ فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى يناير ١٩٨٢ : اختير محمد عبدالفتاح إبراهيم نائباً لرئيس الوزراء، وكان قد عمل وزيراً للمالية (أبريل ١٩٧٤ ـ نوفمبر ١٩٧٤)، وللتأمينات (نوفمبر ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥).

كما اختير صلاح حامد وزيرا للمالية، وكان قد عمل وزيراً للمالية مابين نوفمبر ١٩٧٦ وأكتوبر ١٩٧٨.

☐ فى وزارة الدكتورفؤاد محيى الدين الثانية أغسطس ١٩٨٢ : اختير المستشار ممدوح عطية وزيراً للعدل، وكان قد عمل وزيراً للعدل مابين مايو ١٩٧٨ وأكتوبر ١٩٧٨ فى وزارة ممدوح سالم الأخيرة.

☐ فى وزارة كمال حسن على: اختير الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزيراً للخارجية، وكان قد شغل من قبل منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء فى أثناء وزارات الدكتور محمود فوزى (١٩٧٠ - ١٩٧٢).

☐ وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية: اختير الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيراً للدفاع، وكان قد شغل من قبل منصب وزير الدولة للتنمية الشعبية.. وهكذا.

ويمكن إضافة رئيس الوزراء الدكتور على لطفى إلى هؤلاء الخمسة، فقد كان قد ترك الحكومة منذ مايو ١٩٨٠ وعاد رئيساً للوزراء ١٩٨٥.

أسباب ودوافع التغيير

وسوف نلاحظ بوضوح أن الاستقرار كان بمثابة الظاهرة الأكثر شيوعاً فى ديناميكيات النخبة الحاكمة فى عهد الرئيس مبارك، وأن التغيير قد تم لأسباب طبيعية جداً وهى على سبيل المثال:

□ **الوفاة المفاجئة :** د. فؤاد محيى الدين، محمد عبدالحميد رضوان.

والوفاة المتوقعة : محمد عبدالهادى راضى.

والوفاة الإكلينيكية : محمد جلال أبو الذهب.

الخروج بسبب المرض: المستشار أحمد ممدوح عطية وزير العدل، وهو الذى رشح خلفه.

□ **الترفيع :** الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخاً للأزهر، والدكتور أحمد فتحى سرور رئيساً لمجلس الشعب، والدكتور بطرس غالى أميناً عاماً للأمم المتحدة، والدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد أميناً عاماً للجامعة العربية، والمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة مساعداً لرئيس الجمهورية.

□ **الاستقالات الملحة والضرورية :** فى هذا الصدد أبرز استقالة هى استقالة الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد، ثم استقالات وزراء الداخلية بسبب أحداث حادة: أحمد رشدى (الأمن المركزى) - زكى بدر (خطبة بنها) - محمد عبدالحليم موسى (المفاوضات مع جماعات العنف) - حسن الألفى (حادث الأقصر).

□ **طول البقاء فى المنصب الوزارى:** م. أحمد عز الدين هلال (١٩٨٤) الذى آثر الخلود إلى الراحة، د. مصطفى كمال حلمى (١٩٨٥) وبعد ذلك انتخب رئيساً لمجلس الشورى، د. آمال عثمان (١٩٩٧) وانتخبت بعد ذلك وكيلة لمجلس الشعب، المهندس حسب الله الكفراوى الذى آثر الخلود إلى الراحة (١٩٩٣)، ألبرت برسوم سلامة (١٩٨٥)، سعد محمد أحمد، جمال السيد إبراهيم، عصام راضى عبدالحميد، عبدالهادى قنديل.

□ **تغيير المجموعات الوزارية المتجانسة :** وقد أصبح هذا شبه تقليد فى الوزارات الاقتصادية ، وفى يناير ١٩٨٢ خرج الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد وحلت محله مجموعة من الوزراء سبق لهم تولى المنصب : محمد عبدالفتاح إبراهيم ، وصلاح حامد ، فى أغسطس ١٩٨٢ خرج محمد عبدالفتاح إبراهيم . . وعند تشكيل وزارة عاطف صدقى خرج صلاح حامد ، وسلطان أبو على .

□ **بسبب تداول أسماء الوزراء فى أحكام قضائية مست نزاهة الحكم :** كان هذا سبب بارز فى بداية عهد الرئيس حسنى مبارك حيث خرج المستشار حلمى عبدالآخر فى يناير ١٩٨٢ بسبب قضية رشاد عثمان ، وأحمد نوح ، وفؤاد أبوزغلة فى مارس ١٩٨٣ عقب إعلان الحكم فى قضية عصمت السادات ، على الرغم من عدم توجيه اتهامات محددة إلى هؤلاء الوزراء .

□ **الخروج لتولى منصب المحافظ :** حدث هذا فى مارس ١٩٨٣ حيث عُين وزير التنمية الشعبية يوسف صبرى أبو طالب محافظاً للقاهرة .

□ **الخروج بسبب عدم النجاح فى الصمود للاحتكاك بالصحافة :** توفيق عبده إسماعيل .

□ **الخروج السريع جداً وفى أقرب فرصة تغيير وزارى :**

□ فؤاد هاشم : فترة وزارة فؤاد محيى الدين الأولى فقط .

□ عادل طاهر : فترة وزارة فؤاد محيى الدين الأولى فقط .

□ د. محمد السيد الغرورى ، وسعد الدين مأمون : بقيا فترة قصيرة فى

نهاية وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية (من مارس ١٩٨٣ حتى يوليو ١٩٨٤).

☐ عبدالسلام عبدالغفار ومحسن صدقي : لم يمكثا إلا وزارة كمال حسن على.

☐ حلمى الحديدى، ومنصور حسين، وعبدالرحمن لبيب، ووليم نجيب سفين، ومحمد فتحى محمد على : فترة وزارة الدكتور على لطفى فقط. هذا فضلا عن الدكتور على لطفى نفسه.

☐ نوال التطاوى : من ١٩٩٦ـ١٩٩٧ فى وزارة الدكتور الجنزورى.

☐ ماهر مهران، على عبدالفتاح، وصلاح حسب الله، ومحمود بيومى، وإبراهيم فوزى عبدالواحد : دخل هؤلاء الخمسة وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة ٤ أكتوبر ١٩٩٣ وتركوا الوزارة عند تشكيل الدكتور الجنزورى للوزارة التالية فى يناير ١٩٩٦.

☐ سلطان أبو على : لم يبق إلا الجزء متمم لوزارة كمال حسن على ثم وزارة على لطفى فقط.

☐ عدلى عبدالشهيد : لم يبق إلا وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى فقط.

☐ موريس مكرم الله : لم يبق إلا وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فقط (ولكنها ٦ سنوات).

☐ فؤاد اسكندر : لم يبق إلا وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فقط (ولكنها ٦ سنوات).

(٢٦)
المحافظون فى الفترات الثلاث الأولى
من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك

على مدى الفترات الثلاث الأولى من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك تولى ٧٢ محافظا مناصب المحافظين ، وفى بداية فترة رئاسته الرابعة تم تعيين ١٦ محافظاً جديداً ، هذا بالاضافة الى ٢٦ محافظا كانوا موجودين فى الاصل وتم تغييرهم تباعا .

ونستطيع ان نحصر المحافظين الجدد فى عهد مبارك وبترتيب التعيين بحيث نتفهم مبدأ الاستقرار الذى حرص عليه الرئيس على النحو التالى

☐ **الأول** : يحتل هذا الترتيب اللواء أحمد شوقى المتينى ، وقد عُين فى مارس ١٩٨٢ وترك المنصب فى مارس ١٩٨٤ .

☐ **الثانى** : يحتل هذا الترتيب سبعة محافظين عُينوا فى مايو ١٩٨٢ .

☐ وقد عُين أحدهم وزيراً فى فبراير ١٩٨٦ : وهو اللواء زكى بدر .

☐ وعُين آخر رئيساً لجامعة المنيا فى سبتمبر ١٩٨٤ : الدكتور محمود كامل الريس .

● كان هذا الفصل قد نشر قبل حركة المحافظين الاخيرة وقد عدلت بيانات واحصاءات هذا الفصل بعد حركة المحافظين الأخيرة .

□ وتوفى ثالث وهو فى منصبه فى يونيو ١٩٨٦ : اللواء محمد فوزى معاذ.

□ وترك أربعة منهم المنصب فى التواريخ المذكورة بين الأقواس ● :

- اللواء بكير محمد بكير (يوليو ١٩٨٦).

- الدكتور عبدالحميد حسن (أكتوبر ١٩٨٧).

- على إبراهيم على (أبريل ١٩٨٩).

- المستشار محمد فكرى عبدالحميد (أبريل ١٩٩٣).

□ **التاسع** : يحتل هذا الترتيب اللواء محمد منير شاش، الذى عُين فى سبتمبر ١٩٨٣ وقد ظل يشغل منصبه باتصال حتى يناير ١٩٩٦.

□ **العاشر** : يحتل هذا الترتيب ثلاثة عُينوا لأول مرة فى مارس ١٩٨٣ :

□ أما الدكتور فاروق التلاوى فقد بقى فى منصبه حتى أصبح أقدم المحافظين، وقد تولى محافظات الوادى الجديد والفيوم والبحيرة، وقد ظل منصبه حتى أكتوبر ١٩٩٩.

□ أما الآخران فقد تركا المنصب فى التواريخ المذكورة بين الأقواس :

- اللواء مجدى سليمان (يونيو ١٩٨٦).

- المهندس نبيل حلاوة (مارس ١٩٩١).

وفيما بين ترتيب هؤلاء والترتيب التالى لهم أعيد تعيين اللواء سعد

● ستتبع هذه القاعدة فيما يلى من أسماء.

الشربينى محافظاً للدقهلية (فبراير ١٩٨٤) ليكون بذلك ثامن محافظ سابق منذ بدء نظام الإدارة المحلية يعاد تعيينه وقد بقى فى منصبه حتى أبريل ١٩٨٩.

□ **الثالث عشر :** يحتل هذا الترتيب اللواء قدرى عثمان بدر، وقد عُين فى مارس ١٩٨٤ وتوفى فى صيف ١٩٩١.

□ **الرابع عشر :** يحتل هذا الترتيب ثلاثة محافظين عُينوا لأول مرة فى أكتوبر ١٩٨٤ :

□ وقد عُين أحدهم وزيراً للتموين وهو الدكتور أحمد أحمد جويلى (أغسطس ١٩٩٤).

□ وبقى أحدهم محافظاً حتى يوليو ١٩٩٧ وهو المستشار السيد إسماعيل الجوسقى.

□ بينما ترك الثالث منصبه مبكراً (فى يونيو ١٩٨٦) وهو اللواء عبدالرحمن الفرماوى.

□ **السابع عشر :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد سامى خضير، وقد عُين محافظاً فى مارس ١٩٨٦ وترك منصبه فى مايو ١٩٩٢.

□ **الثامن عشر :** يحتل هذا الترتيب اثنان عُينا لأول مرة فى ١٠ يوليو ١٩٨٦ :

□ وقد عاد الأول فى أكتوبر ١٩٨٧ إلى ترتيبه القضائى، وهو المستشار هاشم قراعة.

□ بينما ترك الآخر المنصب في مايو ١٩٨٩، وهو اللواء أحمد تحسين شنن.

□ **العشرون** : يحتل هذا الترتيب أربعة محافظين عُينوا فى ١٣ يوليو ١٩٨٦، أى بعد المحافظين الثلاثة السابقين بثلاثة أيام فقط، وقد تركوا جميعاً المنصب فى التواريخ المذكورة بين الأقواس :

□ اللواء ممدوح سليم زكى (أكتوبر ١٩٨٧).

□ اللواء عبد التواب رشوان (أبريل ١٩٩٠).

□ الدكتور يحيى محمد حسن (أكتوبر ١٩٩١).

□ اللواء محمد نور الدين عفيفى (مايو ١٩٩٢).

□ **الرابع والعشرون** : يحتل هذا الترتيب ستة محافظين عُينوا فى أكتوبر ١٩٨٧ :

□ وقد عُين اثنان منهم وزيرين :

- اللواء محمد عبدالحليم موسى وزيراً للداخلية (يناير ١٩٩٠).

- الدكتور محمود شريف وزيراً للإدارة المحلية (مايو ١٩٩١).

□ ولا يزال أحدهم محافظاً : وهو الدكتور عبد الرحيم شحاتة. وقد أصبح أقدم المحافظين الآن، وقد تولى محافظات الفيوم ثم الجيزة فالقاهرة.

بينما ترك اثنان منهم المنصب فى يناير ١٩٩٦ هما :

- الدكتور محمد عادل إلهامى، وقد تولى محافظتى البحيرة فالقليوبية.

- الدكتور عبدالوهاب سيد أحمد، وقد تولى محافظتى القليوبية فالشرقية.

☐ أما السادس فقد ترك منصبه مبكراً منذ مارس ١٩٩١ :

وهو اللواء محمد حسين مدين.

☐ **الثلاثون :** يحتل هذا الترتيب أربعة محافظين عُينوا فى أبريل ١٩٨٩ :

☐ وقد عُين أحدهم وزيرا فى أبريل ١٩٩٣ وهو اللواء حسن الألفى.

☐ وقد بقى المستشار عبد الفتاح غلوش حتى يوليو ١٩٩٧ وتولى بنى سويف والقليوبية.

كما بقى المستشار عبد الرحيم نافع محافظاً حتى يناير ١٩٩٦ وتولى قنا ثم دمياط.

☐ بينما ترك الرابع المنصب فى أبريل ١٩٩٣ وهو اللواء كمال حسن منصور (مرسى مطروح).

☐ **الرابع والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب اللواء ممدوح برعى، وقد عُين محافظاً فى يناير ١٩٩٠ وترك المنصب فى مارس ١٩٩١.

☐ **الخامس والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب اللواء عبدالحميد بدوى الذى عُين محافظاً للمنيا فى أبريل ١٩٩٠ وبقى حتى يناير ١٩٩٦.

☐ **السادس والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب اللواء عبدالمنعم سعيد، وقد عُين محافظاً فى مايو ١٩٩٠ وتولى أربع محافظات هى : السويس، وجنوب سيناء، والبحر الأحمر، ومرسى مطروح، وبقى محافظا حتى يوليو ١٩٩٧ .

☐ **السابع والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب أربعة محافظين عُينوا فى مارس ١٩٩١ :

☐ وقد بقى اثنان منهم محافظين حتى نهاية فترة الرئيس مبارك الثالثة وهما :

- المستشار ماهر الجندى، وقد تولى كفر الشيخ ثم الغربية ثم الجيزة .
- اللواء محمد حسن طنطاوى، وقد تولى سوهاج ثم الفيوم .

ولكنهما تركا المنصب مع حركة المحافظين التى تمت فى ١٩٩٩ .

☐ وترك آخران المنصب فى التاريخين المذكورين بين الأقواس :

- المستشار محمود بهى الدين عبدالله (مايو ١٩٩٢) .
- اللواء مصطفى كامل (مارس ١٩٩٣) .

☐ **الحادى والأربعون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد صلاح مصباح، وقد عُين محافظاً فى مايو ١٩٩١ ، وقد عمل فترة قصيرة محافظاً للبحر الأحمر ثم محافظا لأسوان، وقد بقى فى منصبه حتى نهاية فترة الرئيس مبارك الثالثة.

□ **الثانى والأربعون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد سميح السعيد ، الذى عُين محافظاً للسويس فى أغسطس ١٩٩١ ثم نقل محافظاً لأسيوط فى أبريل ١٩٩٣ ، وقد توفى فى منصبه فى نهاية ١٩٩٥ .

□ **الثالث والأربعون :** يحتل هذا الترتيب السيد محمد صبرى القاضى ، الذى عُين فى أكتوبر ١٩٩١ ، وتولى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف وترك منصبه فى يوليو ١٩٩٧ .

□ **الرابع والأربعون :** يحتل هذا الترتيب ثلاثة محافظين عُينوا لأول مرة فى مايو ١٩٩٢ :

وقد بقى اللواء يحيى البهنساوى محافظاً حتى يوليو ١٩٩٧ وتولى قنا ثم السويس .

أما المستشار صلاح عطية فقد عمل محافظاً للبحيرة حتى ترك منصبه فى ١٩٩٦ .

□ بينما ترك اللواء جميل أبو الدهب منصبه فى أبريل ١٩٩٣ .

□ **السابع والأربعون :** يحتل هذا الترتيب ستة محافظين عُينوا فى أبريل ١٩٩٣ ، وبقى منهم ثلاثة حتى الآن وهم :

- اللواء مصطفى إبراهيم صادق وقد عمل محافظاً للسويس ثم بورسعيد .

- اللواء فخر الدين خالد عبده وقد عمل محافظاً لبورسعيد ثم الدقهلية .

- المستشار عدلى عبدالشكور حسين و قد عمل محافظا للمنوفية .

أما الثلاثة الآخرون فقد تركوا مناصبهم تباعاً، وقد بقى كل من الفريق محمد زاهر عبدالرحمن واللواء محمد عزت السيد حتى يوليو ١٩٩٧ ، وتولى الأول محافظتى مطروح والبحر الأحمر، بينما تولى الثانى محافظة الوادى الجديد، أما اللواء إبراهيم الشيخ فقد عمل محافظاً للدقهلية حتى ١٩٩٦ فقط .

□ **الثالث والخمسون :** يحتل هذا الترتيب اللواء ممدوح الزهيرى، الذى عُين فى أكتوبر ١٩٩٣ ولايزال يشغل منصبه .

□ **الرابع والخمسون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد عبدالسلام المحجوب، الذى عُين فى أغسطس ١٩٩٤ محافظاً للإسماعيلية حتى يوليو ١٩٩٧ حيث عين محافظا للإسكندرية .

□ **الخامس والخمسون :** يحتل هذا الترتيب ثمانية محافظين عُينوا فى يناير ١٩٩٦ بعد تشكيل وزارة الدكتور كمال الجنزورى، وقد ترك اثنان منصبيهما فى يوليو ١٩٩٦ ، وهما اللواء منصور عيسوى الذى عمل محافظاً للمنيا، واللواء محمد أحمد دسوقى غاياتى الذى عمل محافظاً لشمال سيناء ، ثم ترك أربعة آخرون مناصبهم فى أكتوبر ١٩٩٩ وهم الدكتور محمد رجائى الطحلاوى (أسيوط)، والدكتور حسين رمزى كاظم (الشرقية)، ، والمستشار أحمد عبدالعزيز سلطان (دمياط)، واللواء صفوت شاكر (قنا)، ولايزال اثنان منهما يعملان كمحافظين أما الأول فهو المستشار محمود أبو الليل راشد وقد عين محافظاً لكفر الشيخ ونقل محافظا للجيزة ، وأما الثانى فهو اللواء أحمد عبد العزيز بكر الذى لايزال محافظا لسوهاج منذ تعيينه فى ذلك الوقت .

□ **الثالث والستون** : يحتل هذا الترتيب عشرة محافظين عُينوا فى يوليو ١٩٩٧ وهم : المستشار أحمد صبرى البيلى (القليوبية)، الدكتور أحمد عبدالغفار (الغربية)، المهندس سعيد النجار (بنى سويف)، اللواء عبد العزيز سلامة (الإسماعيلية)، اللواء مصطفى عبد القادر (المنيا)، اللواء على حفظى (شمال سيناء)، اللواء عثمان شاهين (الوادى الجديد)، اللواء سعد أبوريدة (البحر الأحمر)، اللواء كمال عامر (مطروح)، اللواء مصطفى عفيفى (جنوب سيناء).

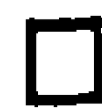
□ **الثالث والسبعون** : يحتل هذا الترتيب ١٦ محافظاً عينوا لأول مرة فى نوفمبر ١٩٩٩ فى بداية الفترة الرابعة من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك، وهو أكبر عدد من المحافظين عُين فى حركة واحدة منذ بدء نظام الإدارة المحلية، وهؤلاء هم :

اللواء محمد سلمى سليم الذى عين محافظا	للوادى الجديد
اللواء مصطفى كامل	لبورسعيد
اللواء فؤاد سعد الدين	للإسماعيلية
المهندس أحمد الليثى	للبحيرة
المستشار حسين مصطفى حسين	لكفر الشيخ
فتحى السيد سعد	للغربية
المهندس عماد الدين أبو العلا	للشرقية

اللواء أحمد عبد الحميد	لشمال سيناء
اللواء أحمد همام	لأسيوط
اللواء حسن حميدة	للمنيا
اللواء سمير يوسف	لمطروح
اللواء محمد سيف الدين جلال	للسويس
الدكتور عبدالعظيم مرسى وزير	لدمياط
اللواء محمد مصطفى الشناوى	للدقهلية
الدكتور سمير الخولى	للفيوم
اللواء عادل لبيب	لقنا

كما عين فى هذه الحركة اللواء محمود خلف رئيساً للمجلس الأعلى لمدينة الأقصر.

وبهذا وصل عدد المحافظين الجدد فى عهد الرئيس مبارك إلى ٨٨ محافظاً [فى مقابل ٩٩ وزيراً] ولكن التغيير امتد بطريقة أكثر كثافة إلى التنقلات بين المحافظين فى المحافظات المختلفة وهو موضوع دراسة أخرى.



ويمكن حصر حركات المحافظين فى عهد الرئيس مبارك على النحو التالى :

□ في ٣٠ مارس ١٩٨٢ عُين أحمد شوقي المتيني محافظاً لأسوان (خلفاً للدكتور صبري زكي الذي عُين وزيراً للصحة في يناير ١٩٨٢).

□ وفي ١٧ مايو ١٩٨٢ صدرت حركة تضمنت تعيين ٧ محافظين جدد، ونقل اثنين وبهذا فقد ترك المنصب سبعة محافظين قدامى.

□ وفي ٢ سبتمبر ١٩٨٢ عُين اللواء منير شاش محافظاً لشمال سيناء (خلفاً للواء يوسف صبري أبو طالب الذي اختير وزيراً للدولة للتنمية الشعبية في تعديل وزاري محدود).

□ وفي ١٥ مارس ١٩٨٣ وعقب تشكيل حكومة د. فؤاد محيي الدين الثانية عُين اللواء يوسف صبري أبو طالب وزير الدولة للتنمية الشعبية محافظاً للقاهرة (خلفاً لسعد مأمون الذي عُين وزيراً للحكم المحلي) كما عين المهندس نبيل حلاوة محافظاً لكفر الشيخ (خلفاً لناجي شتلة الذي عُين وزيراً للتموين)

وعين محافظان جديدان آخران. وبهذا ترك المنصب محافظان فقط بالإضافة إلى المحافظين اللذين توليا الوزارة.

□ وفي ٢١ فبراير ١٩٨٤ عُين اللواء سعد الشربيني محافظاً للدقهلية (خلفاً للمهندس توفيق كرارة)

□ وفي ٢٠ مارس ١٩٨٤ عُين اللواء قدري عثمان بدر محافظاً لأسوان (خلفاً للواء أحمد شوقي المتيني)

□ وفي ٥ أكتوبر ١٩٨٤ عُين ثلاثة محافظين جدد لدمياط وبني سويف

وبورسعيد ، وكان محافظ دمياط قد اختير وزيراً للرى فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤)، كما كان محافظ بنى سويف قد عين رئيساً لجامعة المنيا، كما كان محافظ بورسعيد السيد سرحان قد استقال من منصبه (منذ مايو ١٩٨٤) ليخوض الانتخابات البرلمانية عن دائرة بورسعيد.

□ وفى ٨ مارس ١٩٨٦ عُين محافظ لأسيوط (خلفاً للواء زكى بدر الذى عُين وزيراً للداخلية)

□ وفى ١٠ يوليو ١٩٨٦ عُين محافظان جديدان ونقل محافظ إلى محافظة أخرى، وبهذا ترك المنصب محافظ قديم هو اللواء بكير محمد بكير، أما محافظ الإسكندرية السابق اللواء محمد فوزى معاذ فقد انتقل إلى رحمة الله فى يونيو ١٩٨٦ وهو يشغل منصبه.

□ وفى ١٣ يوليو ١٩٨٦ نقل محافظ وعين أربعة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب أربعة محافظين قدامى.

□ وفى أكتوبر ١٩٨٧ وعقب تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فى بدء الدورة الثانية لرئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك نقل محافظ وعين ستة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب ستة محافظين قدامى.

□ فى أبريل ١٩٨٩ نُقل محافظ الشرقية محافظاً للقاهرة (خلفاً لمحافظها الذى عين وزيراً للدفاع) ، ثم نُقل محافظان آخران وعين أربعة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب ثلاثة محافظين قدامى بالإضافة إلى محافظ القاهرة الذى أصبح وزيراً للدفاع.

□ وفى مايو ١٩٨٩ عُين محافظ للسويس (خلفا لمحافظها السابق).

□ وفى يناير ١٩٩٠ نقل محافظ سوهاج محافظاً لأسيوط عقب اختيار محافظها وزيراً للداخلية وعين محافظ جديد لسوهاج.

□ وفى أبريل ١٩٩٠ عُين محافظ للمنيا بديلاً عن محافظها السابق.

□ وفى مارس ١٩٩١ عين أربعة محافظين جدد ونقل محافظ دمياط محافظاً للإسماعيلية خلفا لمحافظها الذى عين رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، وبهذا فقد ترك المنصب ثلاثة محافظين قدامى.

□ وفى مايو ١٩٩١ أجرى تعديل وزارى لحكومة الدكتور عاطف صدقى الثانية وقد اختير محافظ القاهرة وزيراً للإدارة المحلية، ونقل محافظ الجيزة محافظاً للقاهرة، كما نقل محافظ البحر الأحمر محافظاً للجيزة وعين محافظ جديد للبحر الأحمر.

□ وفى ١٩ أغسطس ١٩٩١ أجريت حركة تنقلات واسعة بين المحافظين وكانت أكبر حركة تنقلات فى تاريخ الإدارة المحلية حيث تم تبديل مواقع ثمانية محافظين وتم تعيين محافظ واحد جديد، وفى هذه الحركة لم يترك أحد من المحافظين منصبه رغم تعيين محافظ جديد، ذلك أن قدرى عثمان بدر كان قد توفى فى أثناء توليه المنصب.

□ وفى أكتوبر ١٩٩١ عُين محافظ كفر الشيخ محافظاً للغربية، وعين محافظ جديد لكفر الشيخ (وذلك عقب تنحية الدكتور يحيى محمد حسن محافظ الغربية عن منصبه).

- وفى مايو ١٩٩٢ نقل محافظ وعين ثلاثة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب ثلاثة محافظين

- وفى ٢١ أبريل ١٩٩٣ وعقب تعيين محافظ أسيوط وزيراً للداخلية صدر قرار رئيس الجمهورية بنقل ثلاثة محافظين وبتعيين ستة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب خمسة محافظين قدامى .

- وفى أكتوبر ١٩٩٣ نقل محافظ جنوب سيناء للبحر الأحمر وعين محافظ جديد لجنوب سيناء وبهذا ترك المنصب محافظ واحد .

- وفى أغسطس ١٩٩٤ صدر قرار بتعيين محافظ للإسماعيلية(خلفاً للدكتور أحمد جويلى الذى اختير وزيراً للتموين) .

- وفى يناير ١٩٩٦ وعقب تشكيل وزارة الدكتور كمال الجنزورى تم نقل تسعة محافظين إلى محافظات أخرى ، وتم تعيين ثمانية محافظين جدد ، وبذلك ترك المنصب سبعة محافظين قدامى بالإضافة إلى محافظ أسيوط الذى كان قد فى وهو يشغل منصبه .

- وفى يوليو ١٩٩٧ وعقب إجراء تعديل وزارى فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى ، تم نقل أربعة محافظين إلى محافظات أخرى وتم تعيين عشرة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب عشرة محافظين .

- وفى نوفمبر ١٩٩٩ وفى بداية الفترة الرئاسية الرابعة للرئيس محمد حسنى مبارك وبعد أن عين محافظ المنيا وزيراً للتنمية المحلية فى أكتوبر ١٩٩٩ ، تم نقل ستة محافظين إلى محافظات أخرى وتعيين ستة عشر محافظاً جديدا ، وبهذا ترك المنصب خمسة عشر محافظا .

(٢٧)
رئاسة البرلمان فى عهد الثورة

رؤساء مجالس الأمة والشعب

□ تولى رئاسة مجلس الأمة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثلاثة فقط هم :

عبد اللطيف البغدادى

محمد أنور السادات

د . محمد لبيب شقير

□ وتولى رئاسة مجلس الأمة (الشعب) فى عهد الرئيس السادات أربعة هم:

د . محمد لبيب شقير

حافظ بدوى

سيد مرعى

د . صوفى أبو طالب

☐ أما رؤساء مجالس الشعب فى عهد الرئيس مبارك فأربعة هم :

الدكتور صوفى أبو طالب حتى ١٩٨٣

الدكتور محمد كامل ليلة حتى ١٩٨٤

الدكتور رفعت المحجوب حتى ١٩٩٠

الدكتور أحمد فتحي سرور حتى الآن

رؤساء مجالس الشورى

☐ أما رؤساء مجالس الشورى الذى أنشئ فى نهاية عهد الرئيس السادات فهم ثلاثة :

الدكتور محمد صبحى عبدالحكيم منذ انشائه حتى ١٩٨٦

الدكتور على لطفى حتى ١٩٨٩

الدكتور مصطفى كمال حلمى حتى الآن .

(٢٨)
من هو شيخ الأزهر القادم ؟

شيخ الأزهر القادم سيحتل ترتيب الثالث والأربعين بين شيوخ الأزهر . . فمن هو؟ .

الإجابة ربما تكون سهلة جدا لأن المشايخ الثلاثة السابقين : عبد الحليم محمود ومحمد عبد الرحمن بيصار وجاد الحق ، كانوا يشغلون منصب وزير الأوقاف قبل اختيارهم لمشيخة الأزهر . . حتى ولو لمدة قصيرة . والشيخ جاد الحق نفسه عمل وزيرا للأوقاف لمدة تقل عن خمسة وثمانين يوما حين اختير شيخا للأزهر في مارس ١٩٨٢ . . وهي نفس المدة التي قضاها الآن الدكتور حمدي زقزوق في منصب وزير الأوقاف . . هل هي مجرد مصادفة؟

على كل حال فإن الدكتور بيصار عمل وزيرا للأوقاف لأقل من ١٢٠ يوما قبل أن يختار شيخا للأزهر . ولكن الدكتور محمد سيد طنطاوي يتمتع بعلاقات أوثق بمؤسسة الرئاسة وبمراكز صناعة القرار في مصر ، فضلا عن

● نشر هذا المقال عقب وفاة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق وقبل اختيار الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخا للأزهر .

أنه يرتدى الزى الأزهرى ويشغل منصب المفتى منذ عام ١٩٨٦ ، أى أنه قارب عشر سنوات فى هذا الكرسى . . ولكن الأقدار لعبت لعبة غريبة جدا . ففى يوم وفاة شيخ الأزهر (الجمعة) صدر «الأهرام المسائى» وبه حديث مطول مع المفتى يقول فيه إنه هو الوحيد صاحب الرأى الملزم فى الحلال والحرام(!!!) فهل سيتنازل المفتى عن هذا الحق ليكون شيخا للأزهر، ويفقد الرأى الملزم!!

هل حدث أن صعد المفتى إلى مشيخة الأزهر مباشرة فى عهد الثورة ، هناك سابقة تعيين المفتى حسن مأمون الذى عين شيخا للأزهر فى عام ١٩٦٤ وكان مفتيا للجمهورية منذ عام ١٩٥٥ . وفيما قبل الثورة جاء الشيخ عبد المجيد سليم من الإفتاء إلى مشيخة الأزهر ، لكنه قال قولته المشهورة : تقتير هنا وإسراف هناك .

الإجابة السهلة ليست دائما هى الإجابة الصائبة ، وخصوصا أن الرئيس محمد حسنى مبارك يتمتع بخطوط اتصال واسعة ، وبمعلومات غزيرة عن كافة الشخصيات الأزهرية والدينية ، فضلا عن علاقاته الشخصية والأسرية بكثير من كبار العلماء .

وفى مقدمة الشخصيات المرشحة بالطبع لتولى المنصب الرفيع أبرز وزراء الأوقاف السابقين وهو الشيخ الشعراوى ، وهو ألمع العلماء الأزهريين على قيد الحياة الآن . صحيح أنه لم يحصل على شهادة الدكتوراه كالوزير والمفتى ، لكنه يتمتع بحضور متواصل ، كما أنه نال جائزة الدولة التقديرية ، وهى أرفع جائزة مصرية ، فضلا عن أنه الوحيد الباقى الآن على قيد الحياة من الأقطاب الثلاثة الذين هنأوا الرئيس يوم سلامته من حادث أديس أبابا .

يلى الشيخ الشعراوى فى الأقدمية كوزير سابق للأوقاف (١٩٧٦ - ١٩٧٨) الشيخ إبراهيم الدسوقى مرعى، الذى عمل وزيرا للأوقاف (١٩٨٢ - ١٩٨٤)، والدكتور الأحمدى أبو النور (١٩٨٤ - ١٩٨٦) وكلاهما يتمتع بسمعة علمية ودينية رفيعة، فضلا عن مكانتهما بين الأزهريين سواء فى مجال الدعوة (الأوقاف) أو التدريس (جامعة الأزهر).

بالإضافة إلى العلماء الثلاثة هناك وزراء أوقاف سابقون كالدكتور محجوب (١٩٨٧ - ١٩٩٦)، وهو أستاذ مساعد فى كلية الحقوق جامعة عين شمس، لكنه درس فى كلية الشريعة، وهناك من رجال الثورة شخصيتان مهمتان: نائب الرئيس حسين الشافعى الذى عمل وزيرا للأوقاف أكثر من مرة، وأحمد طعيمة الذى تولاها بعد الباقورى (عام ١٩٥٩)، وهناك أيضا نائب وزير أوقاف.. هو الدكتور أحمد خليفة!!.

وبالطبع فإن المنصب ليس حكرا على الذين يشغلون الآن مناصب رفيعة فى الحكومة المصرية.. وهناك بالطبع احتمال الرجوع بالزمان خطوة أو خطوتين للإفادة من الكفاءات الرفيعة التى تولت مناصب أزهرية ودينية رفيعة، وخصوصا إذا كانت ذات وزن إسلامى كبير.

هناك الشيخ محمد خاطر الذى كان يتولى منصب الإفتاء قبل الشيخ جاد الحق نفسه وطيلة السبعينيات تقريبا.. وهو على علاقة قديمة بالرئيس مبارك منذ كان قاضيا فى محكمة شبين الكوم، كما أنه عضو فى مجمع البحوث الإسلامية.

هناك أيضا رؤساء جامعة الأزهر السابقين الذين أحيلوا إلى التقاعد وهم

فى قمة عطائهم فى الخامسة والستين . . أبرز هؤلاء هو الدكتور محمد السعدى فرهود، وهو يمثل قمة علمية وقدرة إدارية بارزة، فضلا عن التزامه الشديدة، وهو قد عمل أيضا وكيلا للجامع الأزهر فى أول عهد الشيخ جاد الحق وقبل أن يُختار رئيسا لجامعة الأزهر (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧)، كما أنه عضو فى مجمع البحوث الإسلامية، وهو من الأزهريين القلائل الذين نالوا جائزة الدولة التقديرية كالشعراوى والغزالى وأحمد عمر هاشم. وهناك الرئيس الأسبق للجامعة الدكتور عوض الله حجازى (٨٢ عاما)، وهو الآن عضو فى مجلس الجامعة، كما أنه عضو فى مجمع البحوث الإسلامية.

هذا بالطبع إضافة إلى الرئيس الحالى الدكتور أحمد عمر هاشم والرئيس السابق مباشرة الدكتور عبد الفتاح الحسينى الشيخ ولكنهما لا يزالان دون الستين!!.

وكيل الأزهر الحالى وهو الشيخ سيد سعود ليس بعيدا هو الآخر عن دائرة الترشيحات. . وقد حدث مرة واحدة أن اختير الوكيل شيخا بدون أن يمر بمنصب الوزارة، وكان هو الشيخ شلتوت (عام ١٩٥٨)، ولكن الشيخ شلتوت كان بالفعل شيخا للأزهر وهو ما يزال وكيلا له!! أما الشيخ سيد سعود فإنه قد قضى فى وكالة الأزهر ثلاث سنوات بعد السن القانونية حتى الآن.

من الوكلاء السابقين للأزهر الذين لا يزالون على قيد الحياة الدكتوران محمد السعدى فرهود وعوض الله جاد حجازى، وهما أيضا مديران سابقان للجامعة، والشيخ عبد الحكيم نعناع الذى شغل منصب وكيل

الوزارة لشئون المعاهد الأزهرية قبل أن يشغل منصب وكيل الأزهر. . وثلاثتهم أعضاء فى مجمع البحوث الإسلامية. وهناك أيضا حامد جامع ولكنه يعمل الآن فى الخارج.

فى القانون القديم للأزهر كانت عضوية هيئة كبار العلماء شرطا للترشيح أو الحصول على منصب المشيخة.

وبعد تطوير الأزهر فى عهد عبد الناصر (عام ١٩٦١) حل مجمع البحوث الإسلامية محل هيئة كبار العلماء، وأصبح هذا المجمع يضم أعضاء من علماء الدنيا، بالإضافة إلى علوم الدين.

ومن الطريف أن أقدم أعضاء المجمع الآن هو الدكتور سليمان حزين أستاذ الجغرافيا ووزير الثقافة الأسبق ومدير جامعة أسيوط، وهو أيضا عضو فى مجمع اللغة العربية، كما أنه رئيس المجمع العلمى المصرى.

ومن المفترض أن يكون شيخ الأزهر القادم عضوا فى مجمع البحوث الإسلامية على الأقل. . ومع هذا فإنه من الممكن ألا يكون الشيخ القادم عضوا فى المجمع، وبالإضافة إلى الأسماء التى طرحناها فى الفقرات السابقة، فإن عددا من أعضاء المجمع المهمين يشكلون ما هو بمثابة البدائل إذا ما كان الاختيار قائما على الوصول إلى المكانة العلمية والفقهية دون التقيد بالمناصب الإدارية.

لكن معظم أعضاء المجمع قد وصلوا بالفعل إلى مناصب قبل وصولهم إلى عضويته، ومع هذا فإن هناك عدد من هؤلاء الأعضاء لم يصلوا إلى مناصب متقدمة.

من هؤلاء :

○ الشيخ محمد فهمى أبو سنة عميد كلية الشريعة الأسبق، وهو يعمل فى المملكة العربية السعودية وهو أكبر العلماء المجمعيين سنا.

○ والدكتور محمد مصطفى شلبى الذى تداولت الصحافة اسمه فى قضية انتحال الدكتوراه الخاصة بالدكتور عبد الفتاح الشيخ مدير الجامعة السابق، والذى انتهى مجلس الدولة إلى تبرئته.

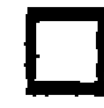
○ وعبد الرحمن العدوى الأمين العام المساعد السابق للجامعة.

وبالإضافة إلى هؤلاء جميعا هناك الشيخ عطية صقر الذى يشغل الآن منصب رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، وقد كان وكيلا لوزارة الأوقاف، كما أنه على المستوى السياسى كان عضوا بارزا فى مجلس الشعب، فقد ترأس لجنة الشئون الدينية فى البرلمان ويتمتع بحضور إعلامى قوى وبعقلية فقهية حاضرة وبأداء من مستوى رفيع. وعلى الخط نفسه من رجال الدعوة فى وزارة الأوقاف يأتى بعد عطية صقر بخطوات لاحقة الشيخ منصور الرفاعى عبيد، وكان هو الآخر ذا نشاط سياسى بارز.

المفاجأة التى سيكون لها وقع طيب (وإن كانت مستبعدة بحكم استبداد الشوفونية بالمصريين الآن) هى أن يلجأ الرئيس حسنى مبارك إلى تعيين شيخ للأزهر من غير المصريين، والقانون لا يمنع هذا، وقد حدث فى بداية الثورة أن عين الشيخ محمد الخضر حسين (وهو تونسى) شيخا للأزهر.

والفرصة لا تزال موجودة، فهناك من العالم الإسلامى علماء كثيرون كرمهم الرئيس حسنى مبارك نفسه على مدى السنوات السابقة.. كما أن

هناك من هؤلاء العلماء أعضاء فى كل من مجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومجمع اللغة العربية، ويحضر هؤلاء الاجتماعات كل عام لمدة أسبوع أو أسبوعين على الأقل، وبالتالى فإنهم موجودون بالفعل فى الجهاز البيروقراطى والتكنوقراطى المصرى.

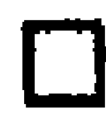


خلاصة القول إن اختيار الشيخ القادم سيكون تبعا لما تطلبه الدولة فى هذا الشيخ، وهناك ١٧ معيارا على الأقل:

هناك المرجعية، وهناك القدسية، وهناك المكانة، وهناك أيضا الخبرة، والولاء، والجماهيرية، والشعبية، والسماحة، كما أن هناك العدالة، والهداية، والتنوير، والحرفية، والقدرة، وفضلا عن ذلك فهناك الثقة والمحبة والمعرفة الشخصية والمواءمة السياسية.

وبالطبع فإن كل مرشح من الذين ذكرناهم يتميز جدا فى إحدى هذه الصفات السبع عشرة:

فليس هناك من ينافس الشعراوى فى جماهيريته، ولا أحمد عمر هاشم فى شعبيته، ولا فرهود فى قدرته، ولا عبد الفتاح الشيخ فى حرفيته ونصوصيته، ولا طنطاوى فى مواءمته، ولا زقزوق فى مكانته، ولا الدسوقى فى سماحته، ولا خاطر فى مرجعيته.. وهكذا.. ولكن الاختيار بالطبع يوفق بين العوامل المتنافرة!.



متى يصدر القرار؟

متى يصدر القرار ؟ هذا هو السؤال الثانى فى الأهمية . . فى الغالب فإن الرئيس حسنى مبارك سيؤجل إصدار هذا القرار حتى تمر أربعون يوما على وفاة الإمام الأكبر، نظرا للعلاقة الخاصة والثقة المتبادلة التى كانت بينهما، وهو ما حدث عند وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين لم يكلف الرئيس رئيس الوزراء التالى إلا فى اليوم الحادى والأربعين.

ومع هذا فإن الرئيس حسنى مبارك قد أصدر قرار تعيين الشيخ جاد الحق نفسه قبل مضى أسبوعين على وفاة سلفه، ربما لأن الرئيس يدرك ضخامة المسئوليات الملقاة على هذا المنصب، وأن أمورا كثيرة لا تحتمل التأجيل.

(٢٩)

الوزارت المصرية فى المراحل الانتقالية

ثمة وزارات شكلت وأدت اليمين على نحو ما انتهت إليه الوزارات السابقة، أو مع تغيير طفيف جداً، وبالتالى فإنه لم تكن هناك فرصة للتغيير، وبالتالى يصبح من التعسف فى استخدام المنهج أن نعد هذه الوزارات بمثابة وزارات جديدة عندما ندرس ديناميات التغير، ولا يغير هذا من حقيقة أن هذا العد يظل واجبا عندما ندرس التعاقب التاريخى على نحو ما فعلنا مثلاً فى الباب الثانى من كتابنا «الوزراء»، أو عندما درسنا المسئوليات التى تولاها كل وزير فى الباب الثالث من نفس الكتاب، وكذلك فى كل الأبواب التى يضمها كتابنا «البنيان الوزارى»، أما فى هذا الباب فإننا لابد أن ننبه إلى هذه الحقيقة حتى لا تقودنا الأرقام الصماء إلى التفكير البعيد عن الصواب.

أولاً : الفترات الانتقالية بين رؤساء الدولة

الشاهد أن هذا لم يحدث فى عهد الثورة إلا فى الحدود الدنيا وكانت أبرزها فى الفترات الثلاث التى انتقل فيها الحكم من رئيس إلى رئيس حيث قاد التفكير المصرى المتأثر بكثير من القيم الخلقية الرفيعة والأعراف

الاجتماعية إلى الحفاظ على الأوضاع على ما هى ريثما تستقر الأمور ويبدأ الرئيس الجديد فى تولى سلطاته وممارسة هذه السلطات.

وهذا ما حدث بالفعل عندما تولى الرئيس مبارك الرئاسة، إذ تولى رئاسة نفس الوزارة الأخيرة للرئيس السادات ولم يحدث فيها تغيير باستثناء رئاسته لها ومنح لقب النائب الأول للدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، الذى كان يتولى رئاسة الوزارة على سبيل النيابة فى كثير من مجريات الأمور.

ومن الطريف أن الرئيس مبارك نفسه لم يكن عضوا فى مجلس الوزراء السابق وهذا تقريبا هو ما حدث عند وفاة الرئيس جمال عبد الناصر حيث أسندت رئاسة الوزارة إلى الدكتور محمود فوزى (بعد وفاته بعشرين يوما) وتولى رئاسة نفس الوزارة التى تركها الرئيس جمال عبد الناصر (وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة والأخيرة التى شكلها فى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨ وأجريت عليها تعديلات متعاقبة)، ومن الطريف أيضا أن الدكتور محمود فوزى لم يكن فى ذلك الوقت عضوا فى مجلس الوزراء. وبعد أقل من شهر شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثانية حيث أجريت التعديلات التى يستطيع القارئ الاطلاع عليها فى كتابنا «الوزراء».

ولكن ماذا عن انتقال السلطة من الرئيس نجيب إلى الرئيس عبدالناصر فى عام ١٩٥٤؟ الإجابة أن الصورة كانت مركبة بعض الشىء.

فقد كان الرئيس يرأس الوزارة التى شكلها بعد إعلان الجمهورية فى يوليو عام ١٩٥٣ (وهى وزارته الثانية لأنه ألف وزارته الأولى فى ظل الملكية فى سبتمبر ١٩٥٢)، وفى فبراير عام ١٩٥٤ تقرر أن يرأس عبد الناصر الوزارة

بدلا منه، وهكذا رأس عبد الناصر نفس وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية، ولما كان جمال عبدالناصر نائبا لرئيس الوزراء فقد حل محله فى هذا المنصب نائبان هما عبد الجليل العمرى وجمال سالم وأصبح الدكتور على الجريتلى وزيرا للمالية والاقتصاد بدلا من عبد الجليل العمرى، وبعد أيام قليلة - وتحت ضغط المظاهرات الشعبية - عاد الوضع إلى ما كان عليه من قبل وعاد الرئيس محمد نجيب ليترأس الوزارة، وعاد عبد الناصر ليكون نائباً لرئيس الوزراء، وعاد عبد الجليل العمرى وجمال سالم ليكونا وزيرين، وكان على الجريتلى يقترح أن يعود هو الآخر نائباً للوزير، ولكن جميع أعضاء المجلس لم يوافقوه على هذا وبقى وزيرا للدولة للشئون المالية والاقتصادية.

وبعد أيام قليلة أخرى (حوالى ١٦ يوما) حدثت واقعة الاعتداء على الدكتور السنهورى واستقال معظم الوزراء المدنيين ولكن استقالاتهم بقيت معلقة حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية فى ١٧ أبريل عام ١٩٥٤، وانتهى عهد الرئيس نجيب برئاسة الوزارة، وإن كان قد بقى رئيسا للجمهورية حتى عزل فى نوفمبر عام ١٩٥٤.

هكذا فإن وزارة الرئيس نجيب الثالثة هى بذاتها وزارته الثانية مع تغيير واحد طفيف يتعلق بالدكتور على الجريتلى الذى أصبح وزير دولة بدلاً من أن يكون نائب وزير. على حين أن وزارة الرئيس عبد الناصر الأولى الواقعة بين هاتين الوزارتين تشمل تغييرين آخرين بوصول كل من عبد الجليل العمرى وجمال سالم إلى درجة نائب رئيس الوزراء.

وبالإضافة إلى هذه الحالات الثلاث، فإن هناك حالة أخرى مهمة وهى وزارتا الوحدة الثانية والثالثة فى مصر (المجلسان التنفيذيان) حيث تم إجراء

تعديل وزارى فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ أصبح بمقتضاه كمال الدين حسين رئيسا للمجلس التنفيذى للإقليم المصرى خلفا للدكتور نور الدين طراف ولم تجر تعديلات أخرى على مستوى المجلس التنفيذى للإقليم المصرى (فقد كانت التعديلات مقتصرة على مستوى الحكومة المركزية والمجلس التنفيذي للاقليم السورى) .

ومن المهم - الآن - أن نذكر للقارئ أن هذا التقليد وجد منذ مرحلة مبكرة فى النظام الوزارى فى مصر، ذلك أن مصطفى فهمى باشا كان رئيس الوزراء فى نهاية عهد الخديو توفيق (الوزارة الثالثة عشرة التى تشكلت فى ١٤ مايو ١٨٩١)، فلما تولى الخديو عباس حلمى الثانى الحكم بقى مصطفى فهمى باشا على رأس وزارته الثانية (الوزارة الرابعة عشرة فى ١٧ يناير ١٨٩٢) على نحو ما انتهت إليه الوزارة السابقة و ورد فى نص الإدارة السنية الصادرة عن الخديو عباس حلمى : « ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم ، كل منكم فى النظارة التى عهدت إليه » .

وقد حدث شىء مشابه عند فرض الحماية وعزل الخديو عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل، فقد كان حسين رشدى باشا رئيس للوزارة الحادية والعشرين منذ ٥ أبريل ١٩١٤ ، فلما ولى السلطان حسين كامل شكل وزارته الثانية (الوزارة الثانية والعشرون فى التاريخ المصرى) شكل رشدى باشا وزارته من حيث انتهت إليه الأمور فى وزارته الأولى مع تعديل طفيف خرج بمقتضاه أحد الوزراء ، وذلك فى مقابل إلغاء وزارة الخارجية بوقوع مصر تحت الحماية .

وحدث نفس الشيء تقريبا عندما توفى السلطان حسين كامل وخلفه السلطان أحمد فؤاد، إذ شكل رشدى باشا وزارته الثالثة (الوزارة الثالثة والعشرون فى التاريخ المصرى ١٠ أكتوبر ١٩١٧) على نحو ما انتهت إليه وزارته الثانية.

لكن هذا لم يتكرر فى نهاية عهد الملك فؤاد والانتقال إلى عهد الوصاية على الملك فاروق فى ١٩٣٦، ذلك أن على ماهر باشا كان آخر رؤساء وزراء الملك فؤاد وكان قد تولى الوزارة فى نهاية يناير ١٩٣٦ واعداً بانتخابات برلمانية تنتهى إلى تسليم الحكم إلى حزب الأغلبية فى فترة محددة، وتصادف أن توفى الملك نفسه فى خلال هذه الفترة.. وهكذا جاء النحاس باشا إلى الحكم فى ٩ مايو ١٩٣٦ فى نفس التوقيت الذى كان مقدرا له أن يأتى فيه لو لم يمت الملك.

وقد تولى على ماهر باشا نفسه صياغة الموقف بطريقة مشابهة حين قبل رئاسة الوزارة عند قيام الثورة حيث شكل الوزارة بتكليف من الملك فاروق الذى لم يلبث أن عُزل بعد يومين دون أن يقود عزله إلى تشكيل وزارة جديدة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ تؤدى يميناً جديداً أمام هيئة الوصاية الجديدة، وإنما استمرت الوزارة وأسندت إلى نفسها كثيراً من الصلاحيات حتى خلفتها وزارة رأسها الرئيس محمد نجيب قائد ثورة الجيش بعد ٦ أسابيع من قيام الثورة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسلوبين: أسلوب تقليدى، وأسلوب آخر مارسه على ماهر باشا مرتين فى بداية ونهاية عهد الملك فاروق.

ويمكن لنا أن نلخص للقارئ موقف هذه الوزارات الانتقالية بطريقة رقمية على النحو التالى:

☐ سوف ننتبه إلى أن الوزارتين ١٣ و١٤ بمثابة وزارة واحدة

١٣ = وزارة مصطفى فهمى باشا الأولى   فى ١٤ مايو ١٨٩١

١٤ = وزارة مصطفى فهمى باشا الثانية   فى ١٧ يناير ١٨٩٢

☐ وسوف ننتبه إلى أن الوزارات ٢١ و٢٢ و٢٣ بمثابة وزارة واحدة

٢١ = وزارة حسين رشدى باشا الأولى   ١٥ أبريل ١٩١٤

٢٢ = وزارة حسين رشدى باشا الثانية   فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤

٢٣ = وزارة حسين رشدى باشا الثالثة   ١٠ أكتوبر ١٩١٧

☐ وسوف ننتبه إلى أن الوزارات ٧٢ و٧٣ و٧٤ بمثابة وزارة واحدة وهذه الوزارات هى:

٧٢ = وزارة محمد نجيب الثانية   فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٣

٧٣ = وزارة عبد الناصر الأولى   فى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤

٤٩ = وزارة محمد نجيب الثالثة   فى ٨ مارس عام ١٩٥٤

□ سوف ننتبه أيضا إلى أن الوزارتين ٧٨ و٧٩ بمثابة وزارة واحدة، وهما :

٧٨ = المجلس التنفيذى برئاسة نور الدين طراف
١٧ أكتوبر عام ١٩٥٨

٧٩ = المجلس التنفيذى برئاسة كمال الدين حسين
١٠ سبتمبر عام ١٩٦٠

□ سوف ننتبه إلى أن الوزارتين ٨٧ و٨٨ بمثابة وزارة واحدة، وهما :

٨٧ = وزارة عبد الناصر العاشرة فى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨.

٨٨ = وزارة محود فوزى الأولى فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٧٠

□ سوف ننتبه إلى أن الوزارتين ١٠٣ و١٠٤ بمثابة وزارة واحدة وهما :

١٠٣ = وزارة السادات الثالثة ١٤ مايو عام ١٩٨٠

١٠٤ = وزارة مبارك الأولى ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١

ثانياً : الوفاة المفاجئة لرؤساء الوزارت

حين توفى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وهو يشغل منصبه ، عهد

الرئيس مبارك إلى كمال حسن على برئاسة الوزارة على سبيل النيابة ثم كلفه بعد أربعين يوما بتشكيل الوزارة التالية ، وحين اغتيل أحمد ماهر (فبراير ١٩٤٥) شكل محمود فهمي النقراشي باشا الوزارة التالية على نحو ما انتهت إليه وزارة أحمد ماهر .

أما حين أغتيل النقراشي باشا وكلف ابراهيم عبد الهادى بتشكيل الوزارة فانه أجرى تعديلات فى الوزارة كما دخلها عند تشكيلها وزراء جدد ، وقد حدث هذا أيضا عندما خلف حسين سرى باشا سلفه حسن صبرى باشا فى نوفمبر ١٩٤٠ . .

كما يمكن القول بأن هذا حدث بصورة رمزية حين اغتيل بطرس غالى باشا وخلفه محمد سعيد باشا فانضم إلى الوزارة الجديدة وزير جديد واحد هو يوسف سابا باشا .

ثالثا : الفترات الانتقالية بعد الانتخابات البرلمانية

عادة ما يتم تشكيل وزارة جديدة بعد إجراء الانتخابات العامة ، وقد حدث هذا فى سبتمبر ١٩٧١ وشكل الدكتور محمود فوزى وزارته الرابعة بعد وضع وإعلان الدستور الدائم، وتكرر هذا مع انتخابات ١٩٧٦ ومع انتخابات ١٩٧٩ التى سنتعرض لها بشىء من التفصيل بعد هذه النبذة التاريخية .

وتصادف أن انتخابات ١٩٨٤ شهدت فى نهايتها وفاة رئيس الوزراء نفسه ، أما انتخابات ١٩٨٧ فقد تواكبت مع بداية فترة رئاسية جديدة للرئيس

مبارك وتشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد الثانية، وأما انتخابات ١٩٩٠ فلم يعقبها تشكيل وزارة جديدة وإن أجرى تعديل لهم لوزارة الدكتور عاطف صدقى فى ١٩٩١ بعدها بفترة، أما انتخابات ١٩٩٥ فلم تعقبها مباشرة وزارة جديدة ولكن وزارة الدكتور الجنزورى تشكلت بعدها بثلاثة شهور .

وفى عهد الرئيس عبد الناصر أجريت الانتخابات البرلمانية فى ١٩٥٧ و١٩٦٤ و١٩٦٩ ، ولم يترتب على انتخابات ١٩٥٧ تشكيل وزارة جديدة على الرغم من خروج عبد اللطيف البغدادى من الوزارة ليتولى رئاسة مجلس الأمة، كل ما فى الأمر أن أضيفت مناصبه الوزارية إلى حسين الشافعى، وكذلك كان الحال فى ١٩٦٩ .

أما انتخابات ١٩٦٤ فقد أعقبها تشكيل وزارة على صبرى الموسعة (مارس ١٩٦٤) على نحو ما حدث بعد ذلك فى انتخابات ١٩٧١ و١٩٧٦ و١٩٨٤ . . إلخ).

نأتى الآن إلى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) التى شكلها عقب انتخابات برلمانية أجريت فى ١٩٧٩ ، وسنلاحظ أن هذه الوزارة لم تتضمن كثيراً من التعديلات باستثناء دخول وزيرين جديدين وعودة وزير سابق حتى لتبدو وكأنها هى والوزارة السابقة عليها وزارة واحدة ولهذا يمكننا أن نقول إنه يمكن عد الوزارتين ١٠١ ، ١٠٢ بمثابة وزارة واحدة .

(٣٠)
منابع الوزراء فى بداية عهد الثورة

نستطيع أن نقول إن قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن بمثابة العامل «فورى التأثير» فى تغيير أعضاء الوزارة، بل إن الحقيقة إن هذا التأثير لم يحدث إلا فيما بعد أسابيع وبالتحديد بعد انقضاء الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢، حيث أجرى تعديل كبير فى وزارة على ماهر يوم ٦ سبتمبر، ولكنه لم يكن كافيا لتلبية ما تنشده الروح الجديدة، وسرعان ما أجرى تغيير أكبر فى ٨ سبتمبر، وكان هذا التغيير وزارة جديدة رأسها قائد ثورة الجيش الفريق محمد نجيب نفسه.

أما أولى وزارات الثورة التى تشكلت فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ فقد كانت تنتمى بأكملها إلى العهد القديم .

والشاهد أن عبد اللطيف البغدادى أورد فى مذكراته عبارة مهمة فى هذا الصدد الذى نناقشه، وهى أن على ماهر لما قبل تشكيل الوزارة فى ٢٤ يوليو بناء على عرض الثوار، قال لهم: إنه سوف يشكلها من الوزراء الذين شاركوه العمل فى وزارة ما بعد حريق القاهرة، وهى وزارته الثالثة مابين ٢٦ يناير وأول مارس عام ١٩٥٢ .

ولو عدنا إلى تشكيل أولى وزارات الثورة فى ٢٤ يوليو عام ١٩٥٢،

لوجدناها تضم عشرة وزراء بالإضافة إلى على ماهر باشا، وسوف نجد ثمانية من هؤلاء الأحد عشر كانوا فعلا وزراء فى وزارة على ماهر الثالثة، وربما اختلفت مواقعهم ، ولكن هذا لم يكن غريبا، فقد كانت العادة أن يصلح الوزير لأكثر من وزارة، وسنجد أن هناك ثلاثة وزراء جدد هم الذين دخلوا هذه الوزارة، ولكنهم كانوا بالطبع من المؤهلين لدخول الوزارة فى العهد الذى سبق الثورة مباشرة.

ومن المفيد أن نتأمل وزراء على ماهر الثمانية القدامى وما تولوه فى أولى وزارات الثورة، وأن نقارن هذا بما تولوه قبلها:

(١) فقد كان على ماهر نفسه يتولى وزارتى الخارجية والحربية والبحرية فى وزارة فبراير ١٩٥٢، فاحتفظ لنفسه بهاتين الوزارتين فى وزارته الأخيرة فى يوليو ١٩٥٢، وأضاف إليهما الداخلية التى كان يتولاها فى وزارته السابقة أحمد مرتضى المراغى، فلم يكن من المقبول ـ بالطبع ـ أن يشترك المراغى فى الوزارة فى ظل الثورة بعد ما عرف عن موقفه الواضح ضدها.

(٢) تولى الدكتور إبراهيم شوقى وزارة الصحة، وكان يتولاها من قبل بالإضافة إلى الشئون البلدية والقروية.

(٣) تولى إبراهيم عبد الوهاب وزارة التجارة والصناعة والتموين، وكان يتولى هاتين الوزارتين فى بداية الوزارة السابقة ثم تركهما فى فبراير ليصبح وزيرا للدولة.

(٤) تولى ألفونس جريس وزارة الزراعة التى كان يتولاها من قبل.

(٥) تولى سعد اللبان وزارة المعارف العمومية، وكان يتولى وزارة

الأوقاف فى الوزارة السابقة .

(٦) تولى محمد على رشدى وزارة العدل ، وكان يتولى وزارة الشئون البلدية فى وزارة على ماهر الثالثة ، وفد كان فى الأصل وكيلا لوزارة العدل .

(٧) تولى عبد الجليل العمرى وزارة المالية الاقتصاد ، وكان يتولى وزارة التموين فى وزارة على ماهر الثالثة ، وكان فى الأصل وكيلا لوزارة المالية .

(٨) تولى الدكتور محمد زهير جرانة وزارة الشئون الاجتماعية والمواصلات ، وكان يتولى وزارة الشئون القروية فى الحكومة السابقة .

وهكذا كان من الضرورى تعيين وزراء ثلاثة جدد : للأوقاف ، وقد اختير لها فؤاد شيرين باشا ، وللأشغال ، وقد اختير لها أحد كبار مهندس الرى وهو محمد كامل نبيه باشا ، وللشئون البلدية والقروية ، وقد اختير لها عبدالعزيز عبد الله سالم بك ، أما وزراء وزارة على ماهر الثالثة فى ١٩٥٢ الذين لم يشتركوا فى وزارته الرابعة فهم مرتضى المراغى باشا ، وكان هذا أمراً طبيعياً كما أسلفنا ، ومحمد زكى عبدالمتعال ، وكان هذا أيضا أمراً طبيعياً لأنه بعد اقالة وزارة على ماهر قبل أن يشترك فى الوزارة التالية وهى وزارة احمد نجيب الهلالى باشا فضلاً عن أنه كان وزيراً فى وزارة الوفد وخرج على الوفد . .

ولم تكن الحاجة إليه ماسة فى ظل وجود عبد الجليل العمرى الذى كانت

وزارة المالية قد عرضت عليه اكثر من مرة قبل عرضها على زكى عبد المتعال على نحو ما تذكر كثير من المصادر التاريخية ، ولم يشترك في الوزارة محمد على نمازى باشا وزير العدل فى الوزارة السابقة، وقد حل محله محمد على رشدى الذى كان وزيراً للشئون البلدية، كما ذكرنا ، ولا محمد عبدالخالق حسونة وزير المعارف وقد حل محله سعد اللبان وكان حسونة قد اشترك فى وزارة أحمد نجيب الهلالى ، ولا حامد سليمان باشا ولا محمود حسن باشا ولا صليب سامى باشا ولست أدرى سببا محددا لعدم اشتراك هؤلاء الثلاثة الاخرين ، وإن كان هناك سبب منطقى وهو أن الوزارة الجديدة الرابعة كانت تضم ١١ عضوا فى مقابل ١١ عضوا ضمتهم الوزارة السابقة .

بعد هذا وابتداء من سبتمبر ١٩٥٢ لجأت الثورة إلى ثلاثة منابع رئيسية لتزويدها بالوزراء :

(١) الحزب الوطنى :

كان فتحى رضوان ساحرا، وكان قادرا على أن يستحوذ على عقول وقلوب الشبان من مجايلى ضباط الثورة، وكانت حركة مصر الفتاة التى بدأت بأحمد حسين وفتحى رضوان قد عانت من الانقسام بحيث أصبح فتحى رضوان زعيما للحزب الوطنى الجديد، وبقى أحمد حسين زعيما للحركة الأم.

وكان الضباط المنشغلون بالوطنية يرجحون كفة فتحى رضوان، وقد أثبت التاريخ ذلك فى تعاون فتحى رضوان منذ أوائل الثورة معها، على حين لم يحدث هذا فى حالة أحمد حسين، ومن عجائب الأقدار أن الثورة

لم تصرح بهذا الموقف في وضوح وعلانية إلا بعد قرابة ثلاثين عاما على قيامها حين تحدث أنور السادات في يوم ٥ سبتبمر عام ١٩٨١ المشهود فقال ما معناه «إنهم» كانوا يظنون أحمد حسين هو الظالم وأن فتحي رضوان هو المظلوم، ولكنه(!!) اكتشف أخيرا أن فتحي رضوان هو الظالم(!!) وكان هذا تبريرا للقبض على فتحي رضوان في مجموعة سبتمبر عام ١٩٨١.

وفي كتابه «٧٢ شهرا مع عبدالناصر» يروي فتحي رضوان كيف بدأت علاقته بضباط الثورة بعد قيامها - وليس قبل قيامها - وقد نقلنا هذه الفقرات بالتفصيل مع تعليقات عليها في موضع آخر.. ولكن الذي يهمنا هنا هو أن فتحي رضوان سرعان ما أصبح قريبا جدا من دائرة اتخاذ القرار، وأنه أصبح وزيرا في أولى وزارات الرئيس محمد نجيب، بل إنه في رواياته يذهب إلى ما هو أبعد من أن يكون رئيسا للوزراء، فهو الذي اقترح أن يكون سليمان حافظ رئيسا للوزراء، وهو الذي رشح الباقوري عن الإخوان، وهو الذي رشح كل الوزراء الذين كانوا من أعضاء الحزب الوطني.

ومن الطريف أن كل الوزراء من أعضاء الحزب الوطني سرعان ما تركوا الوزارة باستثناء فتحي رضوان ونور الدين طراف الذي كان قد سبق فتحي رضوان إلى دخول الوزارة بيوم واحد، وليس من الصعب إرجاع السبب في هذا إلى طبيعة الدم الساخن في الفكر السياسي لهؤلاء الذين ظلوا على الدوام يمثلون التطرف في الوطنية.

وعلى أي الأحوال فإنه يمكن القول بأن دماء الحزب الوطني التي سرت في وزارة الثورة لبعض الوقت، قد أفادت الضباط في تكوين كثير من رؤاهم تجاه القضايا العامة، كما تركت في أذهانهم انطباعات جيدة عن

استعداد الساسة للتخلى عن مواقعهم حين يجدون أنفسهم فى موقف عاجز عن تحقيق ما يعتقدون فيه، وربما كانت مواقف الوزراء من أعضاء الحزب الوطنى، فضلا عن مواقف التكنوقراطيين الممتازين هى التى شجعت كثيرا من أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم فيما بعد على أن يتخلوا عن السلطة برضا نفس شديد حتى لو جاءت قراراتهم هذه متأخرة بعض الشىء (فى نظر البعض) أو مبكرة بعض الشىء (فى نظر الآخرين).

(٢) جماعة الرواد :

ليست هناك نصوص مكتوبة تبين كيف نمت أو تنامت العلاقة بين جماعة الرواد وبين رجال الثورة، ولكن المؤكد أن هذه الجماعة كانت (بحكم تكوينها من تكنوقراطيين متميزين في مجالات متعددة) قادرة على تزويد الثورة بعدد لا نهائى من الكفاءات القادرة على المساهمة فى العمل العام بقدرة عالية، فقد كان تكوين هذه الجماعة يضمن عاملين مهمين جدا فى تكوين رجال الدولة، العامل الأول هو الكفاءة المهنية، والعامل الثانى هو الإلمام الجيد بجوانب العمل العام. وكانت هذه الجماعة تتيح فى لقاءاتها وندواتها الفرصة لاستيعاب الجوانب المختلفة للمشكلات القومية العامة، بحيث كان أعضاؤها يدركون الحجم الحقيقى لكثير من المشكلات والبدائل المختلفة لعلاجها، فإذا أضفنا إلى هذا أنهم كانوا يعرفون بعضهم ويرتبطون بعلاقات الزمالة وأحيانا الصداقة، لأدركنا أن وجودهم كمجموعة أو كجماعة كبيرة كان من العوامل الكفيلة بنجاح المساعدة أو المساندة التكنوقراطية المقدمة من جماعة غير حزبية.

ؤمن المؤكد أنه لولا وقوع أحداث مارس عام ١٩٥٤، واضطرار معظم

الوزراء من أعضاء جماعة الرواد إلى التخلى عن مناصبهم الوزارية، لكان من الممكن أن تستمر علاقة أعضاء هذه الجماعة بالثورة إلى أبعد فترة ممكنة. . وبعبارة أخرى، إنه لو كان هؤلاء قد بدءوا التعاون مع الثورة بعد أحداث مارس عام ١٩٥٤ وبعدما استقرت الأمور لعبدالناصر وزملائه من الشبان لكان من الممكن أن يستمروا مددا طويلة.

ولكنْ طبائع الأمور كانت تقضى بما حدث فعلا بأن يبتعد هؤلاء بعدما رأوا الاعتداء على الدكتور عبدالرازق السنهورى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤، وقد حدث بالفعل أنهم قدموا استقالاتهم عقب وقوع هذا الحادث. . وحتى ما قبل حادث الاعتداء على السنهورى، كان هؤلاء «الرواد» يميلون بالطبع وبحكم تكوينهم وثقافتهم إلى تحبيذ وجود الديمقراطية أو التوازن الديمقراطى على أقل تقدير، ويستطيع القارئ لمذكرات الرئيس نجيب وعبداللطيف بغدادى وخالد محيى الدين أن يرى كثيرا من العبارات التى تؤيد صحة هذا الذى نذهب إليه.

وعلى كل الأحوال فإن أقطاب جماعة الرواد ظلوا على علاقة جيدة بالثورة، حتى وإن كان نصيبهم من المناصب الوزارية قد تقلص، فلم تكن لأعضاء هذه الجماعة ميول سياسية من أى نوع تتعارض مع اتجاهات الثورة الإصلاحية، كما لم تكن لهم مصالح معينة أصبحت أقرب إلى أن تصاب بالضرر نتيجة إجراءات تتخذها الثورة، هذا فضلا عن أن روحهم الوطنية كانت ماتزال متقدة بالحماس، بل وبالرضا (فى أحيان كثيرة) لقيام الثورة بتحقيق كثير من أهدافهم التى كانوا يحلمون بها لوطنهم.

(٣) جماعة الاخوان المسلمين

من الثابت تاريخيا أن الثورة كانت على علاقة جيدة بالإخوان حتى يوم تشكيل وزارة الرئيس نجيب الأولى فى سبتمبر عام ١٩٥٢، وقد رشحت الجماعة عددا من الكفايات من داخلها ومن خارجها لتولى الوزارة، ولكن الأمور انتهت باختيار اثنين من هؤلاء هم: الشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الإرشاد، والمستشار أحمد حسنى وكيل محكمة النقض.

ومن الثابت أنه بعد أن تصاعد الخلاف مع الإخوان المسلمين بعد حادث المنشية تضاءلت فرصة على الإخوان البارزين فى المقاعد الوزارية، وإن كان هذا لا يمنع من أنور سلامة أول وزير للعمل (القوى العامة) كان ينتمى إلى الإخوان المسلمين.

وفيما بعد فقد تولى الوزارة الدكتور عبد العزيز كامل، وكان عضوا بمكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين (وقد عين نائبا للوزير فى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨، فوزيرا للأوقاف فى أكتوبر عام ١٩٦٨، فنائبا لرئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٧٣).

أما فى عهد الرئيس السادات فقد تمت الاستعانة بعدد من الإخوان المسلمين فى المواقع الوزارية فى مراحل مختلفة وأبرز هؤلاء هو الدكتور احمد كمال أبو المجد وهو متعدد الانتماءات حيث كان من فريق زكريا محيي الدين فى عهد عبد الناصر بل وأوذى بسبب ذلك، كذلك الدكتور على عبد المجيد عبده الذى اختير وزيرا للدولة للتنمية الادارية فى إحدى وزارات ممدوح سالم.

(٣١)
قبل تشكيل الوزارة الجديدة :
هل انتهى عهد الوزراء السياسيين؟

فى ظل الليبرالية التقليدية قبل الثورة ، كانت الأحزاب تقدم رجال العمل السياسى ، وهكذا كان من المتوقع أنه إذا فاز الوفد فإن وزير المالية سيكون مكرم عبيد [أو فؤاد سراج الدين فى مرحلة تالية] ، وسيكون وزير الأشغال هو عثمان محرم باشا ، وسيكون وزير المعارف هو أحمد نجيب الهلالى باشا ، على حين يكون وزير المعارف فى وجود الأحرار الدستوريين فى الحكم هو الدكتور محمد حسين هيكل باشا . . وهكذا يكون وزير الداخلية فى حالة فوز السعديين أو تحالفهم هو محمود فهمى النقراشى باشا ، أو إبراهيم عبدالهادى بعد وفاة النقراشى .

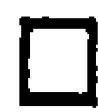
مع هذا كانت هناك فرصة لتولى مجموعة من المستقلين الحكم ، ومن هؤلاء المستقلين رؤساء وزارات من أمثال حسن صبرى باشا ، وحسين سرى باشا ، وكان هناك بالإضافة إلى هؤلاء الحزبيين ، وهؤلاء المستقلَين زعماء سياسيون آخرون آثروا أن يكونوا هم بأنفسهم بمثابة الحزب ، فهم

● نُشر هذا المقال قبل تشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩٩ .

ينشئون (مرة بعد أخرى) حزباً جديداً بعد توليهم الحكم لكى يكتسبوا (أو يستكملوا) بقية الصورة الليبرالية ، وكان على رأس هؤلاء اثنان من أهم الشخصيات التاريخية فى مصر الحديثة هما : إسماعيل باشا صدقى وعلى ماهر باشا ، وقد تولى إسماعيل صدقى الوزارة ثلاث مرات على مرحلتين ، وكانت وزارتاه الأولى والثانية متعاقبتين ، على حين تولى على ماهر باشا الوزارة أربع مرات كان آخرها عندما قامت الثورة وهداها ذكاء رجالها واستشارتهم للمخضرمين من أصدقائهم الصحفيين إلى أن على ماهر هو رجل الموقف .

إذن فقد عرفت الحياة السياسية ثلاثة أنواع من السياسيين هم : الحزبيون ، والمستقلون تماماً ، والشخصانيون . .

وحين قامت الثورة فإنها كانت بحكم الفطرة على استعداد لأن ترحب بالعمل مع الطوائف الثلاث وإن كانت بالفطرة أيضاً تميل إلى المستقلين أكثر من الطائفتين الأخريين ، وإذا فضلت الحزبيين أو لجأت إليهم فإنها بطريقة أو بأخرى كانت تدفعهم دفعاً إلى قطع علاقتهم بانتماءاتهم القديمة على نحو ما حدث فى تعيين الشيخ الباقورى وكيل جماعة الإخوان المسلمين وزيراً . . وفى أحيان كثيرة وليست نادرة كانت الثورة تكتشف انتماء من اختارته بعد اختياره بالفعل ، وفى أحيان أخرى كانت تختاره لهذا السبب بالذات ، والعقد الشفوى بين الجانبين ينص على نسيان الانتماء القديم حتى لو أفادت الثورة منه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .



ويبدو أن الأفضل فى تلخيص دراستنا هذه أن ننظر إلى التطور التاريخى بدءاً من الأقدم إلى الأحدث، ونتأمل الظروف التى دخل فيها كل وزير من هؤلاء إلى الوزارة، وربما نصل إلى بعض الحقائق أو الاستنتاجات من خلال هذه القراءة المتأنية :

١ ـ يمكن القول بأن أول وزيرين سياسيين دخلا وزارة الثورة تركاها فى اليوم التالى وقد كانا صديقين اشتركا معاً فى تأليف كتاب عن الإدارة الحكومية وإصلاحها، وهما الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وصديقه مريت غالى، وقد دخلا الوزارة يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ وخرجا منها يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢.

الوزير الثالث الذى شاركهما نفس الحدث فى الدخول اليوم والخروج فى اليوم التالى كان هو ابن رئيس حزب الأحرار الدستوريين الأشهر محمد محمود باشا، وهو الابن الأشهر أيضاً الذى هو محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة فى عهد الملك السابق، والذى كانت استقالته المسببة ضربة كبيرة لنظام الملك السابق. . وها هو محمود محمد محمود يصبح وزيراً لأول مرة فى عهد الثورة ولكنه لا يلبث فى الوزارة إلا يوماً واحداً.

وفى نفس اليوم دخل وزير سياسى رابع ولكنه استمر مدة طويلة جداً مع الثوة، وقد كان هذا الوزير من أقطاب الحزب الوطنى (القديم) وهو نور الدين طراف، الذى بدأ حياته وزيراً للشئون البلدية والقروية، وفى اليوم التالى أصبح وزيراً للصحة فى وزارة جديدة كانت تضم عدداً من وجوه الحزب الوطنى نفسه على نحو ما سيأتى فى الفقرة التالية.

هكذا فإنه فى نهاية عهد على ماهر وهو آخر السياسيين القدامى بقاء بعد الثورة، وفى آخر يوم من وزارته كانت هناك فكرة سرعان ما أجهضت للاستعانة بوجوه سياسية متميزة، سواء فى علاقتها بالأحزاب (الوطنى - الأحرار - الوفد)، أو العائلات (مدكور - محمد محمود - غالى - طراف).

ولكن هذا الاتجاه سرعان ما توارى فى اليوم التالى ليبدأ اتجاه جديد عندما تشكلت حكومة الرئيس محمد نجيب الأولى فى سبتمبر ١٩٥٢ .

وقد لا يخطئ المرء عندما يجتهد فيقول إن هذه الوزارة كانت ائتلافاً بين أربعة اتجاهات سياية متميزة :

الاتجاه الأول : العسكريون . . وقد احتفظوا برئاسة الوزارة فى يد اللواء محمد نجيب ومعه بعض وزارات فرعية أيضاً .

الاتجاه الثانى : الحزب الوطنى . . وقد احتفظ بمنصب نائب رئيس الوزراء الذى شغله سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأى برئاسة الوزارة ووزارة الداخلية، ودخلت معه مجموعة الحزب الوطنى المعروفة فى أدبيات السياسة المعاصرة بأنها مجموعة فتحى رضوان، وقد ضمت هذه المجموعة كلا من : فريد أنطون ، وحسين أبوزيد ، والدكتور صبرى منصور ، وأحمد محمد فراج طايع ، هذا فضلاً عن نور الدين طراف الموجود من اليوم السابق، وقبل هؤلاء جميعاً كل من الوطنى القديم عبدالعزيز على وزعيم هذه المجموعة فتحى رضوان نفسه .

ومن العجيب أنه لأسباب بروتوكولية ورد اسم فتحى رضوان كآخر وزير فى هذه المجموعة بحكم أنه كان محامياً فحسب، على حين كان الباقون من

ذوى المناصب أو المكانات البروتوكولية.

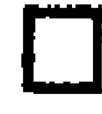
والسبب الخفى كما يرى فتحى رضوان كان فى حقد أحد زملاء دراسته عليه، وكان هذا الزميل يعمل فى الرئاسة فاستطاع أن يجد السبيل إلى تأخير اسم فتحى رضوان ليكون فى نهاية كشف الوزراء، وعلى الرغم من هذا فقد بقى اسم فتحى رضوان أكثر لمعاناً من كل زملائه هؤلاء حتى لو كان أحدهم - وهو نورُ الدين طراف - قد سبقه إلى الوزارة بيوم وبقى بعده عضواً فى الوزارة والهيئة الحاكمة لسنوات طويلة، ووصل إلى منصب رئيس الوزراء وعضو مجلس الرئاسة.

وبهذا كانت مجموعة السياسيين المنتمين للحزب الوطنى هى أكبر مجموعة فى تآلف هذه الوزارة، وإن كانت أغلب هذه المجموعة قد تركت الوزارة بأسرع ما يمكن وعلى مراحل متتالية.

الاتجاه الثالث: كان هو جماعة الإخوان المسلمين، وقد مثلهم المستشار أحمد حسنى، والشيخ أحمد حسن الباقورى، وقد بقى الأول إلى مطلع الستينيات وخرج الثانى فى نهاية الخمسينيات.

الاتجاه الرابع: كان مجموعة جماعة الرواد، وكان الدكتور عبدالجليل العمرى أبرز هؤلاء، وقد كان وزيراً قبل الثوة وظل وزيراً بعدها ونائباً لرئيس الوزراء، ومن هذه المجموعة دخل الوزارة عدد من الوزراء البارزين فى تعديل وزارى أجرى بعد ثلاثة أشهر من تشكيل الوزارة ودخل فيه كل من عباس عمار، وعبدالرازق صدقى، ووليم سليم حنا، وحلمى بهجت بدوى، وكانت هذه المجموعة متجانسة ومتوافقة وقد جمعتها اجتماعات

ولقاءات وندوات جماعة الرواد التى أسسها رئيس الديوان الملكى الأسبق أحمد باشا حسنين.



هكذا حكمت الثورة فى نهاية الملكية وقبل أن تعلن الثورة الجمهورية فى ١٨م يونيو ١٩٥٣، وتبدأ فى ممارسة الحكم من خلال العسكريين، فقد حل جمال عبدالناصر محل سليمان حافظ فى موقع نائب رئيس الوزراء، كما دخل الوزارة اثنان من الوزراء العسكريين من أعضاء مجلس الثورة وهما عبداللطيف البغدادى وصلاح سالم، وتلاهما فى أكتوبر اثنان آخران هما جمال سالم و زكريا محيى الدين ليكتمل بهذا الضباط ستة فى مجلس الوزراء نجيب ثم عبدالناصر والبغدادى وصلاح سالم، ثم زكريا وجمال سالم، ومع مطلع العام الميلادى الجديد (١٩٥٤) ينضم إليهم كمال الدين حسين، وفى أبريل ينضم إليهم اثنان آخران هما حسين الشافعى وحسن إبراهيم، ولا يتبقى بعد هذا إلا أن ينضم الاثنان الباقيان من مجموعة القيادة إلى مجلس الوزراء، ومن الطريف أن هذان الباقيان بدون مناصب وزارية حتى أغسطس ١٩٥٤ كانا هما أنور السادات وعبدالحكيم عامر، وبهذا أصبحت الأغلبية للعسكريين وبدأ السياسيون بين الوزراء فى الانقراض، ولم يعد من الممكن أن يطلق هذا الوصف إلا على سياسيين من المنتمين للاحزاب الصغيرة جداً التى هى أصغر من أحزاب الأقلية أو للإخوان المسلمين.

وأصبح السياسيون فى مجلس الوزراء يتمثلون أو ينحصرون فى فتحى رضوان والباقورى ونور الدين طراف.. وبقى الوضع كذلك حتى ١٩٥٦

حين دخل الوزارة سياسى سابق كان ينتمى إلى الحزب السعدى وهو سيد مرعى الذى عين وزيراً للإصلاح الزراعى، على حين كان العسكريون والتكنوقراط يسيطرون تماماً على باقى الوزارات.

وفى ١٩٥٨ خرج فتحى رضوان وفى ١٩٥٩ خرج الباقورى، ولم يعد فى الهيئة الحاكمة من السياسيين القدامى إلا نور الدين طراف وسيد مرعى، وإن تم نوع من التعويض بصورة جزئية فقد كان المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال يمثل طراز رجال المهن القادرين على السياسة بحكم ثقافتهم وعلاقاتهم الممتدة من خلال الوظيفة.

ومع هذا فقد شهدت الستينيات دخول مجموعة محدودة من الوزراء السياسيين إلى دائرة الحكم لتعمل بالإضافة إلى التكنوقراطيين والضباط العسكريين فى مواقع وزارية مهمة.

وربما كان أبرز هؤلاء اثنان هما الأستاذ فتحى الشرقاوى المحامى الشهير صاحب المكانة الرفيعة فى إقليم البحيرة وغرب الدلتا، والذى اختاره عبدالناصر وزيرا للعدل، والدكتور محمد النبوى المهندس سكرتير عام نقابة الأطباء، وقد دخل هذان الاثنان الوزارة فى أكتوبر ١٩٦١ وهى وزارة عبدالناصر الثالثة التى تشكلت عقب انفصال سوريا عن دول الوحدة، ونلاحظ أن عبدالناصر استوزر فى هذه الوزارة أربع شخصيات لامعة جداً، مما ينبئ عن اتجاهه الشخصى إلى التركيز على أمور الداخل فى مصر.

وبالإضافة إلى هذين الوزيرين ذوى الخلفيات السياسية فإنه اختار اثنين من أبرز رجال الجامعات هما الدكتور عبدالعزيز السيد مدير جامعة

الإسكندرية، والدكتور محمد نجيب حشاد مدير جامعة عين شمس والقاهرة (لاحقاً).

بعد عام وبالتحديد في سبتمبر ١٩٦٢ وفي المجلس الذي رأسه علي صبري، دخل الوزارة وزير سياسي من طراز جديد وهو أنور سلامة وزير العمل، الذي كان أحد أبرز القيادات العمالية، وفضلا عن هذا فقد كان عضواً قديماً في الإخوان المسلمين، ولمدة ثلاث سنوات لم يحدث تجديد في الوجوه السياسية إلى أن شكل زكريا محيي الدين وزارته بعد علي صبري وكان من الطبيعي لزكريا أن يستقطب بعض الوجوه السياسية بحكم فهمه الأمني وخبرته بالحياة السياسية على مستوى الأمن الداخلي، ولهذا نجد في هذه الوزارة وزير العدل الأشهر المستشار محمد عصام الدين حسونة، وقد كان عضواً في مجلس إدارة نادي القضاة قبل الثورة، كما نجد نائب وزير جديد هو الدكتور أحمد خليفة عضو البرلمان البارز في ذلك الوقت.

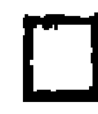
ونجد من رجال الجامعات ذوي المشاركة السياسية كلا من الدكتور سليمان حزين والدكتور حسين محمد سعيد، وصحيح أن حسين سعيد هو عديل زكريا محيي الدين نفسه، لكنه كان يحظى بقدر كبير من الحب في جامعة القاهرة.

ومع هذا فان هذين الوجهين سليمان حزين وحسين سعيد لم يقدما كوجهين سياسين وإنما كانا يمثلان ما أطلق عليه الوزراء المسيسين.

بعد ٣ سنوات أخرى دخلت وزارة عبدالناصر التاسعة في مارس ١٩٦٨ مجموعة من الوزراء المسيسين إذا جاز هذا الوصف، كان أبرز هؤلاء بالطبع

الدكتور محمد حلمى مراد، وهو صهر زعيم حزب مصر الفتاة أحمد حسين، وتاريخه فيما بعد الوزارة فى حزبى الوفد والعمل معروف للجميع، لكن كانت أغلبية الوزراء من الجامعة وكان الحرص على أن يكونوا من المحبوبين على المستوى الطلابى، وهكذا جاء عبدالعزيز حجازى ومحمد بكر أحمد وغيرهما.

لكن مفاجأة هذه الوزارة كانت فى دخول عضو مجلس الأمة ضياء الدين داود المحامى، وهو من جيل جديد لم يشارك فى الحياة السياسية قبل الثورة وبعد أشهر قليلة دخل صنوه الثانى وهو حافظ بدوى الوزارة ليحل محله كوزير للشئون الاجتماعية بعدما تم تصعيد ضياء الدين داود نفسه عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، وهكذا انتهت حقبة عبدالناصر ولم يدخل الوزارة فى عهده غير عدد محدود من السياسيين عوضوا بعدد محدود أيضاً من المسيسين من أساتذة الجامعة أو التكنوقراطيين الذين انتموا إلى التنظيم الطليعى والاتحاد الاشتراكى وما إلى ذلك من التنظيمات السياسية التى أوجدتها الثورة وابتدعتها.



فى عهد السادات تغير الوضع بعض الشىء وبدت الفرصة سانحة لمشاركة السياسيين والمسيسين بصورة أكبر..

☐ وقد دخل الوزارات الساداتية خمسة من قادة الحركة العمالية هم على التوالى: عبداللطيف بلطية، وصلاح غريب، وسعد محمد أحمد، ومحمد أحمد العقيلى، ومحمد رشوان محمود، وهو عدد ضخم جداً من

الذين بدأوا حياتهم عمالاً بالفعل ورفعتهم السياسية إلى مصاف الوزراء حتى لو كانوا قد نالوا شهادات عليا فى أثناء خدمتهم فى الحياة الوظيفية . .

☐ ودخل الوزارات الساداته يساريون واضحو الانتماء الى اليسارية ، بل وبلغة اليسار منظمون وقادة وكوادر وكان من هؤلاء إسماعيل صبرى عبدالله ، وفؤاد مرسى زعيما الحزب الشيوعى نفسيهما ، ويحيى الجمل ، ومحمد محمود الإمام ، ومحمد عبدالسلام الزيات ، ومحمد عبدالمعبود الجبيلى ، ومحمد مراد غالب ، وكل هؤلاء تولوا مناصب وزارية قريبة جداً من تخصصهم ومن نشاطهم ، وبالإضافة إلى هذا خرجوا من الوزارة ليتولوا - بعد ذلك - مناصب حزبية يسارية واضحة.

وعلى الرغم من أن الدراسات المتعجلة تحصر الأمر فى وزيرين فإنهم سبعة وزراء يساريون منظمون تماماً . .

☐ أما السيدات فقد حظين بمواقع الوزارة من خلال نشاط سياسى لعائشة راتب وآمال عثمان حتى لو لم يكن من نوع الكفاح السياسى ولكن آمال عثمان نفسها كانت أمينة مساعدة للمرأة فى التنظيم السياسى قبل توليها الوزارة . .

☐ ومن أعضاء البرلمان دخل عدد كبير الوزارة وهكذا جاء كل من : الحسينى عبداللطيف ، وألبرت برسوم سلامة ، ومحمد حامد محمود ، وإبراهيم شكرى ، وناصف طاحون ، وعبدالآخر عمر عبدالآخر ، وأحمد نوح (التجارى) ، ومختار هانى ومحمد رشوان محمود ، ومحمد عبدالحميد رضوان .

☐ ومن أصحاب النشاط السياسى القديم جاء وزراء من أصحاب الاسماء اللامعة فى تخصصاتهم من أمثال الدكتورين محمود محمد محفوظ ، وأحمد فؤاد محيي الدين ، والمهندس عبدالعظيم أبو العطا ، والدكتور أحمد أبو إسماعيل ، والدكتور جمال العطيفى ، والمهندس إبراهيم شكرى الذى خرج من الوزارة ليشكل حزباً جديداً .

☐ ومن رجال الحياة العامة دخل الوزارة وزراء سياسيون على طريقتهم من أمثال : عثمان أحمد عثمان (١٩٧٣) والشيخ الشعراوى (١٩٧٦) وإبراهيم بدران (١٩٧٦) .

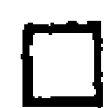
☐ ومن الضباط الذين برزت أسماؤهم فى الحياة العامة حتى نسى الناس صفتهم العسكرية الأولى تماماً جاء يوسف السباعى ، ومحمد عبدالقادر حاتم (للمرة الثانية) .

☐ ومن رجال الجامعة أصحاب الأدوار المتقدمة فى التنظيمات السياسية جاء مصطفى كمال طلبة (١٩٧١)، وبعد بفترة جاء مصطفى كمال حلمى (١٩٧٤)، كما جاء كذلك كل من محمد كامل ليلة ، ومصطفى أبوزيد فهمى (عضو اللجنة المركزية قبل مايو ١٩٧١) ومحمد زكى شافعى ، ثم جاء نعيم أبو طالب (١٩٧٧).

☐ وبنفس المنطق جاء من رجال الأزهر الدكتور عبدالحليم محمود (١٩٧٢) والشيخ عبدالعزيز عيسى (١٩٧٤) والدكتور محمد السيد حسين الذهبى (١٩٧٥) والشيخ الشعرواى (١٩٧٦) والدكتور محمد عبد الرحمن بيصار (١٩٧٨) والدكتور عبد المنعم النمر (١٩٧٩) .

□ ومن رجال الاتحاد الاشتراكى البارزين جاء مجموعة من أمثال المهندس عيسى شاهين ، ومحمد حامد محمود ، وفؤاد محيى الدين ، وإبراهيم شكرى وآمال عثمان وناصف طاحون وعبدالحميد حسن وأحمد نوح (التجارى) .

□ وامتد هذا إلى رجال الحزب الوطنى الجديد : فكرى مكرم عبيد ، ومحمد عبدالحميد رضوان ، ومنصور حسن ، ومحمد أحمد العقيلى ، هذا فضلاً عن كثير من الجامعيين المسيسين .



فى عهد الرئيس مبارك تراجع الاتجاه بحكم سياسات الإصلاح الاقتصادى والإدارى المتميزة ،والمتخصصة ، ومع هذا لم تعدم الحياة السياسية تقديم وزراء سياسيين من الحزب والبرلمان كان منهم على سبيل المثال :

□ فؤاد أبو زغلة — وزير الصناعة

□ مصطفى السعيد — وزير الاقتصاد

□ توفيق عبده إسماعيل — وزير السياحة وشئون مجلس الشعب

□ محمد ناجى شتلة — وزير التموين

□ السيد على السيد — وزير شئون مجلس الشعب

□ وليم نجيب سيفين — وزير الهجرة

☐ حلمى الحديدى	الأمين المساعد للحزب وقد عين وزيراً للصحة

☐ عدلى عبدالشهيد	وزير الهجرة

☐ عاصم عبدالحق	وزير القوى العاملة

☐ أحمد العماوى	وزير القوى العاملة

☐ حسين كامل بهاء الدين	وزير التربية والتعليم

☐ محمود شريف	وزير الإدارة المحلية ثم التنمية الريفية

☐ كمال الشاذلى	وزير شئون مجلسى الشعب والشورى

☐ محمد زكى أبوعامر	وزير شئون مجلس الشعب ثم التنمية الإدارية

☐ إسماعيل سلام	وزير الصحة

وهو آخر وزير يأتى من مقاعد الوزراء المسيسين فى الحزب أو البرلمان.

(٣٢)
أين يذهب الوزراء السابقون ؟

(١) يعملون كمحافظين

○ اختير الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيراً للتنمية الشعبية فى ١٩٨٢ ، وبعد خروجه من الوزارة فى تعديل محدود فى مارس ١٩٨٣ اختير محافظاً للقاهرة قبل أن يعود إلى الوزارة وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة .

○ فى عهد السادات تصادف أن تكرر أن يتولى الدكتور محمود أمين عبد الحافظ الوزارة مرتين ، وعند خروجه من الوزارة فى كل مرة كان يعين محافظاً ، فى المرة الأولى عين محافظاً للقاهرة فى أبريل ١٩٧٤ ، وفى المرة الثانية عين محافظاً للجيزة فى مايو ١٩٨٠ .

○ فى نفس الوقت أيضاً (مايو ١٩٨٠) عين المهندس توفيق كرارة عند خروجه من الوزارة محافظاً للدقهلية ، وكان قد تولى نفس المنصب قبل دخوله الوزارة .

○ يحدث أيضاً أن يعين الوزراء السابقون بعد فترة من تركهم الوزارة محافظين ، وقد حدث هذا مع محمد حمدى عاشور وزير الإدارة المحلية

الأسبق الذى عين محافظاً للقاهرة، وكان قد تولى منصب المحافظ فى دمياط والإسكندرية قبل توليه الوزارة.

وحدث هذا أيضاً مع سعد الشربينى الذى عاد محافظاً للدقهلية بعد فترة من خروجه من الوزارة كوزير للتنمية الشعبية.

وحدث هذا أيضاً مع الدكتورين نعيم أبو طالب (مايو ١٩٨٠) الذى عين محافظاً للإسكندرية بعدما كان وزيراً، وعبدالحميد حسن (١٩٨٢) الذى عين محافظاً للجيزة بعد أن كان رئيسا للمجلس الأعلى للشباب والرياضة بعد خروجه من مجلس الوزراء للمرة الثانية فى مايو ١٩٨٠.

(٢) يتبادلون المواقع مع خلفائهم فى الوزارة

النموذج القريب هو نموذج الدكتور محمد الرزاز وزير المالية، الذى عين رئيساً لبنك الاستثمار العربى خلفاً للدكتورة نوال التطاوى التى عينت فى نفس يوم خروج الرزاز وزيرة للاقتصاد.

وعلى حين جاء الدكتور إسماعيل سلام ليخلف وزيرين للصحة والسكان هما على عبدالفتاح المخزنجى وماهر مهران، فإن ماهر مهران (وحده) خلفه فى رئاسة اللجنة فى مجلس الشورى.

تكرر هذا من قبل مع وجيه شندى وفؤاد هاشم فى أغسطس ١٩٨٢، حيث عين الدكتور وجيه شندى رئيس بنك الاستثمار العربى وزيراً، على حين خلفه الوزير فؤاد هاشم فى رئاسة بنك الاستثمار.

فى ١٩٩٣ حدث شىء شبيه خرج الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ليتولى رئاسة بنك، بينما جاء رئيس بنك آخر ليتولى وزارة الاقتصاد وهو محمود محمد محمود بيومى.

فى السبعينيات خرج الدكتور جمال الدين العطيفى من منصبه كوزير للثقافة والإعلام ليعود وكيلاً لمجلس الشعب خلفاً لعبدالمنعم الصاوى الذى عيِّن خلفاً له وزيراً للإعلام والثقافة.

وقد حاول الرئيس السادات تكرار هذا فى سبتمبر ١٩٨١ بين محمد عبدالحميد رضوان (وكيل مجلس الشعب الذى عين وزيراً للثقافة) ومنصور حسن (الذى رشحه السادات وكيلاً لمجلس الشعب)، لكن منصور حسن رفض الفكرة، وعبر السادات عن أسفه لأن منصور لم يفهم أهمية هذا المنصب.

(٣) يتولون رئاسة مجالس إدارة البنوك والشركات الكبرى

هذا هو النموذج المبهج الذى يجعل كثيراً من البارزين يتقبلون مبدأ الوزارة على أساس أن العائد بعد الخروج منها قد يكون مثمراً بتولى مثل هذه الرئاسة، ومع أن هذا ليس فرضاً ولا واجباً حتمياً، فإن الظروف العامة تشجع هذه الفكرة.

وقد كان كمال حسن على - على سبيل المثال - نموذجاً بارزاً لهذا، فقد تولى رئاسة مجلس إدارة البنك المصرى الخليجى بعد خروجه من الوزارة، ولكن النموذج الأكثر أهمية هو الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء

الأسبق، الذى لا يزال يتولى رئاسة المصرف العربى الدولى .

وقد حدث هذا أيضاً مع الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق، الذى تولى رئاسة بنك « التجاريون » ، ومع الدكتور أحمد أبو إسماعيل وزير المالية الأسبق الذى تولى رئاسة بنك هونج كونج المصرى، وكذلك الدكتور حامد السايح، ومع توفيق عبده إسماعيل وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والسياحة الأسبق، الذى تولى رئاسة مجلس بنك الدقهلية الوطنى، وبسبب هذا المنصب دخل السجن فى قضية القروض المتداولة الآن .

وقد حدث هذا أيضا مع نعيم أبو طالب الذى تولى رئاسة بنك الإسكندرية التجارى البحرى، وعبدالرحمن الشاذلى وزير التموين الأسبق، الذى تولى رئاسة بنك التعمير والإسكان .

وفى عهد عبدالناصر عين كل من الدكتور نور الدين طراف والدكتور ثروت عكاشة رئيساً للبنك الأهلى المصرى، وعين سيد مرعى عضواً منتدباً فى بنك مصر ، وعين عبد الجليل العمرى نائب رئيس الوزراء الأسبق محافظاً للبنك المركزى .

وقد حدث هذا أيضا فى عهدى السادات ومبارك حيث عين كل من الوزراء السابقين محمد عبدالفتاح إبراهيم وأحمد زندو ومحمد صلاح الدين حامد كمحافظين لهذا البنك .

وعين ناصف طاحون كرئيس لبنك ناصر الاجتماعى بعد عمله وزيراً للتموين . :

كذلك عين الدكتور على الجريتلى رئيساً لمجلس إدارة بنك الإسكندرية ، وعين الدكتور على عبدالمجيد وزير التنمية الإدارية الأسبق رئيساً لبنك الاعتماد والتجارة الدولى ، وعين زكريا توفيق عبدالفتاح وزير التجارة الأسبق رئيساً لبنك قناة السويس .

ويتولى حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الأسبق رئاسة بنك الشركة العربية المصرفية للاستثمار ، كما يتولى المهندس حسب الله الكفراوى رئاسة مجلس إدارة شركة الرحاب ، ويتولى يوسف صبرى أبو طالب رئاسة شركة أخرى للاستثمار العقارى ، ويتولى عادل عز وزير البحث العلمى السابق رئاسة شركة الاستثمار العقارى والسياحى ، ويتولى محمد عبدالهادى سماحة رئاسة شركة هولندية مصرية مشتركة .

ومن الذين تولوا رئاسة مجالس إدارة شركات فى القطاع الذى تولوا الوزارة فيه : المهندس محمد طه زكى وزير الصناعة الذى تولى بعد خروجه من الوزارة رئاسة مجلس إدارة شركة كلورايد.

والمهندس إبراهيم سالم محمدين وزير الصناعة الأسبق الذى يتولى رئاسة مشروع الحديد والصلب الضخم فى الدخيلة بالقرب من الإسكندرية ، وهو «الشركة الوطنية لإنتاج الحديد والصلب».

أما المهندس حسنى محمد السيد على وزير الدولة للإسكان فيتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية .

ومن وزراء الصحة السابقين عمل عبده سلام ، ومحمد راغب دويدار ، ومحمد صبرى زكى رؤساء لمجالس إدارة شركة أدوية .

كما عمل المهندس أحمد توفيق البكرى وزير الصناعة الأسبق رئيساً لشركة مصر للطيران .

(٤) يعودن إلى مناصب قضائية رفيعة

حدث هذا مع بدوى حمودة حين عين رئيساً للمحكمة الدستورية العليا ، وحدث هذا أيضاً مع المستشار أحمد ممدوح عطية الذى عين رئيساً للمحكمة الدستورية العليا فى تشكيلها الجديد سنة ١٩٧٩ ، ثم عاد بعدها للعمل وزيراً للعدل حتى ١٩٨٧ .

(٥) يعملون سفراء

حدث هذا فى عهد عبد الناصر على سبيل الترقية أو الاحتفاظ بالوزراء السابقين بالقرب من السلطة ، فقد عين اللواء عبدالعظيم فهمى وزير الداخلية الأسبق سفيراً فى المجر ، كما عين الأستاذ أحمد نجيب هاشم وزير التربية والتعليم الأسبق سفيراً ، كما عين توفيق عبدالفتاح وزير الشئون الاجتماعية الأسبق سفيراً ، وفى بداية عهد السادات عين كمال رفعت سفيراً لمصر فى لندن حتى ١٩٧٤ .

وقد استن السادات سنة عودة الوزراء الدبلوماسيين إلى السلك الدبلوماسى على نحو ما يعود أساتذة الجامعة ، فعاد الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ليكون سفيراً وعين مندوباً

دائماً لمصر فى الأمم المتحدة فى مطلع ١٩٧٢ ، كما عين الدكتور محمد مراد غالب وزير الخارجية سفيراً وعمل بالفعل سفيراً فى بلجراد ، وعين محمد إبراهيم كامل نفسه بدرجة سفير ممتاز فى الوزارة ، كما عاد وزير الدولة للشئون الخارجية محمد رياض للعمل الدبلوماسى فى وزارة الخارجية وتولى الإشراف على مبنى الجامعة العربية ، والمثل الأكثر أهمية هو محمد حافظ إسماعيل نفسه الذى وصل مستشاراً للأمن القومى وعمل بعدها كسفير فى موسكو وفى باريس .

ومن بين الوزراء السابقين فى عهد السادات اختيرت الدكتورة عائشة راتب سفيرة وعينت سفيرة لمصر فى الدنمارك ثم فى ألمانيا الغربية .

(٦) يعملون وزراء خارج مصر

حدث هذا مع وزير الصناعة الخفيفة المصرى الأسبق أمين حلمى كامل الذى عين وزيراً للصناعة فى ليبيا فى عهد الرئيس القذافى .

(٧) يتولون مناصب تنفيذية بدرجة وزير أو أرفع

تولى الدكتور محمد نصار وزير الصحة فى عهد عبد الناصر رئاسة مؤسسة التأمين الصحى بعد خروجه من الوزارة ، وتكرر هذا مع الدكتور عبده سلام فى بداية عهد الرئيس السادات .

وحدث هذا أيضاً مع الدكتور عبدالوهاب البرلسى وزير البحث العلمى

الأسبق الذى تولى رئاسة هيئة الرقابة الدوائية، وعلى مستوى أرفع حدث هذا مع عبدالحميد السراج الذى كان وصل إلى منصب نائب رئيس الجمهورية وتولى بعد هذا رئاسة هيئة الرقابة على التأمين، ولا يزال حتى ١٩٩٩ بمثابة أقدم موظف مصرى كبير!!

وحدث هذا مع المهندس عبدالعزيز كمال محمد الذى تولى رئاسة جهاز تنفيذى بعد أن ترك الوزارة، والمهندس سليمان عبدالحى وزير النقل الأسبق.

وقد عاد كل من الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله ومحمد محمود الإمام إلى العمل كمديرين لمعهد التخطيط القومى التابع لوزارة التخطيط.

وقد عين المهندس سمير حلمى نائباً لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ثم رئيساً للجهاز حتى تعرض للاغتيال مع الرئيس السادات، وحدث هذا أيضاً مع سلفه المهندس محمد صدقى سليمان الذى كان رئيساً للوزراء.

وحدث هذا مع مجموعة لا بأس بها من وزراء الرئيس عبدالناصر منهم: محمود عبدالسلام والدكتور محمود رياض.

(٦) يتولون رئاسة الجامعات

حدث هذا مع الدكتور محمد حمدى النشار وزير المالية، الذى عاد إلى رئاسة جامعة أسيوط، ومع الدكتور محمد نجيب حشاد وزير الزراعة، الذى عاد إلى رئاسة جامعة القاهرة.

وحدث هذا مع الدكتور إبراهيم بدران، الذى عاد إلى رئاسة جامعة القاهرة، ومع الدكتور عبدالسلام عبدالغفار وزير التربية والتعليم، الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس، ومع الدكتور محمد كامل ليلة، الذى تولى رئاسة جامعة بيروت العربية ثم رئاسة جامعة عين شمس، ومع الدكتور شمس الدين الوكيل وزير التعليم العالى، الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس، ومع الدكتور إسماعيل غانم وزير الثقافة الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس ثم عاد بعدها ليتولى وزارة التعليم العالى والبحث العلمى نفسها.

وقد حدث هذا مبكراً عندما عين الشيخ أحمد حسن الباقورى مديراً لجامعة الأزهر، كذلك يمكن إدراج الدكتور أحمد خليفة وزير الشئون الاجتماعية الأسبق معهم، وقد تولى منصب مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٧) يذهبون للعمل فى المنظمات الدولية

كان وزراء عهد الثورة الأول هم أبرز الناس فى هذا المسلك، نظراً لقيمتهم العلمية والدولية الكبيرة، وقد عمل عبدالجليل العمرى نائباً لرئيس البنك الدولي، وترأس عباس عمار منظمة العمل الدولية، وأصبح عبدالرزاق صدقى ممثلاً لمنظمة الأغذية والزراعة.. وهكذا، وفى السبعينات أصبح مصطفى كمال طلبة وزير الشباب الأسبق ورئيس اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا مديراً تنفيذياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى نيروبى.

وعلى مستوى منظمات الجامعة العربية :

عمل الدكتور محمد محب زكى وزير الزراعة فى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعد خروجه من منصبه .

كما عمل الدكتور محمد صفى الدين أبو العز مديراً لمعهد الدراسات العربية .

(٨) يتولون مناصب حزبية

قبل كل من الدكتورين محمد حسن الزيات ومحمد محب زكى أمانة الحزب الوطنى فى دمياط والجيزة بعد خروجهما من الوزارة بفترة ، وكان التقليد فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر أن يتم هذا بصورة روتينية ، كما حدث مع عباس رضوان وحسين ذو الفقار صبرى وآخرين مع احتفاظهم بدرجة وزير وتعيينهم على درجات وزراء موازية فى رئاسة الجمهورية .

(٩) يعملون فى المجالس القومية المتخصصة

حدث هذا على مستوى رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى نفسه ، ومع الدكتور عبدالقادر حاتم من قبل ، ومع مجموعة من الوزراء السابقين منهم أحمد على كمال وزير الرى ، وأحمد عبده الشرباصى ، وسليمان حزين الذين تفرغوا لأمانات هذه المجالس المختلفة .

(١٠) يبقون فى الظل حتى وإن عملوا فى شركات القطاع الخاص الصغيرة

مثلما حدث مع النبوى إسماعيل الذى يقال إنه قبل العمل فى شركة، وكذلك محمد عبدالحليم موسى وزكى بدر وحسن الألفى.

أما السيد فهمى فقد عمل فى مجموعة شركات رئيس الوزراء اليمنى الأسبق عبدالرحمن البيضانى، وكانت تتولى تنفيد مشروع الصرف الصحى فى القاهرة.

وحدث هذا أيضاً مع محمد كامل العقيلى وزير الدولة للاتصال الحزبى فى نهاية عهد السادات..

وقد تكون هذه الشركات هى شركات عائلاتهم مثلما حدث مع منصور حسن نفسه الذى كان وزيراً ملء السمع والصبر. ومع محمد حلمى السعيد وزير الكهرباء الأسبق.

وربما يعود هؤلاء إلى ممارسة المحاماة ولو اسما مثلما حدث مع محمد مختار هانى وزير الدلة لشئون مجلسى الشعب والشورى، ومع المستشار حلمى عبدالآخر وزير شئون مجلسى الشعب والشورى، ومع ضياء الدين داود بعد خروجه من السجن.

(١١) يدخلون السجن ويتعرضون للمحاكمة

كان هذا يحدث فى عهد عبدالناصر كما فى حالة شمس بدران وعباس رضوان اللذين دخلا السجن فى قضية «المؤامرة» التى اتهم فيها مجموعة من

الضباط بمحاولة الانقلاب لصالح عبدالحكيم عامر.

وكانت آخر واقعة من هذا القبيل هى ما حدث مع وزراء مجموعة ١٥ مايو ١٩٧١ الذين كانوا ضد الرئيس السادات، وقد حصلوا على أحكام متفاوتة بالسجن، وكان من هؤلاء: الفريق محمد فوزى نفسه، ومحمد فائق وزير الإعلام، وشعراوى جمعة وزير الداخلية، ومحمد حلمى السعيد وزير الكهرباء، ومحمد سعد الدين زايد وزير الإسكان، وأمين هويدى وزير الدولة الأسبق.. إلخ، ومنهم من تم التحفظ عليه لفترة قصيرة:

وشأن هؤلاء كان أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا هم ضياء الدين داود ومحمد لبيب شقير وعبدالمحسن أبو النور وعلى صبرى.

الباب السادس

فى التركيبات العمرية والمهنية للنخبة الحاكمة

(٣٣)
حكومة معاشات

أكبر الوزراء سنا هو المستشار فاروق سيف النصر ٧٣ عاما (مواليد ديسمبر عام ١٩٢٢)، وحين دخل الوزارة كان عمره أقل من الخامسة والستين بأسابيع قليلة جدا، وكان قد أحيل إلى التقاعد قبلها بخمس سنوات، وكان يشغل منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا قبل إحالته للتقاعد، وقد عانى منذ أكثر من عام من أزمة قلبية اضطرته للبقاء فى المستشفى لبعض الوقت، ومع هذا فهو يتمتع بقوام ممشوق ومظهر رياضى وقدرة على العمل المتواصل فى هدوء وصمت ويلتزم إلى أقصى الحدود بتقاليد الطبقة الرفيعة فى كل تصرفاته حتى الآن.

ثانى أكبر الوزراء سنا هو المهندس سليمان متولى سليمان ٦٨ عاما (مواليد أكتوبر عام ١٩٢٧)، وحين دخل الوزارة كان عمره قد تعدى الخمسين بعام واحد فقط (أول عهده فى الوزارة حين اختير وزيرا لشئون مجلس الوزراء فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر عام ١٩٧٨)، وهو بالمناسبة أيضا ثانى أقدم الوزراء فى الوزارة (بعد الدكتورة

● نشر هذا المقال صباح يوم الأربعاء الأخير من عام ١٩٩٥ ، وفى يوم الثلاثاء التالى استقالت وزارة الدكتور عاطف صدقى وكلف الرئيس الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الوزارة الجديدة .

آمال عثمان التى تسبقه فى المقعد الوزارى بعشرين شهرا) .

ويعد سليمان متولى سليمان ظاهرة وزارية فى عهد الثورة كله ، فقد تولى سبع وزارات فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل ، وهو الآن - كما يعرف الناس - يتولى شئون أربع وزارات هى : النقل والمواصلات والنقل البحرى والطيران المدنى ، وقد تولى الوزارات الثلاث الأولى منذ مايو عام ١٩٨٠ ، بينما أضيفت إليه وزارة الطيران المدنى فى حكومة عاطفى صدقى الأخيرة (أكتوبر عام ١٩٩٣) . . وفيما قبل ذلك تولى وزارتى شئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلى عند تشكيل حكومة مصطفى خليل ، ثم أضيفت إليه وزارتان أخريان هما الإعلام فى نفس يوم تشكيل الوزارة ، وشئون الأزهر حين عين الشيخ بيصار شيخا للأزهر فى يناير عام ١٩٧٩ ، وخلفه الدكتور عبد المنعم النمر كوزير للأوقاف فقط ، وأضيفت شئون الأزهر إلى المهندس سليمان متولى سليمان .

وقد عاد المهندس سليمان متولى سليمان أخيرا من رحلة علاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أجرى جراحة فى القلب فى مركز كليفيلاند الطبى الشهير الذى أجريت فيه جراحات مماثلة لرئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى ولوزير الصحة الدكتور على عبد الفتاح وللسيدة فاتن حمامة وللدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية ! ! .

ثالث أكبر الوزراء سنا هو المهندس صلاح حسب الله ٦٦ عاما (وهو من مواليد نوفمبر عام ١٩٢٩) ، وحين تولى الوزارة كان يبلغ من العمر ٦٤ عاما وكانت خدمته كرئيس لمجلس إدارة شركة «المقاولون العرب» مستمرة بعد بلوغه سن الستين ! .

يأتى بعد هذا أكبر مجموعة من الوزراء ولدت فى عام واحد وهم السبعة الذين ولدوا عام ١٩٣٠ ، ومن بين هؤلاء رئيس الوزراء نفسه الدكتور عاطف صدقى ، وهؤلاء أتموا جميعا خمسة وستين عاما (٦٥ عاما) على مدى العام الذى ينتهى بعد أيام قليلة ، وهؤلاء بترتيب سنهم هم : الدكتور ماهر مهران (مواليد مارس عام ١٩٣٠) والذى قضى فترة طويلة فى أحد المستشفيات الأوروبية للعلاج منذ أكثر من عام ، وزاره الرئيس مبارك فى المستشفى الذى كان يعالج فيه ، ثم وزير الاقتصاد محمود محمد محمود بيومى الذى يصغر الدكتور ماهر مهران بتسعة أيام فقط ، ثم الدكتور يوسف والى الذى يصغر وزير الاقتصاد بيومين فقط فهو من مواليد إبريل عام ١٩٣٠ ، وبينما كان كل من الدكتور ماهر مهران والأستاذ محمود محمد محمود فى الثالثة والستين حين توليا الوزارة فى يوم واحد عام ١٩٩٣ ، فإن يوسف والى لم يكن قد بلغ العام الثانى والخمسين حين اختير وزيرا فى مطلع عام ١٩٨٢ .

وفى أغسطس عام ١٩٣٠ ولد الدكتور عاطف صدقى الذى تولى رئاسة الوزراء وقد تعدى الخامسة والستين من عمره المديد بإذن الله ، ويصغره بأقل من شهرين المهندس ماهر أباظة الذى ولد فى أكتوبر عام ١٩٣٠ لكنه لم يكن قد وصل إلى الخمسين حين اختير وزيرا فى مايو عام ١٩٨٠ . أما الدكتور على عبد الفتاح فيصغر وزير الكهرباء بثلاثة أسابيع ، لكنه كان قد أشرف على الثالثة والستين من عمره حين اختير وزيرا للصحة فى عام ١٩٩٣ .

ويزامل هؤلاء الوزراء فى الميلاد سنة ١٩٣٠ وزير شئون مجلس الوزراء المستشار أحمد رضوان .

أما عام ١٩٣١ فإنه لم يشهد ميلاد إلا وزير واحد هو الدكتور محمود شريف الذى اختير وزيرا للإدارة المحلية وهو فى الستين من عمره (عام ١٩٩١).

هذا وقد ولد ثلاثة من الوزراء فى عام ١٩٣٢، وأكبر هؤلاء هو أقدمهم فى الوقت نفسه وهو الدكتور عاطف عبيد (٦٣ عاما)، الذى ولد فى إبريل عام ١٩٣٢ ودخل الوزارة بعد أن بلغ الثانية والخمسين من عمره بثلاثة شهور (يوليو عام ١٩٨٤). ويبلغ السيد أحمد العماوى هو الآخر أكثر من ثلاثة وستين عاما، فقد ولد فى يوليو عام ١٩٣٢ وتولى الوزارة وقد قضى ثلاثة شهور من العام الثانى والستين من عمره (أكتوبر عام ١٩٩٣)، ويأتى بعد هذا الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم (٦٣ عاما و٣ شهور) وهو من مواليد سبتمبر عام ١٩٣٢، وقد تولى الوزارة حين كان فى منتصف العام التاسع والخمسين من عمره.

يحتل الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء مرتبة الخامس عشر بين أعضاء الوزارة الأربعة والثلاثين (هم رئيس الوزراء ونائباه و٣١ وزيرا)، وقد ولد فى مطلع عام ١٩٣٣، أى أنه قد أوشك على دخول عامه الرابع والستين (٦٣ عاما و١١ شهرا)، لكنه كان قد اختير وزيرا قبل أن يتم العام التاسع والأربعين بعشرة أيام (يناير عام ١٩٨٢).

وفى التاسع عشر من هذا الشهر يحتفل وزير الإعلام صفوت الشريف بإتمامه ٦٢ عاما وبدء العام الثالث والستين.. وكان صفوت الشريف قد دخل الوزارة بعد أن أتم تسعا وأربعين عاما باثنى عشر يوما فقط.

وفى عام ١٩٣٤ ولد وزير ووزيرتان، فقد ولد كمال الشاذلى فى السادس عشر من فبراير (٦١ عام وعشرة شهور)، كما ولدت الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة الدولة للبحث العلمى فى أكتوبر (٦١ عاما وشهران)، وقد توليا الوزارة فى يوم واحد وهما قد بدءا عامهما الذهبى الستين. كان كمال الشاذلى قد قضى ثمانية شهور من عامه الستين حين عين وزيرا لشئون مجلسى الشعب والشورى، بينما كانت فينيس قد أمضت من هذا العام أسبوعا واحدا فقط.

فيما بين ميلاد كمال الشاذلى وفينيس كامل جودة، كانت الدكتورة آمال عثمان (٦١ عاما وثمانية شهور) قد ولدت فى إبريل عام ١٩٣٤، لكنها وصلت إلى الوزارة فى سن مبكرة حين كانت لم تتخط الثالثة والأربعين من عمرها بعد!!.

وقد شهد شهر أكتوبر عام ١٩٣٥ ميلاد ثلاثة من الوزراء أتموا العام الستين منذ شهرين فقط وهم: المشير طنطاوى وزير الدفاع والدكتور محمد الرزاز وزير المالية، والدكتور حمدى البنبى وزير البترول، وعلى حين أن الدكتور الرزاز تولى منصبه الوزارى وهو فى الحادية والخمسين من عمره (نوفمبر عام ١٩٨٦)، فإن كلا من المشير طنطاوى والوزير البنبى قد عينا وزراء فى السادسة والخمسين من عمرهما (مايو عام ١٩٩١).

وفى عام ١٩٣٦ ولد وزيران يتمان العام الستين من عمرهما هذا العام وهما بالمصادفة البحتة وزيرا الداخلية والخارجية، فقد ولد اللواء حسن الألفى فى مارس عام ١٩٣٦ فى يوم عيد الأسرة، بينما ولد السفير عمرو موسى فى أكتوبر عام ١٩٣٦، وعلى حين كان عمرو موسى يبلغ من ٥٥

عاما من العمر عند اختياره وزيرا فى مايو عام ١٩٩١ ، فإن اللواء حسن الألفى كان قد تخطى السابعة والخمسين حين عهد إليه بوزارة الداخلية فى إبريل عام ١٩٩٣ .

بعد هذا يحتل الدكتور أحمد جويلى وزير التموين وأحدث الوزراء جميعا (فهو الوحيد الذين عين بعد تشكيل آخر وزارة)، يحتل جويلى ترتيب الخامس والعشرين بين الوزراء تبعا لأعمارهم، فقد ولد فى مارس عام ١٩٣٧ ، وهكذا فإنه قضى فى الوزارة ثلاثة شهور من العام التاسع والخمسين فى عمره .

أما الوزير فاروق حسنى فقد ولد عام ١٩٣٨ ولا نعرف بالتحديد الشهر أو اليوم، حتى موسوعة الشخصيات المصرية لم تذكر شيئا عن الشهر أو اليوم الذى ولد فيه فارق حسنى . وهكذا فإنه قد تعدى السابعة والخمسين من عمره بكل تأكيد . وكان فاروق حسنى قد اختير وزيرا للثقافة فى حكومة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر عام ١٩٨٧) فيما بين العام التاسع والأربعين والخمسين من عمره!! .

فى عام تسعة وثلاثين (١٩٣٩) ولد ثلاثة من الوزراء هم : وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجى (٥٦ عاما وتسعة شهور)، ووزير الأوقاف الدكتور محمد على محجوب (٥٦ عاما وشهران)، ووزير الأشغال الدكتور محمد عبدالهادى راضى (٥٦ عاما وشهر) ، وعلى حين تولى الدكتور محجوب الوزارة وهو فى السابعة والأربعين من عمره، وهى سن مبكرة جدا بالنسبة للوزراء فى العهد الحاضر ، فإن زميليه (البلتاجى وراضى) قد دخلا الوزارة وهما فى الرابعة والخمسين .

أما أصغر خمسة وزراء فهم على الترتيب : الدكتور إبراهيم فوزى (٥٥ عاما) وقد دخل الوزارة وعمره ٥٣ عاما والدكتور محمد الغمراوى داود (٥٤ عاما و٩ شهور) وقد دخل الوزارة وهو فى عامه الثالث والخمسين، ثم الدكتور محمد إبراهيم سليمان (٤٩ عاما على ارجح الاقوال ، وهى متعددة ، ولكن أرجحها : يونيو ١٩٤٦)، ثم الدكتور محمد زكى أبو عامر (٤٨ عاما و٩ شهور) حيث ولد فى مارس عام ١٩٤٧، وتولى الوزارة وهو فى العام السابع والأربعين من عمره أيضا، و أخيرا الدكتور يوسف بطرس غالى أصغر الوزراء (٤٣ عاما)، على الرغم من أنه يحتل الترتيب العشرين بين الوزراء من حيث الأقدمية ! ! .

(٣٤)
والمحافظون أيضا معاشات !

□ كل المحافظين فى مصر بلا استثناء فوق الخامسة والخمسين، ومن بين ٢٥ محافظا يشغلون المنصب فى المحافظات المختلفة، فإن ١٩ محافظا (٧٦٪ فوق الستين) وثمانية (٣٢٪) فوق الخامسة والستين!!

□ أكبر المحافظين سنا هو أقدمهم فى منصب المحافظ، وهو أيضا صاحب الرقم القياسى فى هذا الموقع حتى الآن، وهو عمر عبد الآخر محافظ القاهرة، الذى عين محافظا للقليوبية فى مايو عام ١٩٨٠ ثم الجيزة فى أكتوبر عام ١٩٨٧ فالقاهرة فى مايو عام ١٩٩١، ويبلغ من العمر ٦٧ عاما وشهور، وقد أجرى هذا الأسبوع جراحة استبدال الشرايين فى مركز كليفيلاند الطبى الشهير، حيث أجريت جراحات مماثلة لعدد من الوزراء الحاليين والسابقين ولأكثر من محافظ ولعاطف سالم والدكتور أسامة الباز.

□ بالمصادفة البحتة فإن ثانى أكبر المحافظين من حيث العمر هو محافظ العاصمة الثانية الإسكندرية المستشار إسماعيل الجوسقى، وهو يبلغ السابعة

● نشر هذا المقال فى مطلع عام ١٩٩٦ قبل إجراء حركة المحافظين (يناير ١٩٩٦).

والستين بعد شهر واحد، وهو محافظ لبنى سويف منذ أكتوبر عام ١٩٨٤ ، وللإسكندرية منذ يوليو عام ١٩٨٦ .

☐ ثالث المحافظين من حيث كبر السن هو المستشار عبد الرحيم نافع الذى يبلغ السادسة والستين من عمره بعد شهرين، وهو محافظ لقنا منذ إبريل عام ١٩٨٩ ، ثم لدمياط منذ مايو عام ١٩٩٢ .

☐ رابع المحافظين عمرا هو السيد صبرى القاضى (مواليد أكتوبر عام ١٩٣٠)، ويمثل هو وعمر عبد الآخر آخر اثنين من الضباط الأحرار فى المواقع التنفيذية فى جهاز الحكم.

☐ فى عام ١٩٣١ ـ وهو نفس العام الذى ولد فيه الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية ـ ولد أربعة من المحافظين : مستشاران هما : عبد الفتاح غلوش محافظ بنى سويف منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن باتصال، وصلاح عطية محافظ البحيرة، واللواء منير شاش (يوليو عام ١٩٣١) وهو صاحب الرقم القياسى فى البقاء فى نفس المحافظة (شمال سيناء) حتى الآن ومنذ سبتمبر عام ١٩٨٢ ، والرابع هو اللواء محمد حسن طنطاوى (أكتوبر عام ١٩٣١)، والذى يشغل منصب محافظ سوهاج منذ خمس سنوات .

☐ ويحتل اللواء يحيى البهنساوى (الذى قضى أكثر من ثلاثة شهور فى الرعاية المركزة نتيجة مرض القلب) ترتيب التاسع بين المحافظين من حيث السن (مارس عام ١٩٣٣) . وفى العام نفسه ثلاثة آخرون من المحافظين هم : اللواء عبد المنعم سعيد الذى تولى المنصب فى ثلاث محافظات حتى الآن : السويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر، واللواء عبد الحميد بدوى

محافظ المنيا منذ عام ١٩٩٠ ، واللواء إبراهيم الشيخ محافظ الدقهلية .

□ أما اللواء مصطفى صادق محافظ السويس الذى أجرى جراحة ناجحة أخيرا فقد ولد فى إبريل عام ١٩٣٤ ، ويصغره بشهرين محافظ القليوبية عادل إلهامى الذى يشغل منصب المحافظ منذ أكتوبر عام ١٩٨٧ .

□ وفى عام ١٩٣٥ ولد الفريق محمد زاهر عبد الرحمن محافظ مرسى مطروح وقائد قوات الدفاع الجوى الأسبق ، ويصغره بعام واحد أربعة محافظين يتمون الستين خلال الأسابيع والشهور القادمة هم : الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة ومن قبل محافظ الفيوم ، واللواء محمد صلاح مصباح محافظ أسوان وقبلها محافظ البحر الأحمر ، واللواء محمد عزت السيد محافظ الوادى الجديد والذى شغل من قبل منصب رئيس مدينة الأقصر ، وأخيرا اللواء محمد عبد السلام محجوب الذى يحتل مرتبة أحدث محافظ فى مصر (أغسطس عام ١٩٩٤) ولا يزال يحتل المرتبة حتى يتم تعيين محافظ جديد لأسيوط ، حيث توفى اللواء سميح السعيد منذ شهرين ! .

□ أما اللواء فخر الدين خالد محافظ بورسعيد الذى يحتل الترتيب العشرين بين المحافظين الخمسة والعشرين من حيث العمر ، فهو أكبر محافظ بين المحافظين الستة الذين لم يبدءوا عامهم الستين حتى الآن ، ويعود مولده إلى يناير عام ١٩٣٧ .

□ يليه المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية (وسابقا كفر الشيخ) والذى ولد فى الرابع من يناير عام ١٩٣٨ ، ويصغره بشهرين الدكتور عبد الوهاب

سيد أحمد محافظ الشرقية (وسابقا القليوبية) . ومن الطريف أن هذين المحافظين بالذات رغم انتقالهما من محافظة إلى أخرى فقد ظلا عضوين فى مجلس نفس الجامعة ، فقد كان د. عبد الوهاب سيد أحمد يحضر مجلس جامعة الزقازيق باعتباره محافظا للقليوبية حيث يوجد فرع بنها التابع لجامعة الزقازيق ، ثم واصل حضور نفس المجلس بعد انتقاله إلى المحافظة الأصلية . والوضعُ نفسه حدث مع المستشار ماهر الجندى حيث يتبع فرع كفر الشيخ جامعة طنطا عاصمة الغربية !! .

☐ فى عام ١٩٣٩ ولد محافظ واحد هو اللواء ممدوح الزهيرى محافظ جنوب سيناء الجديد ، وفى عام ١٩٣٠ ولد محافظ واحد هو بالمصادفة ثالث أقدم محافظ وهو الدكتور فاروق التلاوى محافظ الوادى الجديد ثم الفيوم بعد عشر سنوات فى الوادى الجديد . أما أصغر المحافظين على الإطلاق فهو المستشار عدلى عبد الشكور حسين محافظ المنوفية الذى أتم خمسا وخمسين عاما فى رأس السنة !! .

(٣٥)
التركيبة الزمنية والتعليمية والعمرية والمهنية لوزارة الدكتور كمال الجنزورى

أولا : من حيث الانتماء المُحدد بالوزارات التى دخلوها أول مرة

وهو المعنى الذى عبرنا عنه فى العنوان بالتركيبة الزمنية قاصدين العهود التى تعود إليها انتماءات الوزراء المختلفين :

١ ـ الدكتورة آمال عثمان هى أقدم الوزراء حيث تتم فى الشهر القادم (فبراير ١٩٩٦) تسعة عشر عاماً فى المنصب الوزارى، وقد دخلت الوزارة فى تعديل وزارى لوزارة ممدوح سالم فى فبراير عام ١٩٧٧ ، ومن الطريف أنها تتمتع بوضع أقدم الوزراء منذ وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى، أى أنها أقدم الوزراء منذ ١٠ سنوات، وقد دخلت الوزارة فى سن صغيرة (٤٣ عاما).

٢ ـ المهندس سليمان متولى سليمان دخل الوزارة عندما شكل مصطفى خليل وزارته الأولى فى أكتوبر عام ١٩٧٨ وتولى على مدى عهد هذه الوزارة سبع وزارات هى : شئون مجلس الوزواء ، والحكم المحلى ، والاعلام ، والشباب والرياضة ، والتنظيمات الشعبية والسياسية ، وشئون

● نشر هذا المقال عقب إعلان تشكيل وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

الأزهر ، والدولة للمتابعة والرقابة ثم تولى ثلاث وزارات أخرى هى النقل والمواصلات والنقل البحرى بدءا من مايو عام ١٩٨٠ ومنذ نوفمبر عام ١٩٩٣ أضيفت إليه الطيران المدنى .

٣ - المهندس ماهر أباظة يعود عهده بالوزارة إلى آخر وزارات الرئيس السادات .

٤ - يحتل الترتيب الرابع ثلاثة هم : رئيس الوزراء نفسه ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الدكتور يوسف والى ، ووزير الإعلام صفوت الشريف ، الذين دخلوا الوزارة فى حكومة فؤاد محيى الدين الأولى (يناير عام ١٩٨٢) ، وكانوا بذلك ثلاثة من أول عشرة وزراء جدد فى عهد الرئيس مبارك . ومن هؤلاء العشرة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الذى عين يومها وزيرا للأوقاف .

□ □ ونلاحظ أن الوزارة الحالية لا تضم أحدا ممن دخلوا الوزارة فى حكومة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس عام ١٩٨٢) ، ولا مصطفى خليل الثانية (يونيو عام ١٩٧٩) ، ولا ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر عام ١٩٧٧) ، أو الخامسة (مايو عام ١٩٧٨) . فقد خرج هؤلاء جميعا من الوزارات على فترات متعاقبة .

٥ - الدكتور عاطف عبيد هو الوزير الوحيد الباقى من مجموعة الوزراء الذين عينوا فى حكومة كمال حسن على (يوليو عام ١٩٨٥) .

□ □ ونلاحظ أن الوزراء الذين دخلوا الوزارة فى عهد حكومة على لطفى لم يبق أحد منهم فى الحكم ، وكذلك الذين دخلوا حكومة الدكتور

عاطف صدقى الأولى لم يبق أحد منهم فى الوزارة، وإن كان الدكتور فتحى سرور - وهو واحد من هؤلاء - يشغل منصب رئيس مجلس الشعب الآن.

٦ - المستشار فاروق سيف النصر وفاروق حسنى، دخلا الوزارة عند تشكيل عاطف صدقى لحكومته الثانية (نوفمبر عام ١٩٨٧) فى بداية فترة حكم الرئيس مبارك الثانية.

٧ - حدث تعديل وزارى لحكومة عاطف صدقى الثانية فى مايو عام ١٩٩١ دخل الوزارة فيه خمسة وزراء لا يزالون باقين حتى اليوم ولم يخرج منهم أحد حتى الآن وهم: المشير طنطاوى وزير الدفاع، وعمرو موسى وزير الخارجية، وحسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، ومحمود شريف وزير الإدارة المحلية، وحمدى البنبى وزير البترول.

٨ - حدث تعديل وزارى ثان لحكومة عاطف صدقى الثانية فى إبريل عام ١٩٩٣ دخل فيه وزيران لا يزالان باقيين إلى اليوم وهما: اللواء حسن الألفى وزير الداخلية، والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة.

٩ - من وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة بقى فى الوزارة ثمانية وزراء هم: كمال الشاذلى وممدوح البلتاجى وعبد الهادى راضى وزكى أبو عامر ومحمد إبراهيم سليمان وفينيس كامل جودة ومحمد الغمراوى داود وأحمد العماوى، بينما خرج أربعة وزراء.

١٠ - من تعديل وزارى محدود لوزارة الدكتور عاطف صدقى فى أغسطس عام ١٩٩٤ بقى الدكتور أحمد جويلى وزير التموين.

١١ - ومع تشكيل وزارة الجنزورى دخل سبعة وزراء جدد.

ثانيا : من حيث الخلفية التعليمية

أما من حيث الثقافة والخلفية التعليمية الأولى فإنه يمكن رصد شهادات الوزراء على النحو التالى: ٨ حقوقيون و٧ مهندسون و٣ أطباء و٣ تجاريون و٣ زراعيون و٢ من الكلية الحربية:

١ - **الحقوقيون** : وتضم الوزارة ثمانية منهم من انتماءات وظيفية مختلفة وهم: د. آمال عثمان، وعمرو موسى، وفاروق سيف النصر، وممدوح البلتاجى، ود. محمد زكى أبو عامر، وطلعت حماد، وكمال الشاذلى، وأحمد العماوى.

وبينما ينتمى اثنان منهم للجامعة (د. زكى أبو عامر و د. آمال عثمان) وواحد للسلك الدبلوماسى (عمرو موسى) وواحد فى الوظائف العامة (أحمد العماوى) وواحد للمحاماة (كمال الشاذلى)، فإن ثلاثة منهم عملوا فى السلك القضائى حتى درجات متفاوتة: فاروق سيف النصر وطلعت حماد والبلتاجى.

ومن بين الوزراء الحقوقيين ينفرد الدكتور زكى ابو عامر بوصوله الي منصب العميد.

٢ - **المهندسون** : وتضم الوزارة سبعة منهم من مختلف التخصصات هم المهندسون:

سليمان متولى، وماهر أباظة، وحمدى البنبى، ومحمد عبد الهادى راضى، ومحمد إبراهيم سليمان، ومحمد الغمراوى داود، وسليمان رضا سليمان، وبين هؤلاء اثنان من المهندسين العسكريين وأحد أساتذة الجامعة.

٣ ـ **التجاريون** : وتضم الوزارة ثلاثة منهم :

ـ عاطف عبيد ، د. محيى الدين الغريب ، ظافر البشرى .

بينما ينتمى الأول إلى هيئة تدريس كلية تجارة قسم إدار الأعمال، فإن الثانى ينتمى إلى هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٤ ـ **الأطباء** : وثلاثتهم من أساتذة الجامعة المبرزين :

د. محمود شريف أستاذ الجراحة و عميد معهد الأورام،

و د. حسين كامل بهاء الدين أستاذ ورئيس قسم الأطفال

، ود. إسماعيل سلام أستاذ ورئيس قسم جراحة القلب والصدر.

٥ ـ **الزراعيون** : وتضم الوزارة ثلاثة منهم هم : رئيس الوزراء ونائبه ووزير التموين الدكتور أحمد جويلى.

٦ ـ اثنان من خريجى الكلية الحربية هما : وزير الدفاع ووزير الإعلام.

٧ ـ واحد من كليات :

اللغة العربية (د. زقزوق)،

الاقتصاد والعلوم السياسية (يوسف بطرس غالى)،

الشرطة (حسن الألفى)،

الجامعة الأمريكية (نوال التطاوى)،

العلوم (فينيس كامل جودة)،

الفنون الجميلة (فاروق حسنى).

□ □ أما من حيث الدرجات العلمية العليا فإن ٢٠ وزيرا يحملون درجة الدكتوراه بنسبة ٦٢,٥٪ من عدد الوزراء، وكل الوزراء يحملون مؤهلات عليا.

ثالثا : من حيث السن

□ □ من حيث السن يحتل المستشار فاروق سيف النصر المرتبة الأولى كأكبر الوزراء سنا (مواليد عام ١٩٢٢)، يليه المهندس سليمان متولى سليمان (عام ١٩٢٧)، ويليه من مواليد عام ١٩٣٠ وزيران هما: د. يوسف والى وماهر أباظة، ومن مواليد عام ١٩٣١ وزيران هما: د. ظافر البشرى و د. محمود الشريف، وبذا فإن الوزراء الذين يبلغون ٦٥ عاما فأكثر ستة وزراء.

□ فى عام ١٩٣٢ ولد أربعة وزراء هم: الدكتور عاطف عبيد والدكتور حسين كامل بهاء الدين والدكتور محمود زقزوق والسيد أحمد العماوى.

□ فى عام ١٩٣٣ ولد الدكتور الجنزورى رئيس الوزراء، الذى يحتل الآن ترتيب الحادى عشر بين الوزراء من حيث السن، وكان فى الوزارة السابقة يحتل ترتيب الخامس عشر.

وقد خرج من الوزارة ستة يكبرونه فى السن هم: د. عاطف صدقى ود. علي عبد الفتاح ود. ماهر مهران ود. محمود محمد محمود، وصلاح حسب الله و ،أحمد رضوان.

ودخلها اثنان يكبرانه هما: الدكتور ظافر البشرى والدكتور محمود زقزوق، وبذا أصبح ا الجنزورى بمثابة الحادى عشر بدلا من الخامس عشر.

□ وفى عام ١٩٣٣ أيضا ولد صفوت الشريف وزير الإعلام الذى يحتل ترتيب الثانى عشر بين الوزراء من حيث العمر.

□ فى عام ١٩٣٤ ولد أربعة وزراء هم: الدكتورة آمال عثمان والدكتورة فينيس كامل جودة وكمال الشاذلى وطلعت حماد.

□ فى عام ١٩٣٥ ولد وزيران هما: المشير طنطاوى والدكتور حمدى البنبى.

□ فى عام ١٩٣٦ ولد وزيران هما: عمرو موسى وحسن الألفى.

وبذلك فإن ٢٠ وزيرا من بين ٣٢ وزيرا يبلغون الستين فأكثر خلال هذا العام، أى بنسبة ٥, ٦٢٪.

□ وفى عام ١٩٣٧ ولد الدكتور أحمد جويلى.

□ وفى عام ١٩٣٨ ولد فاروق حسنى .

□ وفى عام ١٩٣٩ ولد أربعة وزراء هم : الدكاترة : ممدوح البلتاجى ومحمد عبد الهادى راضى ومحيى الدين الغريب ، والمهندس سليمان رضا .

□ فى عام ١٩٤١ ولد وزيران هما : د. محمد الغمراوى داود ود . إسماعيل سلام .

□ فى عام ١٩٤٣ ولدت الدكتورة نوال التطاوى .

□ فى عام ١٩٤٧ ولد وزيران هما : الدكتور محمد إبراهيم سليمان والدكتور محمد زكى أبو عامر .

□ فى عام ١٩٥٢ ولد يوسف بطرس غالى أصغر الوزراء سنا .

رابعا : عضوية البرلمان

٨ **أعضاء فى مجلس الشعب** : يوسف والى (الفيوم)، آمال عثمان (الدقى)، سليمان متولى (المنوفية) ، ماهر أباظة (الشرقية) ، محمود شريف (الدقهلية) ، كمال الشاذلى (المنوفية) ، أحمد جويلى (الجيزة) ، نوال التطاوى (عضو معين) .

٣ **أعضاء فى مجلس الشورى** : صفوت الشريف ، محمد زكى أبو عامر ، إسماعيل سلام .

١٩ ليسوا أعضاء فى البرلمان .

(٣٦)
تركيبة المحافظين فى مطلع عام ١٩٩٦

لأول مرة فى عهد الإدارة المحلية منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، تصدر حركة المحافظين على هيئة تشكيل كامل أسوة بما هو متبع فى مجلس الوزراء الذى يصدر قرار تشكيله كاملا فى كل مرة. وعلى الرغم من أن البروتوكول المصرى لا ينص على وجود ما يسمى بالتشكيل الكامل للمحافظين ولا بمجلس المحافظين، إلا أن القرار الجمهورى الصادر بهذا الشأن أخيرا قد اتخذ هذا الشكل. وهذا الشكل لا يتم اتخاذه فى العادة إلا مع بدء فترة رئاسية جديدة، حيث يعتبر المحافظون مستقيلين ويُدعون إلى أداء اليمين مرة أخرى أمام الرئيس الجديد أو أمام الرئيس نفسه بعد تجديد انتخابه (حدث هذا فى عام ١٩٨١ وفى عام ١٩٨٧ وفى عام ١٩٩٣، ومن قبل فى عام ١٩٧٧ فى عهد الرئيس السادات).

ولكن يناير عام ١٩٩٦ شهد هذا الشكل الجديد، وقد أعقبه تصريح رئيس الوزراء الجديد د. كمال الجنزورى بأن ما يسمى مجلس المحافظين

● نشر هذا المقال عقب اجراء حركة المحافظين فى يناير ١٩٩٦ .

سيعقد اجتماعا شهريا فى الأسبوع الأول من كل شهر . . وقد عقد هذا المجلس اجتماعه الأول يوم الإثنين الماضى وشهده ٩ وزراء ليصبح عدد المجتمعين ٣٦ ، وهو ما يزيد على مجلس الوزراء بأربعة ! .

المراقبون لاحظوا الأهمية الكبيرة لمنصب المحافظ فى الفترة الأخيرة ، فلأول مرة فى التاريخ المصرى المعاصر يختار لهذا المنصب رئيس جامعة ، وكان أقصى منصب جامعى اختير شاغله ليشغل منصب المحافظ هو نائب رئيس الجامعة فقط !

ولأول مرة أيضا يختار رئيس جهاز مركزى ليشغل هذا المنصب ، وفى السبعينات عين محافظ الشرقية الأسبق يسرى قنصوة وكيلا لنفس الجهاز (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة) عند خروجه من منصب المحافظ . . ولكن ها هو حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز والذى كان قاب قوسين من منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية فى التعديل الوزارى الأخير يختار كمحافظ للشرقية .

الرجل الثانى فى وزارة الداخلية اللواء منصور عيسوى كان هو الآخر أحد الذين وقع عليهم الاختيار للعمل كمحافظ ، إلى جوار مدير المخابرات الحربية اللواء دسوقى غاياتى الذى عين محافظا لشمال سيناء ، ورئيس هيئة الأمن القومى اللواء صفوت شاكر الذى عين محافظا لقنا .

أيضا اختير لشغل هذا المنصب رئيسا محكمتى جنوب القاهرة الابتدائية (أحمد عبد العزيز سلطان) والجيزة الابتدائية (محمود راشد) ومساعد وزير الداخلية لغرب الدلتا (اللواء أحمد بكر) . فى هذا التحليل سنستعرض

ملامح المحافظين فى مصر . . ثقافتهم الأولى . . وظائفهم الأخيرة . . أقدمياتهم . . خبراتهم بالمنصب ، بالإضافة إلى أعمارهم :

أولا : من حيث الثقافة الجامعية الأولى :

(١) لا تزال الكلية الحربية تحتل ٥٠٪ من مقاعد المحافظين ، صحيح أنه لم تكن السبب الرئيس أو الأول وراء اختيار المحافظين الذين ينتمون بحكم التعليم إلى هذه الكلية ، ولكن ١٣ محافظا من مجموع ٢٦ محافظا تخرجوا فى الكلية الحربية . . بين هؤلاء عشرة وصلوا إلى رتبة اللواء ، أى أصبحوا قادة فى القوات المسلحة والأمن القومى .

أما الثلاثة الآخرون فيضمون ثلاثة أنماط مختلفة .

النمط الأول : هو عمر عبد الآخر الذى يمثل نموذج الضباط الأحرار الذين انخرطوا منذ مرحلة مبكرة فى نشاط ووظائف الإدارة المحلية وتولى رئاسة مدينة وسكرتير عام محافظة ثم محافظا للمحافظات الثلاث التى تكون ما يسمى بإقليم القاهرة الكبرى .

وقد حقق عبد الآخر عدة أرقام قياسية مهمة ، فهو أقدم محافظ الآن ، وهو المحافظ الوحيد الباقى منذ عهد الرئيس السادات ، وهو المحافظ الوحيد الذى تولى المحافظات الثلاث المكونة للعاصمة الكبرى ، وهو الوحيد بين الضباط الأحرار الذى حقق نجاحا ملحوظا ومتصلا فى مناصب الإدارة المحلية قبل أن يصل إلى منصب المحافظ .

النمط الثانى : صبرى القاضى محافظ بنى سويف الجديد (وكفر الشيخ سابقا) رجل سياسى من الطراز الأول ، كان من الضباط الأحرار ، ثم شارك

فى الوظائف العامة وانتخب عضوا فى البرلمان لفترات متتالية وحقق نجاحات سياسية وبرلمانية متصلة.

النمط الثالث: حسين رمزى كاظم.. درس العلوم الإدارية ونال درجة الدكتوراه فيها وعمل فى رئاسة الجمهورية، وتولى منصب رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة منذ عشر سنوات، وأصبح بمثابة الخبير الإدارى.

(٢) تأتى كلية الحقوق فى المرتبة الثانية، إذ تخرج فيها ستة محافظين (٦) من مجموع ستة وعشرين محافظا، والستة بالمصادفة من المستشارين وهم بترتيب أقدمياتهم فى منصب المحافظ: إسماعيل الجوسقى (بنى سويف ثم الإسكندرية)، وعبد الفتاح غلوش (بنى سويف ثم القليوبية)، وماهر الجندى (كفر الشيخ ثم الغربية)، وعدلى حسين (المنوفية)، ومحمود أبو الليل راشد (كفر الشيخ)، وأحمد عبد الفتاح سلطان (دمياط).

(٣) فى المرتبة الثالثة تأتى كلية الشرطة، وقد وصل أربعة (٤) من قادة الشرطة الذين وصلوا إلى رتبة اللواء إلى منصب المحافظ، وهم على التوالى: محمد حسن طنطاوى (سوهاج ثم الفيوم)، فخر الدين خالد (بورسعيد ثم الدقهلية)، والاثنان الجديدان منصور عيسوى (المنيا)، وأحمد بكر (سوهاج)

(٤) فى المرتبة الرابعة تأتى كلية الزراعة، التى تخرج فيها محافظان (٢) هما: فاروق التلاوى (الوادى الجديد ثم الفيوم فالبحيرة)، وعبد الرحيم شحاتة (الفيوم فالجيزة).

(٥) فى المرتبة الخامسة والأخيرة تأتى كلية الهندسة، التى تخرج فيها

محافظ واحد (١) هو الدكتور رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط الجديد ورئيس جامعتها السابق .

ثانيا : من حيث موقع العمل والخدمة الوظيفية فى أجهزة الدولة :

(١) تظل مناصب القيادة فى القوات المسلحة بمثابة الموقع الأكثر تفريخا لمناصب المحافظين، لا يمكن القول بأن سلاحا معينا أو منصبا معينا كان بمثابة المنصب الأخير الذى جاء منه القائد إلى منصب المحافظ . .

ولكن فيما بين المحافظين جميعا فإن ستة من المحافظين كانوا يشغلون مناصب قيادية فى القوات المسلحة :

الفريق محمد زاهر عبد الرحمن : كان قد وصل إلى منصب قائد الدفاع الجوى

اللواء عبد المنعم سعيد : كان قد وصل إلى منصب رئيس هيئة العمليات كما كان قائدا للجيش الثانى .

اللواء محمد صلاح مصباح : كان قد وصل إلى منصب قائد سلاح الحدود .

اللواء محمد عبد السلام المحجوب : كان قد وصل إلى منصب رفيع فى هيئة الأمن القومى .

اللواء محمد أحمد دسوقى غاياتى : كان قد وصل إلى منصب مدير المخابرات الحربية .

اللواء صفوت شاكر : كان قد وصل إلى منصب نائب رئيس هيئة الأمن القومى .

(٢) فى المرتبة الثانية يأتى منصب رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر ليكون بمثابة المنصب الذى يخرج صاحبه إلى منصب المحافظ مباشرة (حدث هذا لكل من تولوا هذا المنصب باستثناء أحمد فؤاد السيد الذى تركه أخيرا) .

ومن بين المحافظين الستة والعشرين الحاليين ثلاثة تولوا منصب رئيس المجلس الأعلى للأقصر (من بين أربعة فقط تولوا هذا المنصب قبل الرئيس الحالى) ، هؤلاء الثلاثة هم : اللواء يحيي البهنساوى ، ومحمد عزت السيد ، وممدوح الزهيرى . والثلاثة من قادة القوات المسلحة .

ولكن إذا نظرنا إلى المنصب الذى تولوه فى الجيش قبل أن يصبحوا رؤساء للأقصر فإننا سنجد أن محمد عزت السيد كان مساعدا لوزير الدفاع ، وأن ممدوح الزهيرى كان قائدا للحرس الجمهورى .

(٣) المناصب القضائية التى كان يشغلها المحافظون قبل اختيارهم للمنصب تتعدد وتختلف ، لكنها جميعا من طبقة المستشار .

فقد كان الجوسقى رئيسا بمحكمة استئناف طنطا ، وكذلك عدلى حسين ، على حين وصل عبد الفتاح غلوش إلى منصب مساعد وزير العدل ، ووصل ماهر الجندى إلى منصب الوكيل الأول للتفتيش القضائى ، كما كان محمود أبو الليل راشد رئيسا لمحكمة الجيزة الابتدائية ، على حين وصل المستشار أحمد عبد العزيز سلطان إلى رئاسة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

(٤) على مستوى ضباط الشرطة فإن المحافظين الأربعة وصلوا إلى المرتبة التالية لوزير الداخلية.

فقد كان منصور عيسوى قد عين منذ ثلاثة شهور ليكون بمثابة المساعد الأول للوزير (فى أكتوبر عام ١٩٩٥)، أما محمد حسن طنطاوى فكان قد وصل إلى درجة مساعد أول الوزير للمنطقة المركزية، وكذلك أحمد عبد العزيز بكر الذى خلف طنطاوى فى منصب محافظ سوهاج، وهو الذى كان يتولى منصب مساعد أول الوزير لمنطقة غرب الدلتا. أما فخر الدين خالد فكان قد وصل إلى رئاسة أكاديمية الشرطة، وهى أيضا بدرجة مساعد أول الوزير.

(٥) الدكتور محمد رجائى الطحلاوى هو أول رئيس جامعة يختار كمحافظ.. وقد حدث من قبل أن اختير عدد من نواب رؤساء الجامعات كفؤاد حلمى فى الإسكندرية (من جامعتها)، ومحمد عبد الغنى محمود فى الدقهلية (من جامعة القاهرة)، وعادل إلهامى للبحيرة ثم للقليوبية (من جامعة طنطا).

ولكن الطحلاوى يمثل السابقة الأولى فى تعيين رئيس جامعة كمحافظ، ويعطى المراقبون تفسيرا مهما لهذا التعيين، فقد كان الطحلاوى قد وصل سن التقاعد وكان سيترك منصب رئيس الجامعة بنهاية العام الجامعى، ومن ثم فإن هذا التعيين فى منصب لا يعتبر أرقى من منصب رئيس الجامعة هو نوع من الحرص على تكريم الرجل والاستفادة به فى المواقع التنفيذية المتقدمة..

وعلى أى الأحوال فإن الطحلاوى يمثل عودة المهندسين إلى هذا المنصب الذى كثيرا ما يحتاج إلى المهندسين بثقافتهم المهنية وقدرتهم على الحلول الفنية فى مشكلات الحياة اليومية.

ومن الجامعة المجاورة لأسيوط ـ وهى جامعة المنيا ـ صعد ثانى أقدم المحافظين د. فاروق التلاوى ليتولى منصب المحافظ منذ ١٣ عاما حين كان لا يزال فى أولى درجات هيئة التدريس وهى وظيفة المدرس فى كلية الزراعة بالمنيا.

(٦) على الرغم من أن عمر عبد الآخر يمثل المحافظ الذى عمل فى سلك الإدارة المحلية منذ البداية، إلا أن هناك محافظا آخر عمل فى قمة جهاز الإدارة المحلية فى السنوات الأخيرة قبل توليه منصب المحافظ، وهو اللواء مصطفى صادق الذى كان قد وصل إلى منصب مدير أمن رئاسة الجمهورية، ثم عين نائبا لمحافظ القاهرة (حيث عمل مع الدكتور محمود شريف)، فأمينا عاما لوزارة الإدارة المحلية (حيث عمل مع الدكتور شريف أيضا)، ثم محافظا للسويس فبورسعيد أخيرا.

(٧) وينفرد الدكتور عبد الرحيم شحاتة بين الجميع بأنه كان يتولى منصب مدير مراكز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، لكنه كان يتولى أيضا منصب أمين لجنة الزراعة فى الحزب الوطنى.

ثالثا : من حيث الأقدمية فى منصب المحافظ :

١ ـ تعود أقدمية عمر عبد الآخر إلى عهد الرئيس السادات وبالتحديد مايو عام ١٩٨٠ عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الأخيرة والتى هندس عملية

التغيير فيها الرئيس مبارك نفسه بمعاونة الدكتور فؤاد محيى الدين .

٢ - تعود أقدمية الدكتور فاروق التلاوى إلى مارس عام ١٩٨٣ فى عهد حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية وفى تعديل محافظين محدود .

٣ - تعود أقدمية المستشار إسماعيل الجوسقى إلى أكتوبر عام ١٩٨٤ فى عهد حكومة كمال حسن على .

٤ - د . عبد الرحيم شحاتة هو الوحيد الباقى من المحافظين الذين عينوا فى أكتوبر عام ١٩٨٧ عند بدء رئاسة الرئيس مبارك الثانية ، ومن هؤلاء المحافظين وزير الإدارة المحلية الدكتور محمود شريف نفسه .

٥ - المستشار عبد الفتاح غلوش هو الوحيد الباقى من المحافظين الذين عينوا فى إبريل عام ١٩٨٩ .

٦ - اللواء عبد المنعم سعيد تعود أقدميته إلى مايو عام ١٩٩٠ .

٧ - من بين المحافظين الذين عينوا فى عام ١٩٩١ لا يزال هناك أربعة محافظين ، اثنان عينا فى مارس عام ١٩٩١ وهما : ماهر الجندى ومحمد حسن طنطاوى ، وواحد عين فى مايو عام ١٩٩١ وهو صلاح مصباح ، والرابع وهو صبرى القاضى عين فى أكتوبر عام ١٩٩١ .

٨ - يحتل اللواء يحيى البهنساوى ترتيب الحادى عشر بين المحافظين تبعا للأقدمية الآن . . فقد عين فى مايو عام ١٩٩٢ .

٩ - وهناك خمسة محافظين عينوا فى الوقت نفسه فى إبريل عام ١٩٩٣ ولا يزالون يحتفظون بمناصبهم ، محتلين بهذا الترتيب الثانى عشر بين

المحافظين وهم: محمد زاهر عبد الرحمن، ومصطفى صادق، ومحمد عزت السيد، وفخر الدين خالد، وعدلى عبد الشكور.

١٠ - يحتل اللواء ممدوح الزهيرى الترتيب السابع عشر، فقد عين محافظا منذ أكتوبر عام ١٩٩٣.

١١ - يحتل اللواء محمد عبد السلام المحجوب الترتيب الثامن عشر، فقد عين محافظا فى أغسطس عام ١٩٩٤.

١٢ - يحتل المحافظون الثمانية الجدد الذين عينوا فى يناير عام ١٩٩٦ ترتيب التاسع عشر والتاسع عشر مكرر حتى السادس والعشرين.

رابعا: من حيث الأقدمية فى منصب المحافظ فى المحافظة نفسها:

١ - يأتى المستشار إسماعيل الجوسقى فى المرتبة الأولى، فهو يحتل منصب محافظ الإسكندرية منذ يوليو عام ١٩٨٦. وقبل التعديل الأخير كان يحتل المركز الثانى بعد منير شاش الذى عمل محافظا لسيناء الشمالية منذ سبتمبر عام ١٩٨٢.

٢ - يأتى عمر عبد الآخر فى المرتبة الثانية لأنه محافظ للقاهرة منذ مايو عام ١٩٩١.

□ وبهذا يمكن القول ببساطة شديدة وبدون جهد، إنه فيما عدا هذين المحافظين فإن كافة المحافظين الباقين خضعوا للتنقلات فى عهد تولى الدكتور محمود شريف لوزارة الإدارة المحلية، وقد واكبت وجود الدكتور شريف فى هذا المنصب حركات تنقلات واسعة بين المحافظين فى المحافظات

المختلفة، وعلى سبيل المثال ما تم أخيرا من تغيير فى مناصب المحافظين فى ٩ محافظات بنقل محافظين لمحافظات أخرى غير التى يتولونها. . وقد حدث أيضا نفس هذا الحجم من التنقلات فى أغسطس عام ١٩٩١ . .

وفيما بين الحركتين كان مبدأ النقل المستمر هو أبرز ملامح الفترة التى تولى فيها د. محمود شريف وزارة الإدارة المحلية . من الطريف أن عبد الآخر ظل محافظا للقليوبية منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٧، وفى نفس اليوم الذى عين فيه شريف محافظا للشرقية نقل عبد الآخر محافظا للجيزة (أكتوبر عام ١٩٨٧)، ثم نقل محمود شريف للقاهرة (عام ١٩٨٩)، وفى نفس اليوم الذى عين فيه محمود شريف وزيرا للإدارة المحلية (مايو عام ١٩٩١)، خلفه عمر عبد الآخر كمحافظ للقاهرة . . أما الجوسقى فيتمتع بوضع خاص جدا .

☐ ونعود إلى أقدميات المحافظين فى محافظاتهم لنجد أن :

٣ـ صلاح مصباح فى أسوان منذ أغسطس عام ١٩٩١ .

٤ـ ماهر الجندى فى الغربية منذ أكتوبر عام ١٩٩١ .

٥ـ عبد الرحيم شحاتة فى الجيزة منذ إبريل عام ١٩٩٣ .

٦ـ يحتل ممدوح الزهيرى ترتيب الثامن من حيث الأقدمية فى نفس المحافظة، فهو محافظ لجنوب سيناء منذ أكتوبر عام ١٩٩٣ .

٧ـ ويحتل عبد السلام المحجوب ترتيب التاسع من حيث الأقدمية فى المحافظة نفسها، فهو محافظ للإسماعيلية منذ أغسطس عام ١٩٩٤ .

بهذا فإن تسعة محافظين فقط هم الذين احتفظوا فى عام ١٩٩٦ بمواقعهم التى كانوا يحتلونها فى عام ١٩٩٥ . . على حين تنقل تسعة آخرون ليأتى ترتيبهم مع الثمانية الجدد فى الترتيب العاشر وحتى السادس والعشرين .

خامسا : من حيث عدد المحافظات التى تولاها كل محافظ :

١ - يأتى اللواء عبد المنعم سعيد فى المقدمة ، فقد تولى المنصب فى ٤ محافظات حتى الآن هى : السويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر ثم مطروح . . رغم أن أقدميته فى منصب المحافظ تعود إلى مايو عام ١٩٨٩ . . ويعد عبد المنعم سعيد ثانى محافظ فى التاريخ المصرى يتولى المنصب فى أربع محافظات ، فقد سبقه إبراهيم بغدادى الذى عمل محافظا لكفر الشيخ والمنوفية والمنيا ثم القاهرة .

٢ - هناك محافظان توليا المنصب فى ثلاث محافظات حتى الآن وهما بالمصادفة أقدم المحافظين على الإطلاق :

- محمد عمر عبد الآخر : القليوبية ثم الجيزة ثم القاهرة .

- فاروق التلاوى : الوادى الجديد ثم الفيوم ثم البحيرة .

٣ - هناك أحد عشر محافظا تولوا المنصب فى أكثر من محافظة (محافظتين حتى الآن) وهم بالترتيب :

- إسماعيل الجوسقى : بنى سويف فالإسكندرية .

- عبد الرحيم شحاتة : الفيوم فالجيزة .

- عبد الفتاح غلوش : بنى سويف فالقليوبية .

- ماهر الجندى : كفر الشيخ فالغربية .

- محمد حسن طنطاوى : سوهاج فالفيوم .

- محمد صلاح مصباح : البحر الأحمر فأسوان .

- صبرى القاضى : كفر الشيخ ثم بنى سويف .

- يحيى البهنساوى : قنا ثم بنى سويف .

- محمد زاهر عبد الرحمن : مطروح فالبحر الأحمر .

- مصطفى صادق : السويس فبورسعيد .

- فخر الدين خالد : بورسعيد فالدقهلية

وهكذا يتضح أن ١٤ محافظا من إجمالى ٢٦ (أى بنسبة تفوق ٥٣٪) قد تولوا المنصب فى أكثر من محافظة ، وربما يمكن اعتبار هذا المعيار كمعيار خبرة بالمنصب الذى لا يختلف أداء العمل فيه من محافظة إلى أخرى ، إلا اختلافات طفيفة فيما عدا محافظتى القاهرة والجيزة بالطبع .

سادسا : من حيث السن :

أكبر المحافظين سنا هو أقدمهم فى منصب المحافظ ، وهو محافظ العاصمة **عمر عبد الآخر** (٦٧ عاما وشهور) ، يليه محافظة العاصمة الثانية المستشار **إسماعيل الجوسقى** محافظ الإسكندرية (٦٧ عاما فى فبراير

القادم)، ثم محافظ بني سويف صبرى القاضى (مواليد أكتوبر عام ١٩٣٠).

أما عام ١٩٣١ الذى شهد مولد وزير الإدارة المحلية د. محمود شريف فقد ولد فيه محافظان هما: المستشار عبد الفتاح غلوش محافظ القليوبية واللواء محمد حسن طنطاوى محافظ الفيوم. وبهذا فإن أكبر خمسة محافظين من حيث السن يبلغون من العمر أكثر من ٦٥ عاما (بنسبة ١٩٪ من إجمالى عدد المحافظين مقارنة بنسبة ٣٢٪ قبل إجراء الحركة الأخيرة فى يناير عام ١٩٩٦ حيث كان ثمانية محافظين فوق الخامسة والستين من بين ٢٥ محافظا على قيد الحياة يومها.. وقد خرج فى الحركة الأخيرة ثلاثة محافظين من الذين تعدت أعمارهم ٦٥ عاما وهم: منير شاش الذى قضى فى شمال سيناء ١٣ عاما وعبد الرحيم نافع محافظ دمياط وقنا السابق، وصلاح عطية محافظ البحيرة السابق.

فيما بين الخامسة والخمسين والخامسة والستين من العمر نجد ٢١ محافظا من إجمالى ٢٦ محافظا (بنسبة ٨١٪). ويحتل اللواء يحيى البهنساوى مرتبة السادس من حيث السن (مواليد مارس عام ١٩٣٣)، وقد ولد معه فى العام نفسه اللواء عبد المنعم سعيد محافظ مطروح.. كما يحتل اللواء مصطفى صادق محافظ السويس مرتبة الثامن من بين المحافظين من حيث السن (عام ١٩٣٤)، يليه الفريق محمد زاهر عبد الرحمن محافظ البحر الأحمر (مواليد عام ١٩٣٥).

أما عام ستة وثلاثين (١٩٣٦) فقد شهد مولد مجموعة كبيرة من المحافظين هم: الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة واللواء محمد

صلاح مصباح محافظ أسوان، واللواء **محمد عزت السيد** محافظ الوادى الجديد واللواء **محمد عبد السلام المحجوب** محافظ الإسماعيلية، والدكتور **رجائى الطحلاوى** محافظ أسيوط والدكتور **حسين رمزى كاظم** محافظ الشرقية، والمستشار **محمود أبو الليل** راشد محافظ كفر الشيخ والمستشار **أحمد عبد العزيز سلطان** محافظ دمياط.

وبهذا فإن ثمانية من المحافظين (٣٠٪) يبلغون سنهم الذهبية خلال هذا العام.

وهكذا فإنه فى خلال هذا العام يكون ١٩ محافظا قد بلغوا سن الستين.

أما عام ١٩٣٧ فقد شهد مولد أربعة محافظين هم: اللواء **فخر الدين خالد** محافظ الدقهلية، واللواء **محمد أحمد دسوقى غاياتى** محافظ شمال سيناء، واللواء **صفوت شاكر** محافظ قنا، واللواء **منصور عيسوى** محافظ المنيا.

وفى عام ١٩٣٨ ولد محافظان هما: **ماهر الجندى** محافظ الغربية، و**أحمد عبد العزيز بكر** محافظ سوهاج الجديد.

وفى عام ١٩٣٩ ولد محافظ واحد هو اللواء **ممدوح الزهيرى** محافظ جنوب سيناء، وفى عام ١٩٤٠ ولد الدكتور **فاروق التلاوى** محافظ البحيرة ثانى أقدم المحافظين وثانى أصغر المحافظين، بينما ولد المستشار **عدلى حسين** محافظ المنوفية عام ١٩٤١ فى أول يناير.

